

شرح

كِتَاب الصَّرْفِ الصَّغِيْر

أ. د. سليمان بن عبد العزيز العيوني

حفظه الله



الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذا اليوم يوم الخميس الثاني والعشرين من شهر المُحْرَّم لسنة تسع وثلاثين وأربعمائة وألف.

نحن في هذا الجامع المبارك جامع براك العواجي في دولة الكويت نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الأول من دروس شرح الصرف الصغير في علم الصرف.

في أوله أشكر لكم حضوركم، وأشكر أيضًا إدارة محافظة الفروانية، وللأخوة القائمين على هذا الجامع تنظيمهم هذا الدرس.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعله درسًا نافعًا مُباركًا إنه على كل شيء قدير.

هذا المتن يا إخوان في علم الصرف.

الصرف أخو النحو، والغالب الطلاب أنهم لا يبدؤون بدراسة هذا العلم حتى يشدو في علم النحو، لو يدرسون متنًا مختصرًا في علم النحو، فهذا يعني أن الطالب قد مر عليه علم النحو، مر عليه شيءٌ مر عليه شيءٌ من علوم العربية، ثم ارتقى بعد ذلك إلى علم الصرف، فلهذا كان هذا المتن متنًا تاليًا لمتن صغير في علم النحو، وعلم الصرف يتميز عن علم النحو بميزات:

أهمها: أن علم النحو يعتمدُ اعتمادًا كبيرًا على الفهم، ويحتاج إلى شيءٍ من الحفظ.

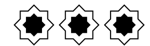
أما علم الصرف؛ فإنه يحتاج للأمرين كليهما، لابد من الفهم ولابد من الحفظ، فلهذا علم النحو يسهُل كثيرًا على الأذكياء حتى ولو كانوا غير حفظة حتى ولو كانوا مهملين لا يحفظون ولا يراجعون، لأنه إذا فهم النحو لا يكاد بعد ذلك يُخطئ أو يلتبس عليه الأمر.

أما علم الصرف: فيحتاج إلى حفظ، ويحتاج إلى فهم، فلهذا سنذكر في أوله أن علم الصرف له قاعدة، لابد أن يحفظها الطالب أن يبدأ بدراسة هذا العلم، لأن هذه القاعدة سنحتاج إليها في كثيرٍ من مسائل هذا العلم، في كثير من مسائل هذا العلم سنقول: سبق في أبنية الأسماء والأفعال كذا وكذا، ونبني على ذلك هذه المسألة فنقول: ولهذا لابد للطالب منذ البداية أن يعلم أنه بحاجة لحفظ شيء من هذا العلم مع الفهم.

بعد هذه المقدمة نستطيع أن نستعين بالله سبحانه وتعالى الذي نستعين به على كل حال، وأن نبدأ بقراءة هذا المتن وشرحه لكي لا نضيع شيئًا من الوقت فإن الوقت قليل وثمين، ونحن بحاجةٍ إليه، لكي نتمكن بإذن الله تعالى من الانتهاء من هذا المتن في الوقت المُقرر.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تعريف الصرف: اعلم وفقني الله وإياك أن الصرف يدرُس بِنية الكلمة، وطريقة صياغتها، وما يُصيبها من زيادةٍ أو حذفٍ، أو قلبٍ أو تقديم، فالنحو يدرُس آخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، والصرف يدرس بقية الكلمة.



قال الشَّارح وفّقه اللّه:

عرَّف المؤلف الصرف.

الصرف: يدرُس بِنية الكلمة يعني كيف تُبنى الكلمة، كيف تُصاغ.

بينما النحو يدرُس آخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء يقول: هذه الكلمة مُعربة يعني حركة آخرها تتغير، أم مبنية يعني حركة آخرها ثابتة، فإن كانت ثابتة فانتهى الأمر عند ذلك، وإن كانت مُعربة فيُخبرنا النحو متى نضعُ ضمة في الرفع، ومتى نضعُ فتحة في النصب، ومتى نضعُ كسرة في الجر، ومتى نضع سكونًا في الجزم.

وأما الصرف: فإنه لا يدرس شيئًا من ذلك، وإنما يدرس بقية الكلمة، ماذا نقصد ببقية الكلمة يعني ما عدا الحرف الأخير من حيث الإعراب والبناء.

فكل أحرف الكلمة مهمة الصرف، والحرف الأخير غير ما يتعلق به من إعراب وبناء أيضًا مهمة الصرف.

مثال ذلك: لو قلنا مثلًا: (جاء مُبَارَكٌ) رجل اسمه (مُبارك) في النحو سنقول: (جَاءَ) فعلٌ ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

بيَّنَّا أن هذه الكلمة ليس لها محلٌ من الإعراب يعني ليس لها حكم إعرابي لا رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم، لأنها فعلٌ ماض.

وبيَّنَّا حركةَ البناء أن آخره مبنيٌ على الفتح، هذا في النحو.

وفي الصرف ندرس بِنية الكلمة صياغتُها، فنقول: **(جَاءَ)** أصلها (جَيَأَ) فالألف في (جَاء) مُنقلبة عن ياء لقولهم: (يجيءُ) أصل الألف ياء، فالأصل (جَيَأَ) لكن سيأتي في الصرف أن حرف العلة إذا تحرَّك وانفتح ما قبله ينقلب ألفًا مثل: (جَيَأَ) الياء مُتحركة وقبلها فتحة فتنقلب ألِفًا، هذه القاعدة في العربية فنقول: (جَاءَ) هذا صرف؛ لأنه دراسة لِبنية الكلمة، ماذا حدث في هذه الكلمة في بِنيتها، فيها مثلًا حرف قال بالحرف آخر، في حرف حُذف في حرف زِيد، في حرف تقدم على حرف، هذه بِنية الكلمة هذا صَرْف.

وأما في **(جَاءَ مُبَارَكٌ)** فنقول عنها في النحو، نقول: هذه فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فاعل، لأنه اسمٌ دلَّ على من فعل المجيء، مرفوع حكمه الإعرابي، وعلامةُ رفعه الضمة هذه حركته.

وأما في الصرف فنقول: **(مُبَارَك)** هذه اسم مفعول من الفعل باركَ، يُباركُ.

وليس اسم مفعول من (بَرَكَ)؛ لأن (بَرَكَ) ثلاثي، والفعل الثلاثي نصوغُ منه اسمًا مفعول على وزن (مفعول) فنقول: (ضُرِبَ فهو مَضْرُوْب). و(شُرِبَ فهو مَشروب). و(بُورك عليه فهو مَبروكٌ عليه).

وأما غير الثلاثي مثل: (بَارَكَ) هذا أربعة أحرف، فما نصيغ اسم المفعول منه على المفعول، وإنما اسم المفعول من باركَ على وزن مُفاعل يعني مُبارَك.

نقول: (باركَ الله في فلان) وفلانٌ مُبارك.. وهكذا.

فهذه دراسة للصيغة، فبذلك يتبين الفرق بين النحو الذي يدرس آخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، والصرف الذي يدرس بِنية الكلمة صياغة الكلمة وما أصابها من قلبٍ أو حذفٍ، أو تقديمٍ أو زيادةٍ أو غير ذلك.

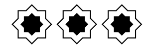
فتعرَّفنا على الصرف، فندخل الآن فيه، وندرس شيئًا من موضوعاته.

أول ما سندرسه في علم الصرف يقول: موضوع علم الصرف، ماذا يقصد بقوله: (موضوع)؟

كل علم له موضوع، موضوع العلم هو الشيء الذي يدرسه هذا العلم الذي يبحث فيه.

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

موضوع علم الصرف.



قال الشَّارح وفَّقه الله:

ماذا يقصد بقوله: (موضوع) كل علم له موضوع، موضوع العلم هو الشيء الذي يدرسه هذا العلم، الذي يبحث فيه الشيء الذي تُطبق أحكام هذا العلم عليه، الأحكام التي سندرسها في الصف تُطبق على ماذا؟ الذي تُطبق عليه هذا موضوعه، فمثلًا مكانيكا موضوعها السيارات، المقاولات مثلًا موضوعها العمائر والطرق ونحو ذلك، التفسير موضوعه كلام الله، كل علم له موضوع، فالصرف موضوعه وما الأشياء التي يدرسها وتُطبق الأحكام عليها.

قال المُصَنِّف: (علم الصرف يدرس نوعين من الكلمات فقط، وهما:

الأسماء العربية المُعربة، والأفعال المتصرفة).

قوله: (الأسماء) يُخرج الحروف والأفعال، الأسماء العربية يُخرج غير العربية، يعني الأعجمية أو المُعرَّبة، مثلًا الأسماء الأعجمية التي دخلت اللغة العربية، مثل إبراهيم إسماعيل استبرق إبريق.. هذه الكلمات لا تخضع لأحكام الصرف ولا توزن، مثل: جورج بوش.. وهكذا فرنسا ألمانيا.. هذه كلمات أعجمية لا تخضع لأحكام الصرف يعني ما توزن، ما تقول: ما وزن كلمة إبراهيم ما وزن إسماعيل.. وهكذا.

قوله: (الأسماء العربية المُعربة) يُخرج المبنية، درسنا ذلك في النحو الكلمة إما معربة أو مبنية، فالأسماء المبنية درسنا في النحو أنها عشرة، هذه لا تُصرَّف يعني: لا يدخلها الصرف، مثل الضماير، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة.. إلى آخره، فالضمائر مثل: (أنا) ما نقول: أنا وزنه كذا، ليس له وزن، ولا يدخله تصريف، يعني: ما يُجمع ما يُثنى ما يُنْسَب إليه ما يُصغر، ما تدخله أحكام الصرف.

هذا الأمر الأول مما يدرسه الصرف.

قال المُصَنِّف: الثاني: (الأفعال المتصرفة)، المتصرفة كما سيأتي لنا في الصرف، الأفعال المتصرفة ضدُّها الأفعال غير المتصرفة التي هي الجامدة، والجامدة -كما سيأتي- الفعل الذي جمد على صورة من صور الفعل الثلاثة: الماضي أو المضارع أو الأمر، مثلاً: الفِعل (ليسَ) هذا فعل ماضي، لكنه جمدَ على صورة الماضي، يعني: ليس له مضارع (يليس) ولا أمر: (لِسْ)، فـ(ليسَ) هذا لا يتصرَّف لا يدخله الصرَّف، وكذلك (عسى ونِعْمَ وبئس) وسيأتي الكلام على الأفعال الجامدة والمتصرفة.

إذاً: عرفنا أن الصَّرْف موضوعه في هذين الشيئين فقط، ما سوى هذين الشيئين لا يدخله تصريف، والمراد (بما سوى هذين الشيئين) الكلمات التي لا يدخلها تصريف:

قال المُصَنِّف: (وعليه لا يدخل التصريف على الحروف، كحروف الجر وحروف الجزم وحروف النصب، والأسماء الأعجمية: كإبراهيم وإستبرق، والأسماء المبنية كالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال، والأفعال الجامدة كنِعْمَ وبِئسَ وليسَ وعَسَى، فهذه لا توزن ولا تدخلها أحكام الصرف).

إذاً: فعلمنا بذلك أن كل ما سندرسه في الصَّرْف يتعلق: إما بالأسماء العربية المعربة، وإما بالأفعال، فلهذا ستجدون في تقسيم الصَّرْف أن الأفعال لها أحكام تصريفية خاصة، والأسماء لها أحكام تصريفية خاصة، فلهذا سينتقل المصنف الآن إلى أقسام علم الصَّرْف.

قال المُصَنِّف: (أقسام علم الصرف وترتيبه).

الآن يُريد المصنف أن يُرتِّب علم الصَّرْف في ذهن الطالب قبل أن يبدأ بالدراسة التفصيلية، نُريد أن نعرف الخطة والطريقة التي سنسير عليها في الصرف.

قال المُصَنِّف: (أقسام الصرف خمسة)، إذاً سندرسها واحدًا بعد واحد، لكن من الآن اعرفها معرفة إجمالية.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (الصرف خمسة أقسام:

الأول: أبنية الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة، وهو قاعدة الصرف التي يجب حفظها.

الثاني: الميزان الصرفي؛ وهو من أهم أبواب الصرف؛ لأنه يُطبق على كل الكلمات التي تقبل التصريف.

الثالث: تصريف الأفعال، وفيه الأحكام الصرفية الخاصة بالفعل.

والرابع: تصريف الأسماء، وفيه الأحكام الصرفية الخاصة بالاسم.

والخامس: التصريف المشترك، وفيه الأحكام الصرفية المُشتركة بين الفعل والاسم.

ومنها: باب الإبدال والإعلال الذي هو خلاصة علم الصرف، ولا يكون أحد صرفيًا حتى يتقنه، وسوف أذكرها قسمًا قسمًا إن شاء الله تعالى.

❁❁❁

إذاً: فالصرف خمسةُ أقسام سيشرحها المصنف بناءً على هذا الترتيب.

الأول: يقول: (أبنية الأسماء والأفعال) أبنية الأسماء والأفعال يعني أوزانها يعني صيغُهَا، الأسماء في اللغة العربية والأفعال في اللغة العربية لها أبنيةٌ وأوزانٌ وصيغٌ محصورة تتبَّعها العلماء وحصورها، ما يأتي أحد بعد ذلك ويزيد عليها شيئًا، حتى لو أردنا أن نأتي بفعل جديد، أو أدخلنا كلمة أعجمية وأخذنا منها فعل، أو مثلاً أتينا بكلمة جامدة، وأردنا أن نأخذ منها فعلاً يُسمى الاشتقاق من الجامد، في كلمات جديدة جدت الآن ونأخذ منها أفعالاً، كيف نأتي بأفعال جديدة؟ لابد أن نعرف أوزان وأبنية الفعل والاسم؛ لكي نستطيع أن نصوغ هذه الأشياء الجديدة على مثل أبنية العرب في أسمائها وأفعالها، لو قلنا مثلاً: (**التلفزيون**) معروف التلفزيون أصلها كلمة فرنسية، كيف نُقلت إلى العربية؟

بعضهم نقلوها إلى العربية بالتعريب.

وبعضهم نقلوها إلى العربية بالترجمة.

فالذين ترجموها يعني أتوا بكلمة عربية مقابلة لها، قالوا مثل: رائي أو المرناه، ما انتشرت.

وبعضهم عرَّبها تعريبــًا، يعني: أخذ الكلمة الأعجمية هذه وأعاد صياغتها بحيث تكون على وزن من أوزان العربية فقالوا: (تلفاز) هذا على وزن عربي (تِفْعَال) مثل تمثال، ويُسمى تَعريب، يعني: أخذ الكلمة الأعجمية وأعاد صيغتها بحيث تكون موافقة لوزن من الأوزان العربية. فقالوا: (تلفاز)، ثم أتى آتون وأخذوا من كلمة (تلفاز) فعلاً، فقالوا: تَلْفَزَ المُباراة يعني نقلها بالتلفاز، تَلْفَزَ تَفْعَلَ، أخذوه من أوزان الفعل تَفْعَلَ، مثل دَحرجَ، الذي يعرف هذه الأبنية يستطيع أن يتعامل مع الجديد بعد أن يُتقن قواعد اللغة المسموعة، فهذه أبنية الأسماء وأبنيةُ الأفعال يعني صيغها وأبنيتها وأوزانها، قال: (هذه قاعدةٌ الصرف التي يجب أن تُحفظ) يعني: هذه ما فيها شرح كثير، هذه لابد أن تُحفظ، فكان ينبغي للطالب أن يحفظها قبل أن يأتي إلى هذا الدرس، والذي لم يتمكن من ذلك آملُ منه أن يُحاول أن يُراجعها وأن يحفظ ما استطاع منها قبل الغد كي نستفيد، عندما نأتي إلى مسائل كثيرة في الصرف تحتاج إلى شيءٍ من هذه القاعدة، فحاولوا أن تُراجعوها، سنشرحها بسرعة، لكن العبرة فيها الحفظ، لابد أن تُحفظ هذه أشياء ما فيها حيلة لابد أن تُحفظ، وفي أشياء يُمكن أن تُشرح وأن تُسهل وأن تُقرب.

قال المصنف: (الثاني: الميزان الصَّرفي)، الوزن ما وزن الكلمة يقول: (ذهبَ) وزنها (فَعَلَ)، و(ذاهب) وزنه (فاعِلْ)، و(مَذْهَب) وزنه (مَفْعَل)، هذا يُسمى الوزن الصرفي أو الميزان الصرفي.

هذا يذكرونه في أوائل الصَّرْف، لأن كل الصرَّف بعد ذلك بحاجةٍ إليه، كل كلمة تَقبل التصريف، سواءٌ كانت اسمـًا أو فعلاً لابد أن توزن، ولهذا لابد أن يُدرَس الموضوع هذا قبل الأحكام التفصيلية في الصرف، فلهذا جُعِلَ في أول الصَّرْف.

فإذا انتهينا من هذه المُقدمة المهمة حينئذٍ نُرتِّب الصَّرْف ونقسمه إلى الأحكام الصرفية للفعل، ثم الأحكام الصرفية للاسم من باب ترتيب الصَّرْف لكي يكون مُرتبـًا.

بعد ذلك نذكر في آخر الصَّرْف: يعني التي تدخل على الأسماء، وتدخل أيضًا على الأفعال مثل: الإمالة، مثل الإدغام.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وباب الإبدال والإعلال).

وهذا أهم أبواب الصَّرْف، وهو في آخر الصَّرْف؛ لأنه أهمُّ الأبواب، كل الصرف من أولِهِ إلى هذا الباب هو خادمٌ لهذا الباب، ولن تستطيع أن تُتقن هذا الباب الذي هو لُبَّ الصَّرْف، حتى تَفهم ما سبق؛ لأننا سنحتاجُ إلى كل ما سبق في هذا الباب، فإذا فهمتَ ما سبقَ سهُلَ عليكَ هذا الباب الذي هو لُبُّ الصرف، ولا يكون أحدٌ صرفيًا حتى يفهم هذا الباب، وإذا لم تَفهم ما سبق سيصعب عليك هذا الباب جداً، حتى يكاد يكون كالألغاز.

قد يقول طالب: (القسم الخامس: الأحكام المُشتركة بين الاسم والفعل)، الميزان الصرفي أليس من الأحكام المشتركة بين الاسم والفعل؟ نعم. لماذا ما أدخلناه في هذا القسم، وجعلنا الصرف أربعةُ أقسام فقط؟

فالجواب عن ذلك: هو من الأحكام المشتركة، لكن قدَّمناه في أول الصرف للحاجة إليه، لابد أن ندرسه في أول الصرف؛ لأن كل كلمة لابد أن توزن، فلابد أن تعرف ذلك.

سيقول أيضًا: (القسم الأول: أبنية الأسماء وأبنية الأفعال) أبنيةُ الأسماء تدخل في أحكام الاسم الصرفي، وأبنيةُ الأفعال تدخل فيها أحكام الصرف للفعل نعم صحيح، فلو فعلنا ذلك لكان الصرف ثلاثة أقسام:

أحكام الصرف للاسم.

وأحكام الصرف للفعل.

أو الأحكام الصرفية للاسم والأحكام الصرفية للفعل.

ثم الأحكام المشتركة.

لكن قدَّمنا هذا؛ لأنه القاعدة التي سنحتاج إليها في كل الصرف، أنت افهم المسألة كذا أو كذا، المهم هي ثلاثة أقسام أو أربعة أقسام أو خمسة أقسام الذي تشاء، المراد من كل ذلك هو التوضيح والتبيين هذه الخطة التي سنسير عليها، سنسير على أن الصرف خمسةُ أقسام نأخذها قسماً قسماً بإذن الله تعالى.

مداخلة: كلمة تلفاز؟

الشيخ: كلمة تلفاز هذه كلمة معربة، فهي اسم أُتي به على وزن من الأوزان العربية، لكنه ليس من أسماء الآلة القياسية، اسمها الآلة كما سيأتي في أسماء قياسية يعني مُطردة، وفي أسماء غير قياسية يعني نادرة.

منها: مثلاً فاروع. ومنها باب، ومنها: نافذة. هذه آلات، لكن ليست قياسية، القياسية التي ستأتي، (تلفاز) دل على آلة، لكن ليس قياساً، فهو اسم على وزن تِفْعَال دل على آلة بغير القياس.

مداخلة: ما فائدة دراسة علم الصرف؟

الشيخ: فائدة دراسةُ علم الصرف في مناحٍ كثيرة، منها أن تَعلم ما أصاب الكلمة العربية من تصريف من تغيير من تقديم من تبديل، تعرف أن هذه الكلمة في الأصل كذا، وأن هذه الكلمة في الأصل كذا، ثم تعرف الصِّيغ الصحيحة للكلمة؛ لكي تنجو من الخطأ، فلا تقُل مثلاً: مبروك عليك الزواج؛ لأن هذا اشتقاق خاطئ، الصواب مُبارك من المباركة لا توجد من البروك، فتقول: مُبارك، فيُنجيك من الخطأ في الصياغة.

وهكذا في كلمات كثيرة جدًا في صياغتها خطأ، كما أن الخطأ قد يُدرك النحو في الإعراب، كذلك قد يدرك الكلمة في صياغتها وبنائها.

نكتفي بذلك ونعود لنبدأ بشرح القسم الأول من أقسام الصَّرْف.

قال المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

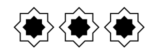
القسم الأول: أبنية الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة.

في هذا القسم حصر أبنية الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة، وهو أي هذا القسم قاعدةُ الصرف التي يجب حفظها قبل التعمق فيه.

فالفعل والاسم من حيث التجردُ والزيادة ينقسمان إلى مجرد والمزيدة:

فالمجرد: هو ما كانت كل حروفه أصلية.

والمزيد: هو ما كان فيه حرف زائد أو أكثر.



قال الشَّارح وفّقه اللّه:

نعم هذه المقدمة من أهم مسائل الصرف، وهي أن الكلمات إما مُجردة وإما مزيدة، وإتقانَ هذا الأمر سيُسهِّل علينا أشياء كثيرة جداً في الصَّرْف.

فالكلمة المجردة: ما كانت كل حروفها أصلية، يعني: ليس فيها حرف زائد.

والكلمة **المزيدة**: ما كان فيها حرفٌ زائد أو أكثر، فإذا قلت: كيف أعرف أن هذا الحرف أصلي، وأن هذا الحرف مَزيد أو زائد؟ يُقال: مزيد أو زائد بمعنىً واحد، كيف أُفرِّق فأعرف أن هذا الحرف أصلي، وأن هذا الحرف زائد أو مزيد؟ فيجيبُك المصنف على ذلك ويقول:

(والحرف الأصلي: هو الذي يثبت في جميع تصاريف الكلمة، والحرف الزائد: هو الذي يثبت في شيء من تصاريف الكلمة).

وتصاريف الكلمة: تقلباتها، مثل: الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، والمثنى، والجمع.. إلى آخره.

مثاله: كَتَبَ، يكتبُ، اكتُب، كَاتِبٌ، ومكتوبٌ، وكِتابٌ، وكتابة، ومَكتبٌ، ومكتبة، وكُتُب، وكَتيبة، وكَتَائِب، وكُتَّاب، وأكْتَبَ، وكَتَّبَ، وكَاتَبَ، واسْتَكْتَبَ.. إلى آخره.

فالحروف الأصلية: هي الكاف والتاء والباء؛ لأنها في كل التصاريف، فكَتَبَ وكُتُبٌ مجردان، وما سواهما كلمات مزيدة.



قال الشَّارح وفّقه الله:

إذاً: فالحرف الأصلي هو الحرف الذي لا يسقط في جميع تصرُّفات الكلمة مهما صرَّفتَ الكلمة، يعني: مهما قلَّبتها من ماضٍ إلى مُضارع إلى أمر إلى مصدر إلى اسم فاعل إلى اسم مفعول، متى ما قلَّبتها إلى أي تصريف، فإن هذه الحروف الأصلية لا تسقط، والحرف الزائد أو المزيد بضده، يعني: الذي يسقط في تصريف من التصاريف.

مثال ذلك: المثال الذي ذكره المصنف هنا. (لو قلنا: كَرَمٌ) كاف ولام وميم، هذه الحروف الأصلية، مهما قلَّبته لابد أن توجد هذه الحروف الأصلية، الكاف والراء والميم في الكلمة الجديدة، وقد تزيد معها أحرُفًا أخرى. فالمضارع (يَكرُم) والأمر (أكرِم) واسم الفاعل (كَرِيم) والمصدر (كَرم) هذه كَرُمَ، لو قلنا: أَكْرَمَ، أيضـًا مأخوذة من الكرم في الأصل، فأكرمَ الكاف والراء والميم أصول، والهمزة حرف زائد.

وكذلك ما أُخذ من (أَكرمَ) طبعـًا سيكون زائد، مثل (يُكرم وأكرم ومُكرِم ومُكْرَم وإكرام) ولو قلت: (كرَّمَ) أربعة أحرف؛ لأن الراء حرفٌ مشدد، والحرف المشدد عبارة حرفين، الأول ساكن، والثاني متحرك. إذًا: فكلمة (**كرَّمَ**) عبارة عن كاف ورائين وميم، والأصول عندنا (كَ رُ مَ) أو (كَ رَمٌ) كاف وراء واحدة وميم.

إذاً إذا قلت: (كرَّمَ) إحدى الرائين زائدة. إذًا: مزيد، وكذلك تصرفاته يُكرم وكَرِّم ومُكَرِّم ومُكَرَّم وتكريم.. إلى آخره.

ولو قلت: (استكرمَ) أو (تكرَّم) هذه كلها زوائد، لو قلتَ: (سَافرَ) هذه أربعة أحرف، لكن (سَفْر) المعنى الإجمالي الأصلي واحد سفرٌ إذا: فالألف في (سَافَرَ) نقول: زائدة ؛ لأنها سقطت في (سَفر).

لو قلنا مثلاً: (افْتَقَرَ) خمسة أحرف وهناك (فقرٌ) إذاً فالحروف الأصلية الفاء والقاف والراء (فقرٌ) إذاً: الهمزة والتاء في (افتقر) حرفان زائدان.

لو قلت مثلاً: **(اهتدى)** عندنا (هَدَى) ثلاثة و(هديٌ) ثلاثة.

فالذي سقط في (هديٌ) أو في (هَدَى من اهْتَدَى الهمزة والتاء أيضـاً زائدان.

لو قلنا: انْكَسَرَ عندنا كَسَرَ وكسْرٌ إذاً فالهمزة والنون في انكسَرَ زائدان، والكاف والسين والراء أصول انكسر.

(انْتَصَرَ) عندنا نَصَرَ ونصرٌ، إذاً فالحروف الزائدة النون والصاد والراء، والحروف الزائدة في انْتَصَرَ الهمزة والتاء، الحروف الزائدة في انْكَسَرَ الهمزة والنون.

فالحرف الأصلي لا يسقط في شيءٍ من التصرفات، حتى لو أتيت بكلمة مزيدة، مثل (كَرُمَ وتكرَّم واستكرم) هو الأصل الكاف والراء والميم فقط.

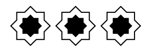
لو قلت: قتَل أو قاتل أو قتَّلَ أو استقتل هو الأصل القاف والتاء واللام فقط وما سواه مزيد، فهذا هو الحرف الزائد وهذا هو الحرف المزيد.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ولهذا القسم بابان:

الباب الأول: أبنية الأفعال المجردة والمزيدة.

الباب الثاني: أبنية الأسماء المجرد والمزيدة.



قال الشَّارح وفّقه اللّه:

فالباب الأول لأبنية الأفعال، والباب الثاني لأبنية الأسماء.

قال: (الباب الأول: أبنية الأفعال المجردة والمزيدة) أغلب الصرفيين يبدؤون بأبنيةِ الأفعال قبل أبنيةِ الأسماء؛ لأنها قليلةٌ ومحصورة، أبنيةُ الأفعال قليلة ومحصورة حصرًا تامًا.

والأسماء أبنيتها كثيرة، وحتى أن الصرفيين اختلفوا في حصرها كما سيأتي.

ابتدأها سيبويه بثلاثمائة، وأوصلها الصِّقلِّي إلى ألف وخمسمائة، فيبتدؤون بأبنيةِ الأفعال؛ لأنها قليلة ومحصورة.

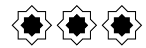
قال المصنف: (الباب الأول: أبنية الأفعال المجردة والمزيدة، للفعل تسعة عشر بناء) ومعنى بناءً أي وزنـًا، يعني: صيغةً المعنى واحد، الفعل له تسعة عشر بناءً فقط.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

أربعة للفعل المجرد، وخمسة عشر للفعل المزيد.

وتفصيلها: أن الفعل من حيث التجرد والزيادة نوعان:

النوع الأول: الفعل المجرد.



قال الشَّارح وفّقه الله:

وسيأتي النوع الثاني: الفعل المزيد.

فبدأ بالفعل المجرد وقد عرَفنا من قبل ما المراد بالفعل المُجرد، يعني: الفعل الذي كل حروفه أصلية.

قال المصنف: (النوع الأول: الفعل المجرد وهو قسمان:

القسم الأول: المجرد الثلاثي)، والقسم الثاني كما سيأتي المجرد الرباعي.

إذاً: فالفعل المجرد إما ثلاثي وإما رباعي، هذا حصر، الحصر طبعـًا هو أقوى أنواع التعاريف؛ لأنه يحصر، فإذا قلت: الفعل المجرد ثلاثي ورباعي، معنى ذلك لا يوجد فعل مُجرد ثنائي، ولا أُحادي ولا خُماسي ولا ما فوق ذلك ما يُمكن، يعني: لو أتى مثلاً: (افْتَقَرَ) الطالب الذي درس هذه الأمور وعرفها لا يُمكن أن يقول: فعل مجرد؛ لأن (افْتَقَرَ) خمسة ما في أصلاً فعل مُجرد خماسي، فلو قال: مجرد يعني أنه ما يعرف هذه المعلومة البدائية أنه ما في خماسي مجرد.

لو قال مثلًا: (قِفْ) هذا فعل مكوَّن من حرفين، الذي ما يعرف هذه المعلومة سيقول: مجرد ثنائي، ما في مجرد ثنائي، فهذه الأمور مهمة جدًا لابد أن تحفظها؛ لأننا سنستفيد منها ونحتاج إليها في المستقبل، ما يأتيني طالب غدًا، ويقول: كيف قِفْ ثنائي لماذا ما في ثنائي شرحناها هناك.

فحاولوا يا إخوان أن تحفظوها، هو طبعـًا ربما في عِدة صفحات، لكن لو لخصتموها، يعني: الأشياء المفهومة ما تحتاج إلى كتابة لخصوها في صفحة، تخرج كلها في صفحة أو صفحة ونصف، يعني: الذي يحتاج إلى حفظ، ما سوى ذلك زيادة الفهم.

سنبدأ بالفعل المجرد قال: (النوع الأول: الفعل المجرد وهو قسمان:

القسم الأول: المجرد الثلاثي: وله ثلاثة أبنية، وهي: فَعَلَ، وله ثلاثةُ مُضارعات).

دعوني أشرح قبلاً ثم نقرأ لكي لا تتقطع المعلومات.

فالمجرد الثلاثي فِعلٌ يتكون من ثلاثة أحرف وأوزانه وأبنيته، وصيغه هي:

يقول: (وله ثلاثة أبنية) فَعَلَ بفتحات، **وفَعِلَ**: بكسر العين، **وفَعُلَ**: بضم العين، في وزن آخر؟ ما في، يعني: ما في فعل في اللغة العربية على وزن (فِعَلَ) أو فِعِلَ أو فِعُلَ ما في، أي فعل ثلاثي في اللغة العربية إما على فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ.

لو سألتكم عن الفعل (جَاءَ) الجيم مفتوحة، والألف معروف أنها في العربية ساكنة والهمزة مفتوحة، ما وزن جاء؟ الذي ما يعرف هذه القاعدة ما نستطيع أن نشرح له في المستقبل ونقول: إن وزنه (فَعَلَ)، يقول: كيف فَعَلَ. الألف ساكنة؟ يقول: لا، وزنه (فَعْلَ) نقول: لا ما في فعل ثلاثي على فَعْلَ، ندرس الإعلال الذي أصابه، وقبل أن ندرس الإعلال الذي أصابه اعرف هذه القاعدة: أن الفعل الثلاثي ما يأتي إلا فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ فقط، عرفنا أوزان الثلاثي.

الآن نُريد أن نعرف مضارعاته، فـ(فَعَلَ) كيف يأتي مضارعه؟ مثل ذَهبَ، مثل جَلَسَ قعدَ ضرَبَ ونصَرَ وفتحَ، وهو أكثر الأفعال، أكثر الثلاثي على وزن (فَعَلَ)، ومضارعاته تأتي على ثلاثة أبنية أوزان صيغ.

الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ، يعني: أنه في الماضي مفتوح وفي المضارع مضموم، فَعَلَ يَفْعُلُ، مثل نصرَ ينْصُر، يسمونه (باب نصر) لأن نَصرَ ينْصُرُ أشهر أمثلته.

ومثل كتبَ يَكْتُبُ، وقعدَ يقْعُد، وقتلَ يقْتُلُ.

نقول: ومثل ضربَ يضربُ لا، يضربُ هذا مكسور العين في المضارع ما يصلح، لا، نُريد فعل يفعُلُ مضموم العين انتبه.

المضارع الثاني لفعل فَعَلَ يَفْعِلُ يعني: في الماضي مفتوح وفي المضارع مكسور، فَعَلَ يَفْعِلُ مثل ضرَبَ يضرِبُ يسمونه (باب ضربَ، جلسَ يجلس، نَزَلَ ينزل، والمضارع الثالث لفعل هو فعل يفعلُ يعني في الماضي مفتوح وفي المضارع مفتوح، يقول: ومضارعه كماضيه، مثل: ذهبَ يذهبُ يسمونه باب ذَهَبَ، أو فَتَحَ يفتحُ أو قطع يَقْطعُ.

هذا الترتيب مقصود بحسب الكثرة، فأكثر الثلاثي على فَعَلَ، ومضارعاته؟ الأكثر في مضارعه فَعَلَ يَفْعُلُ، ثم فَعَلَ يَفْعِلُ، ثم فَعَلَ يَفْعَلُ.

ننتقل إلى الماضي الذي على وزن فَعِلَ مكسور العين، مثل فَرِحَ حَسِبَ طَرِبَ غَرِقَ، ما مضارعه؟ يقول: (له مضارعان: الأول: فَعِلَ يَفْعَلُ)، في الماضي مكسور وفي المضارع مفتوح: (وهو الأغلب)، لم نقل الأكثر قلنا الأغلب فيه، (نحو: فرِح يفرحُ) وطرِبَ يطرب وغَرِقَ يَغْرَقُ وحَمِدَ يْحْمَدُ وسَمِعَ يَسْمَعُ.

والمضارع الثاني: (فَعِلَ يَفْعِلُ) مثله مكسور الماضي والمضارع، وهذا نادر أو قليل، حتى أنهم أحصوا وعدَّوا الأفعال التي جاءت على فَعِلَ يَفْعِلُ، مثل: حَسِبَ يحسِبُ.

أيهما أكثر فَعَلَ أو فَعِلَ؟ فَعَلَ. فلهذا له ثلاث مضارعات، وبعده فَعِلَ له مضارعان.

والبناء الثالث للثلاثي المجرد بعد فَعَلَ وفَعِلَ فَعُلَ: وهو أقل من أخويه، فلهذا ليس له إلا مضارعٌ واحد مثله، فَعُلَ يَفْعُلُ، مثل كَرُمَ يكرُمُ وشَرُفَ يشرفُ وكَبُر يكبر، وشَرُفَ يَشرُفُ.

إذا: فالخلاصة أن الفعل الثلاثي المجرد له ثلاثة أوزان فقط ما في فعل ثلاثي يأتي على غيرها. فأكثره على **فَعَلَ** له ثلاث مضارعات، بعد ذلك **فَعِلَ** له مضارعان، بعد ذلك **فَعُلَ** وليس له إلا مضارع واحد مثله، فلهذا كل ما أتاك فِعلٌ ماضٍ على **فَعُلَ** حتى ولو لم تكن عارفًا باللغة

وضليعـًا، ولو لم تُراجع معجم؛ تعرف مباشرة أن مضارعة على (يَفْعُل)؛ لأن أي فَعُلَ مضارعه يفعُل.

لو أتاك ماضي على فَعِلَ يكون مضارعه الأغلب أنه فَعَلَ، يعني: لو كنت ما تعرف المضارع ما تعرف مضارعه اجعله على فَعَلَ؛ لأنه الأغلب، أما فَعِلَ قليل ونادر محصور، أما فَعَلَ فهو الذي يحتاج منك الانتباه لمضارعه.

قال: ﴿وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ [النساء: ٦]، (يَكْبَر) هذا على وزن (يَفْعَل) وزن يفعل هذا المضارع يَفْعَل قد يكون لفَعَلَ، فَعَلَ فيه يفعل، وقد يكون لفَعِلَ، هل يكون لفَعُلَ؟ ما يُمكن، يَكْبر يفعل ما يكون لفعُل.

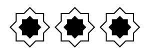
والماضي من قوله تعالى: ﴿وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ ما ماضيه هل كَبُرَ؟ يأتيك مفسر يُفسر القرآن، يقول: يَكْبروا ماضيه كَبُرَ، هذا ما درس الصرف ولا عرف الصرف؛ لأنه ما يصح ما يُمكن أن يكون ماضيه كَبُرَ، لا، ماضيه كَبِرَ، والأغلب في مضارع فَعِلَ كَبِرَ يكبر، هذا من السن من العمر كَبِرَ يَكْبَر، أما كَبُرَ يَكبُر فهذا من المكانة، كَبُرت مكانة فلان فتكبر، فهذا من فائدة الصرف التي سألها الأخ قبل قليل، هذا من الفائدة للمفسر، فإذا عرف هذه القواعد يستطيع أن يُفسر وأن يشرح بطريقة صحيحة ما يُخطئ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

القسم الأول: المجرد الثلاثي، وله ثلاثة أبنية، وهي: فَعَلَ، وله ثلاثة مضارعات، وهي: فَعَلَ يَفْعُلُ، وهو الأكثر، نحو: كَتَبَ يَكْتُبُ، فَعَلَ يَفْعِلُ، وهو كثير، نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ، فَعَلَ يَفْعَلُ، وهو قليل، نحو: ذَهَبَ يَذْهَبُ.

والثاني: فَعِل، وله مضارعان، وهما: فَعِلَ يفْعَلُ، وهو الأغلب، نحو: فَرِحَ يفرحُ، فَعِل يفعِلُ، وهو قليل: نحو: حسِب يحسِبُ.

والثالث: فَعُل. وله مضارع واحد، وهو: فعُل ي فعُلُ، نحو: كرُم يكرُمُ).



قال الشّارح وفّقه اللّه:

هذا كله في المجرد الثلاثي.

ننتقل إلى المجرد الرباعي ما أبنيته في العربية؟

قال: (والقسم الثاني من المجرد: المجرد الرباعي، وله بناءٌ واحد، وهو: فَعْلَلَ، نحو: دحرج وزلزل).

إذًا: الرُّباعي ليس له إلا وزن واحد، وهو فَعَلَلَ مثل بعثر دحرج زلزل طمأن وسوَسَ.. إلى آخره. انتهى الكلام عن المجرد.

سينتقل الآن إلى الكلام على المزيد، هنا يأتي طالب ويقول: قف، عندي سؤال: ما مضارع فعلل الراعي الثلاثي بينَّا مضارعاته، الرباعي فَعَلَلَ لماذا ما بينت مضارعه، وكذلك في المزيد، كل المزيد له خمسة عشر وزنـًا كما قلنا قبل قليل، لم يذكر المصنف مضارعاتها؛ لأن جميع المضارعات قياسية إلا مضارع الثلاثي، مضارع الثلاثي سماعي، فلهذا نصصنا عليه، قد يكون يَفعُل وقد يكون يفعِل وقد يكون يَفعَل بحسب السماع، فلهذا لو سأل سائل فقال: قبر يقبُر أو قبِر يقبر أو قبر يقبَر؟ نقول: راجع المعجم، هذا سماع تأكد ماذا قالت

العرب وقل مثلهم، لكن إذا خرجنا عن الثلاثي إلى الرُّباعي أو المزيد فمضارعه قياسي، وسيأتي كيف يُصاغ المضارع من الماضي، فالمضارع دحرج يُدحرجُ وبعثر ويُبعثر وزلزل يزلزلُ المضارع واحد ما يتغير، فلهذا لم يُذكر.

ثم ننتقل إلى الفعل المزيد ما أبنيته؟

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللهُ:

والنوع الثاني من الفعل: الفعل المزيد. وهو خمسة أقسام: القسم الأول: الثلاثي المزيد بحرف. وله ثلاثة أبنية، وهي: أَفْعَلَ. نحو: أخرج، وفَعَّل. نحو: خرَّج، فاعلَ. نحو: سافر.

۞۞۞

قال الشَّارح وفّقه الله:

فالعرب إذا أرادت أن تزيد حرفًا واحداً في الفعل ماذا تفعل؟ عندك عَلِمَ هذا ثلاثي مجرد، تُريد العرب أن تزيد فيه حرفًا، لها ثلاث طرق في زيادة الحرف على الفعل:

- إما أن تزيد همزة في أوله، فتقول في عَلِمَ أَعْلَمَ، إذاً صيغة أَعْلَمَ أفعَل، ومعنى (أَفْعَلَ) في الصَّرْف أنه ثلاثيٌ مزيدٌ بهمزة في أوله، هذا معنى أَفْعَلَ، فإذا قلتُ لك: ما وزن أَعْلَمَ، بدل ما تعطيني سطر سطرين وتقول: هذا فعلٌ ثلاثيٌ مزيدٌ بهمزة في أوله، تختصر ذلك وتقول: أَعْلَمَ وزنه أفْعَلَ، هذا سيأتي في الميزان الصرفي فائدته الاختصار وبيان أحكام الكلمة الصرفية، تختصر الأحكام كلها ببيان الميزان، تقول: أَفْعَلَ، أعرف أنك تُريد أن تقول أنه ثلاثي مزيد بهمزة في أوله.

الطريقة الثانية لزيادة حرف على الفعل: أنه تُضعِّف العين، تُضعِّف الحرف الثاني، فتقول في عَلِمَ عَلَّمَ، ووزن علَّمَ فَعَّلَ، يعني: أنها زادت عينًا أخرى.

الطريقة الثالثة لزيادة حرف في الفعل: أنها تزيد ألفًا بعد الفاء، يعني: تزيد ألفًا بعد الحرف الأول، ففي عَلِمَ تقول: عالَمَ، وهكذا في جَهِلَ تقول: أجهل وجهَّلَ وجاهلَ.. وهكذا.

في طريقة رابعة لزيادة حرف على الفعل؟ ما في، هذا حصر واستقصاء قام به أهل اللغة لسنوات طويلة، وبعضهم يستدرك على بعض، حتى استقروا على ذلك.

إذاً: فأبنيةُ الثلاثي المزيد بحرف، يعني: الثلاثي الذي زِيدَ فيه حرف، يعني: كيف تزيد العرب حرفًا على المجرد الثلاثي؟ تأتي إلى مُجرد ثلاثي وتزيد فيه حرف، إما بهمزة في أوله على أَفْعَلَ، أو تُضعِّف العين على فَعَّلَ أو تزيد ألفًا بعد الحرف الأصلي الأول فَعَلَ.

فأفْعَلَ مثل أَعْلَمَ وأخرَجَ، أخرجَ من خَرَجَ، وزدنا همزة في أوله فأصبح أخرج، وقَدِمَ زد همزة في أوله أقدَمَ، وذهب زد همزة في أوله أذْهَبَ.. وهكذا.

وعلَّم مثل علَّم وخرّج ومثل قدّم وفهَّمَ.

وفاعَل زدنا ألفصا بعد الحرف الأول، مثل: سَافَرَ، ومثل خَاصَمَ، وباعَدَ وقاربَ وهكذا.

قال المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والقسم الثاني: الثلاثي المزيد بحرفين. وله خمسة أبنية، وهي: انْفَعَل. نحو: انْكَسَرَ، وافْتَعَلَ. نحو: اعْتَذَرَ، وتَفَاعَلَ. نحو: تَعالَمَ. وتَفعَّل. نحو: تعلَّم. افعلَّ. نحو: احمرَّ.

❁❁❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

معنى ذلك: أن العرب إذا أرادت أن تزيد حرفين على الفعل فتزيده بإحدى هذه الطرائق الخمس: انْفَعَلَ، يعني: تزيد همزة ونون قبل الفعل، فعندك: كَسَرَ زِدْ همزة ونون قبلها: انْكَسَر، فَتَحَ زد همزة ونون قبله: انْفَتح، عدل، انْعَدَل.

البناء الثاني أو الطريقة الثانية لزيادة حرفين على الفعل: قال: افْتَعَل، يعني: زادت همزة في أوله، وزادت تاء بعد الحرف الأول، فعندك مثلاً جَمَعَ زِدْ همزة في أوله وزد تاء بعد الجيم اجْتَمع، عذَرَ اعتذر.

الطريقة الثالثة أو البناء الثالث: تَفاعَل. معنى هذا البناء في الصَّرْف: إذا قال لك الصرفي: تَفاعل، يعني: يُريد أن يقول لك: إن الفعل ثلاثي مزيد بتاء في أوله، وبألف بعد الحرف الأول، مثل: ضَرَبَ زِد تاء في أوله وألف بعد الضاد تضاربا، وخصمَ تخاصما، فَهِمَ تفاهما، جهل تجاهلا، عَلِمَ تعالما.. وهكذا.

الوزن الرابع أو البناء الرابع أو الطريقة الرابعة: تفعَّل، يعني: أنه ثلاثي مزيد بتاء في أوله وبتضعيف العين، فـ(عَلِم) تعلم وخرج تخرَّج وفهِم تفهَّم.. وهكذا.

الطريقة الخامسة أو البناء الخامس: قال: افْعَلَّ معنى هذا البناء في الصَّرْف: يعني ثلاثي مزيد بهمزة في أوله وبتشديد اللام، خَضُرَ اخضرَّ واحمرَّ عَوِرَ اعورَّ.. وهكذا.

قد يأتي طالب ويستعجل فيسأل فيقول: لماذا تزيد العرب هذه الحروف، لماذا تزيد حرفًا على هذه الأبنية، لماذا تزيد حرفين على هذه الأبنية؟ يقول: تزيد هذه الزيادة طلبًا لمعانٍ جديدة، وهذه المعاني الجديدة لم تدرس في هذا الكتاب، ما تُدرس للمبتدئين، وإنما وجوده في كتب الصرف اسمه: «معاني صيغ الزوائد»، يعني: مثلاً يقولون: خَضِرَ المكان، خَضِرَ هذا مجرد ثلاثي، ما معنى خَضِرَ المكان صار أخضر. خَضِرَ لماذا نقلوها من المجرد ثلاثي وزادوا حرفين على افعلَّ وقالوا اخضرَّ المكان، قصدوا معنى المبالغة اخضرَّ.

سيأتي بعد قليل وقد يزيدون ثلاثة أحرف، فيقول: إخضارًّا زادوا همزة وألف وشددوا اللام، إخضارًّا المكان للمبالغة الشديدة، هذه معاني جديدة يطلبونها بهذه الحروف الزائدة.. وهكذا، لو قلتَ مثلاً: عَلِمَ هذا مجرد ثلاثي، ما معنى عَلِمَ؟ يعني: فعل العلم، أنه عَلِمَ الشيء يعني عمله وخلاص يعني: فعل الفعل علمه، لماذا يزيدون التاء والألف، فيجعلون الفعل على تفاعل، فيقولون: تعالمَ قالوا: يطلبون معنى جديدًا، وهو ادعاء الفعل، عَلِمَ فَعَلَه فعل العلم عَلِمهُ، لكن تفاعل تعالم ادعاه، جَهِلَ يعني صار جاهلاً ففعل الجهل، لكن تجاهلَ ما هو بجاهل، لا، ادعى الجهل.

هذه معاني تطلب العرب بهذه الزيادات.. وهكذا، لكن نحن الآن لا ندرس معاني صيغ الزائد، وإنما ندرس الأبنية نفسها الصيغ نفسها، ندرس هذه الصيغ وهذه الأبنية؛ لأنها قاعدة الصرف، فإذا حفظتها جيدًا وفهمتها نستطيع أن ندرس بعد ذلك بقية المسائل والأحكام، فلهذا قلت: هذه القاعدة التي لابد من حفظها.

ما زال يتكلم على أبنية الفعل المزيد، قال: (والقسم الثالث) يعني: من أبنية الفعل المزيد.

(الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف. وله أربعةُ أبنية وهي: استفعل نحو: استغفر، افعوعل. نحو: اخشوشن، افعالَّ. نحو: احمارَّ، افعوَّل. نحو: اعلوَّط).

إذًا: فالفعل الثلاثي قد يُزاد فيه أيضًا ثلاثة أحرف، ما أبنيته حينئذٍ وصيغه، يعني: ما الطرائق التي تزيد بها العرب ثلاثة أحرف؟ إما على بناء استفعل، ما معنى استفعل؟ يعني: ثلاثي مزيد بهمزة وسين وتاء في أوله، عندك غَفَرَ زِدْ في أوله همزة وسين وتاء: اسْتَغفر، خرج استخرج، فَهِمَ استفهم، علم استعلم.. وهكذا نقول: ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف والوزن اسْتَفْعَل، يعني: ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف في أوله، وهي: الهمزة والسين والتاء.

البناء الثاني للثلاثي المزيد بثلاثة أحرف قال: (افْعوعَلَ) الحروف الزائدة الهمزة في أوله، والواو بعد العين، وعينٌ مكررة من العين الأولى، يعني: زادها همزة وواو، ثم كرر العين، التكرير أيضًا من أنواع الزيادة كما عرفنا في فَعَّلَ قَدَّمَ كرَّر الدال هنا كرر العين، لكن كررها في مكان ثاني، مثل: (اخشوشن) هذا من خَشُنَ المكان صار خشنًا، خَشُنَ خاء وشين ونون هذه الحروف الأصلية، ثم قالوا: اخشوشن، افعوعَلَ زادوا همزة وزادوا واو، ثم كرروا الشين بعد الواو اخشوشن افعوعلَ، احدودب من الحَدَب.

والوزن الثالث لزيادة ثلاثة أحرف على الثلاثي: قالوا: احمارًّا افعالًّا، يعني: زادوا همزة في أوله، وزادوا الألف بعد العين، وكرروا الحرف الثالث اللام افعالّا، مثل: احمارّا واخضارًّا واسوادّا، ومثل اعوارًّا واشهابًّا ونحو ذلك، في دراسة معاني صيغ الزوائد التي أشرت إليها قبل قليل يقول لك: افعالّا هذه مبالغة للإفعلّ وافعلَّ هذه تكون في الألوان والعيوب، يعني: معروف مكانها في اللغة، افعلَّ هذه في الألوان، مثل احمرّ اصفرّ اخضرّ ارزقّ، أو العيوب مثلُ اعورَّ احولَّ وما إلى ذلك، يعني: الأمور مضبوطة، بس الآن تدرسها أنت درجة درجة مرحلة مرحلة حتى تصل إلى هذه الضوابط الأكثر دقةً.

والوزن الرابع البناء الرابع للثلاثي المزيد بثلاثة، قال: افعوَّلَ، ارسمها في ذهنك، افعوَّلَ يعني: مزيد بهمزة في أوله: اف عو بواوٍ بعد العين، افعوّلَ والواو شددها، يعني: زاد همزة في أوله وواو مشددة بعد العين، يعني: ثلاثة أحرف مزيدة هذا الوزن نادر، لكنه موجود، قالوا: مثل

اعلوَّطَ واجلوَّدَ؛ لأنه وزن نادر نضطر أن نأتي له بكلمات غريبة، اعلوَّطَ واجلوَّذ، قالوا: اجلوذ لها معاني من معاني من معانيها اجلوذ البعير تعلق برقبته، أو ركبه عريًا ليس على ظهره شيء.. وهكذا.

الآن عرفنا أن الفعل الثلاثي إما أن تزيد عليه حرف أو حرفين أو ثلاثة، إن زدت عليه حرفًا فله ثلاثةَ أبنية، وإن زدت حرفين خمسة أبنية، وإن زدت ثلاثة أحرف فله أربعة أبنية فقط.

ما في ثلاثي مزيد بأربعة فضلاً عن أن أكثر من ذلك، الثلاثي إما أن تزيد فيه العرب حرفًا أو حرفين أو ثلاثة، إن زادت حرفًا صار أربعة أحرف، زادوا حرفين صارت خمسة أحرف، زادوا ثلاثة أحرف على ثلاثة صار ستة أحرف.

وأقصر ما يكون عليه الفعل ثلاثة، وهو الثلاثي المجرد، وأطول ما يكون عليه الفعل ستة ثلاثة أصلية، وثلاثة مزيدة.

قال المصنف: (والقسم الرابع) يعني من الأفعال المزيدة (الرباعي المزيد بحرف، وله بناءٌ واحد وهو: تفعلل نحو تزلزل).

انتهى من المزيد الثلاثي انتقل إلى المزيد الرباعي، المزيد الرباعي يعني حروفه الأصلية أربعة، ثم زِدْنَا عليها حرفًا صارت خمسة، أربعة أصلية وحرف مزيد، كيف تزيد العرب حرفًا في الرباعي بطريقة واحدة ببناء واحد تفعلل، يعني: ماذا تفعل العرب؟ تزيد تاءً في أوله، عندك زَلزل زد تاءً في أوله تزلزل، وبعثر تبعثر، ودحرج تدحرج نقول: هذا رُباعي مزيد بتاء في أوله، ما في طريقة أخرى ولا بناء آخر لزيادة حرفٍ واحد على الفعل الرباعي.

قال: (والقسم الخامس) أي: من الأفعال المزيدة. (الرباعي المزيد بحرفين. وله بناءان، وهما: افعنلل نحو: احرنجمَ، وافعللَّ نحو: اطمأنَّ). الرباعي إذا زادت العرب فيه حرفين فتزيدهما بإحدى طريقتين على أحد بناءين:

إما على بناء (افعَنْلل) تزيد همزة في أوله: افعن وتزيد النون بعد العين افعنلل، وهذا البناء قليل، قالوا: مثل احرنجمَ وافرنقعَ احرنجمَ يعني اجتمعَ افرنقعَ يعني: تفرق، يقول: (احرنجمت الإبل على الحوض) تجمعت، (افرنقعت عنه) تفرقت.

والبناء الثاني: (إفْعلّل، تزيد همزة في أوله إفعلَّل وتُضعف اللام الأخيرة، قالوا: مثل (اطمأن) أصله طمأَنَ رُباعي، ثم زادوا على إفعلّلَ فقالوا: اطمأنَّ زادوا همزة في أوله وشددوا النون اطمأنَّ وقالوا: إكفهرَّ وقالوا: إشمأزَّ.. وما إلى ذلك.

بهذا عرفنا أن الفعل الرباعي تقع فيه الزيادة إما بزيادة حرف، وله بناء، أو بزيادة حرفين وله بناءان، إن زدنا حرف على الرباعي صار خمسة، وإن زدنا حرفين صار ستة.

أيضًا أقصر وأقل ما يكون عليه الفعل ثلاثة هذا في الثلاثي المجرد، وأطول ما يكون عليه الفعل ستة، إما ثلاثي مزيد بثلاثة، وإما رُباعي مزيد بحرفين.

إذا: أطول ما يكون عليه الفعل على كل حال ستة أحرف، ما في فعل في العربية سبعة أحرف أو أكثر.

انتهينا من أوزان الفعل الآن ماذا نتصور وماذا نفهم؟

نفهم أن الفعل في اللغة العربية قد يكون على ثلاثة أحرف أو أربعة أو خمسة، أو ستة، فإن كان على ثلاثة أحرف فهذا قطعًا مُجرد، أي فعل ثلاثة أحرف هذا مجرد.

وقد يكون خمسة أحرف، وقد يكون ستة أحرف خُماسي وسداسي من الأفعال هذا قطعًا مزيد؛ لأننا عرفنا أن مجرد الفعل إما ثلاثي، وإما رباعي ما في خماسي وسداسي، أي فعل خماسي سداسي هذا مزيد أكيد، إما ثلاثي مزيد أو رباعي مزيد.

والفعل الثلاثي هذا قطعًا مجرد، بقي الرباعي، الفعل على أربعة أحرف، هذا قد يكون مجردًا، وقد يكون مزيداً يحتمل انتبه له، فهذا يضبط لك، حتى معرفة الأصول والزوائد، معرفة الوزن كما سيأتي، إذا أتاك فعل ثلاثي هذا مجرد أكيد، إما فَعَلَ وإما فَعِلَ وإما فَعُلَ.

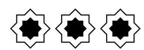
إن أتاك خماسي أكيد مزيد ابحث عن الحروف الزائدة، رُباعي انتبه له هذا الذي قد يكون مزيدًا وقد يكون مجردًا.

لننتقل بعد ذلك إلى أبنية الأسماء.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

الباب الثاني

أبنية الأسماء المجردة والمزيدة



قال الشَّارح وفقّه الله:

دعونا نعود إلى الأفعال لنُلخص: تبين لنا أن الأفعال لها من بناء ووزن صيغة تسعة عشر بناءً.

المجرد له أربعة أبنية: ثلاثة للثلاثي، وواحد للرباعي، يبقى خمسة عشر بناءً للفعل المزيد.

الثلاثي المزيد بحرف ثلاثة أبنية، والثلاثي المزيد بحرفين خمسة أبنية، والثلاثي المزيد بثلاثة أحرف أربعة أبنية، وعددها اثنا عشر، ثلاثة وخمسة وأربعة اثنا عشر، والرباعي المزيد بحرف وزن، والرباعي المزيد بحرفين وزنان، ثلاثة أوزان، واثنا عشر وزنًا للثلاثي المزيد خمسة عشر.

إذًا الفعل المزيد أوزانه خمسة عشر، والخمسة عشر أوزانه أربعة أوزان، هذه لابد من حفظها.

ننتقل إلى الباب الثاني: أبنية الأسماء المجردة والمزيدة.

قال المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: (للاسم المجرد تسعة عشر بناء) أيضًا تسعة عشر، لكن تسعة عشر بناءً هذا للاسم المجرد، أما الأفعال فتسعة عشر لكل الأفعال المجردة والمزيدة، فقلنا: الأفعال أوزانها قليلة ومحصورة، أما الاسم المجرد فقط تسعة عشر، والمزيد ما ذكر شيئًا ما وصلنا.

قال: (للاسم المجرد تسعة عشر بناء) ثم فصلها.

فقال: (عشرة للثلاثي، وخمسة للرباعي، وأربعة للخماسي.

وأما الاسم المزيد فأبنيته كثيرة جدًا.

وتفصيل ذلك: أن الاسم من حيث التجرد والزيادة نوعان:

النوع الأول: الاسم المجرد).

والثاني: الاسم المزيد، سنبدأ بالاسم المجرد، فالمراد بالاسم المجرد هو الاسم الذي كل حروفه أصلية.

قال: (النوع الأول: الاسم المجرد، وهو ثلاثة أقسام).

والفعل المجرد نوعان: لا يلتبس عليكم الأمر، الفعل المجرد نوعان: ثلاثي ورباعي فقط.

وأما الاسم المجرد: فثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي دائمًا الاسم يغلب الفعل أكثر أحكامًا، الاسم المجرد فيه ثلاثي وفيه ورباعي وفيه خماسي.

فقال: (وهو ثلاثة أقسام: وهي:

القسم الأول: المجرد الثلاثي، وله عشرةُ أبنية).

المجرد الثلاثي، يعني: يتكون من كم حرف ثلاثة أحرف الحرف الأخير هذا تبع النحو كما عرفنا، يبقى الأول والثاني، الحرف الأول ما الأوجه المحتملة فيه المتصورة عقلًا من حيث الحركات والسكنات، يحتمل أن يكون مفتوحًا، وأن يكون مكسوراً وأن يكون مضمومـًا، هل في احتمال رابع؟ هل يحتمل أن يكون ساكنـًا؟ لا، لا يُبدأ بساكن، إذاً: إما مفتوح أو مضموم أو مكسور.

والحرف الثاني ما الاحتمالات فيه؟ أن يكون مفتوحـًا، أو مضمومـًا أو مكسوراً أو ساكنـًا، أربعة احتمالات، الأول ثلاثة احتمالات والثاني أربعة احتمالات، نُخرج الاحتمالات العقلية بأن نضرب ثلاثة في أربعة تُخرج لنا كل الاحتمالات العقلية، ثلاثة في أربعة اثنا عشر، الاحتمالات العقلية للاسم الثلاثي المجرد اثنا عشر وزنـًا.

نبدأ بالمفتوح الأول فالثاني إما مفتوح: (فَعَلٌ) أو فعِلٌ أو فَعُلٌ أو فَعْلٌ.

نبدأ بمضموم الأول: فُ، إما فُعَلٌ أو فُعُلٌ أو فُعِلٌ أو فُعْلٌ.

نبدأ بمكسور الأول: فِ، إما فِعَلٌ أو فِعُلٌ أو فِعِلٌ أو فِعْلٌ.

هذه الاحتمالات العقلية، لكن في الواقع اللغوي الذي وجد من هذه الأوزان الاثني عشر قال: عشرة. يعني: ما الذي سقط منها اثنان، وهما:

- مضموم الأول مكسور الثاني: فُعِلٌ.

والثاني: عكسه، يعني: مكسور الأول مضموم الثاني: فِعُلٌ، هذان سقطا، يعني: ليسا موجودين في الواقع اللغوي، والعشرة الباقية موجودة، وإن اختلفت من حيث الكثرة والقلة، لكنها موجودة، فسيذكرها المصنف.

قال: (وله عشرة أبنية، وهي: فَعْلٌ. نحو: سهلٌ وصعبٌ)، وفهمٌ وقلبٌ.. كثير.

(البناء الثاني: فَعَلٌ). يعني: بفتحتين، (فَعَلٌ. مثل: حَسَنٌ) وبطلٌ وقمرٌ وجبلٌ.

(البناء الثالث: فَعُلٌ). يعني: بفتح الأول وضم الثاني، (نحو: عضُدٌ). رجلٌ.

(البناء الرابع: فَعِلٌ). بفتح الأول وكسر الثاني، (نحو: كتِفٌ). وحذرٌ وزَمِنٌ.

(البناء الخامس: فُعْلٌ). بضم الأول وسكون الثاني: (فُعْلٌ، نحو: حُلْوٌ). ومرٌّ وقُفْلٌ.

(البناء السادس: فُعَلٌ). بضم الأول وفتح الثاني، (نحو: صُرَدٌ). وعمر وجُرَذ.

(البناء السابع: فُعُلٌ. نحو: عُنُقٌ.

البناء الثامن: فِعْلٌ. نحو: حِمْلٌ). وعِدْلٌ ورِخْوٌ.

(البناء التاسع: فِعَلٌ. بكسر الأول وفتح الثاني، فِعَلٌ نحو: عِنَبٌ.

البناء العاشر: فِعِلٌ). بضمتين وهذا نادر (نحو: إِبِلٌ).

فهذه عشرة أبنية للاسم الثلاثي المجرد، وسقط فُعِلٌ وفِعُلٌ سقطا.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (والقسم الثاني) يعني من الاسم المجرد قال: (المجرد الرباعي، وله خمسةُ أبنية)، نصف العشرة هنا خمسة، خمسة أبنية، طبعًا لعله واضح أن الثلاثي هو الأكثر في اللغة في الاستعمال، الرباعي بالنسبة للثلاثي قليل، فلهذا قد تجد في الأمثلة شيء من الغرابة.

أبنية الخمسة قال: (فَعْلَلٌ). يعني بفتح الفاء واللام وبسكون العين بينهما، (فَعْلَلٌ. نحو: جعفرٌ). وثعلبٌ. وعقربٌ.

(البناء الثاني: فُعْلُلٌ). يعني: بضم الفاء واللام وسكون العين بينهما، الأول فتحتين بينهما سكون، الثاني: ضمتين بينهما سكون، (نحو: بُرقُعٌ). بُلبلٌ.

(البناء الثالث: فِعْلِلٌ). يعني: كسرتين بينهما سكون، (نحو: زِبْرِجٌ) اسمٌ للزينة، تقول مثلاً: (في بيته زبرجٌ) أو (على سيارته زبرج) يعني: زينة، أو كما يقولون: زبرقة، زبرج.

(البناء الرابع: فِعْلَلٌ). هنا اختلفت الحركات، يعني: بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام، (نحو: دِرْهمٌ). الدال مكسورة والراء ساكنة والهاء مفتوحة، درهمٌ فِعْلَلٌ.

(البناء الخامس: فِعَلٌّ) يعني: الفاء مكسورة والعين مفتوحة، واللام الأولى ساكنة، يعنيك الحرف الثالث ساكن، والراء بحرف الإعراب، فِعَلٌّ (نحو: هِزَبرٌ). الهاء مكسورة والزاي مفتوحة، والحرف الثالث الباء ساكن. هِزَبْرٌ: هذه أربعة أحرف، وفِعَلٌّ أربعة، لكن اللام في فِعَلٌّ كتبناها إملائيـاً بلام واحدة مُشددة؛ من أجل القاعدة الإملائية التي تقول: إذا اجتمع حرفان من جنس واحد والأول ساكن فإنهما يُكتبان حرفـًا واحداً مشدداً، هذه قاعدة إملائية ما لها علاقة بالصرف ولا بالنحو، هذه قاعدة إملائية، فلهذا نقول: هزبرٌ وزنه فِعَلٌّ، كيف تكتب فِعَلٌّ تكتبها أربعة أحرف أو ثلاثة أحرف؟ تكتب ثلاثة والحرف الثالث مشدد، هذه كتابة إملائية؛ لأن المشدد في الإملاء عن حرفين.

إذاً: فالخلاصة أن الاسم الرباعي المجرد له خمسة أوزان.

قال: (والقسم الثالث) يعني: من الأسماء المجردة. (المجرد الخماسي. وله أربعة أبينة)، نقصت بناءً، (وله أربعة أبنية: وهي: فَعَلَّلٌ. نحو: فَرَزْدَقٌ) فَعَلَّلٌ حاول تعتمد دائمـًا على التنغيم الصوتي، تكون أُذنك قوية في التنغيم ومعرفة مقاطع الكلمات، فَعَلَّلٌ، فَعَلْ فتحتان سكون، فَعَلَلٌ أيضًا فتحتان تنوين، المجموع: فَعَلَّلٌ مثل: فَرَزْدَقٌ خُزَعْبِلٌ لا، ليست نفس

التنغيم، خُزَعْبِلٌ هذه خُ مضمومة، لا ما يصلح، لكن فَرَزْدَق فَعَلْلٌ سَفَرْجَلٌ نفس التنغيم، إذاً سفرجلٌ فرزدقٌ هذه فعلَلٌّ ما معنى فَعَلَّلٌ؟ يعني: خماسي مجرد الحرف الأول مفتوح والثاني مفتوح، والثالث ساكن، وبعده حرف مفتوح، ثم حرف الإعراب. فَعَلْ مفتوح مفتوح ساكن، فَعَلْلٌّ مفتوح مفتوح ساكن، ثم مفتوح ثم الحرف الأخير حرف الإعراب، وحرف الإعراب لا علاقة لنا به في الصرف الآن.

(البناء الثاني: فَعْلَلِلٌ). الأول مفتوح فَ والثاني ساكن فَعْ والثالث مفتوح فَعْلَ والرابع مكسور فَعْلَلِ. والخامس حرف الإعراب فَعْلَلِلٌ، أيضًا هذا وزن قليل نادر (نحو: جَحْمَرِشْ) قالوا: المرأة الكبيرة الضخمة، جَحْمَ فعْلَ، جَحْمَرِ فَعْلَلِ جَحْمَرِش فَعْلَلْ جَحْمَرِشٌ فَعْلَلِلٌ.

(البناء الثالث: فُعَلِّلٌ). هذا خماسي مجرد، الحرف الأول مضموم فُ والثاني مفتوح فُعَ والثالث ساكن، فُعَلْ والرابع مكسور فُعَلْلِ ثم حرف الإعراب فُعَلِّلٌ، أيضـًا بناء نادر، (نحو: خُزَعْبِلٌ). فُعَلْلٌ خُزَعْبِلْ.

(البناء الرابع) وهو الأخير (فِعْلَلٌّ) أن أنطق الكلمة مرة منونة ومرة ساكنة، هذا نحو، إذا وقفت تُسكن وإذا وصلت تنون، هذا نحو لا علاقة له بالإعراب.

فأنت تقول: فِعْلَلٌّ أو فِعْلَلْ هو كلمة واحدة، لكن مرة بإعراب ومرة بسكون، فِعْلَلْ، يعني: الحرف الأول مكسور فِ والثاني ساكن فِعْ والثالث مفتوح فِعْلَ، ثم الحرف الرابع ساكن فِعْلَلْ، ثم حرف الإعراب: فِعْلَلٌّ (نحو: قِرْطَعْبٌ) بمعنى الشيء القليل. قِرْ قِ ليست قَ ولا قُ قِ إذاً فِ قِرْ فِعْ قِرْطَ فِعْلَ قِرْطَعْ فِعْلَلْ قِرْطَعْبٌ فِعْلَلٌّ إذا تمرنت على ذلك سيكون عليك سهلاً، وإذا كان صعبـًا سنذكر في الميزان الصرفي كيف تزن.

إذاً: فالخلاصة أن الاسم المجرد يأتي ثلاثيـًا رباعيـًا وخماسيـًا، فالمجرد الثلاثي له عشرة أبنية، والمجرد الرباعي نصف ذلك خمسة أبنية، والمجرد الخماسي أربعة أبنية، لا شك أن

الثلاثي هو الأكثر والأغلب، والرباعي قليل، والخماسي نادر، فلهذا لو جاءك اسم ثلاثي مباشرة اعرف أنه مجرد.

ثم قال المصنف: (النوع الثاني من الاسم: الاسم المزيد).

انتهينا من الاسم المجرد ننتقل إلى الاسم المزيد، ما أبنيته؟

قال: (النوع الثاني من الاسم: الاسم المزيد، وأبنيته كثيرة جدًا، وهو أربعة أقسام) نعم الأسماء المزيدة كثيرةٌ جداً؛ لأنها أغلب اللغة، لا شك أن الأسماء أكثر بكثير من الأفعال والحروف؛ لأن هي المقصود في اللغة، أما الأفعال والحروف تُسند شيئًا إلى الاسم أو تربط، فالأسماء المجردة محصورة، وعرفنا أن أوزانها تسعة عشر مفرقة كما ذكرنا قبل قليل، وأما الاسم المزيد، يعني: الاسم الذي زادت العرب فيه فأوزانه كثيرة؛ لأن العرب قد تزيد حرفًا على الثلاثي، وقد تزيد حرفين على الثلاثي، وقد تزيد ثلاثة على الثلاثي، وقد تزيد أربعة على الثلاثي، فقد تزيد حرف وحرفين وثلاثة وأربعة أكثر من الفعل، الفعل يُزاد فيه حرف وحرفين وثلاثه، الاسم قد يُزاد فيه حرف وحرفين وثلاثة وأربعة، يعني: هو ثلاثي في الأصل ونزيد عليه أربعة.

أوزان الاسم المزيد قلنا كثيرة جدًا:

سيبويه أول من حاول أن يحصرها رَحِمَهُ اللهُ في كتابه، فذكر ثلاثمائة وزن للأسماء المزيدة.

ما زال العلماء بعضهم يستدرك على بعض، حتى أوصلها الصِّقلِّي إلى ألف وخمسمائة وزن، طبعًا ما هو معقول أن نذكرها، لكن سنقسمها كما قسمها المصنف.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وهو) أي الاسم المزيد، (وهو أربعة أقسام، وهي:

المزيد بحرف. نحو: كاتِبٌ). يعني: الاسم المزيد بحرف، مثل كاتب، من كَتَبَ أصوله ثلاثة وزدنا عليه حرف فصار ثلاثي مزيد بحرف.

(القسم الثاني: المزيد بحرفين. نحو: مَكْتُوبٌ). يعني: اسم أصله ثلاثة أحرف، مثل: كَتَبَ وزدنا عليه حرفين صار مكتوب زدنا الميم والواو.

(القسم الثالث: المزيد بثلاثة أحرف. نحو: مُسْتَكْتِبٌ). مستكتب من كتب زدنا الميم وزدنا السين وزدنا التاء، فصار اسم مزيد بثلاثة أحرف.

(القسم الرابع: المزيد بأربعة أحرف. نحو: كُذُبذُبان).

كذبذبان الرجل كثير الكذب من صيغ المبالغة غير القياسية، ما الحروف الأصلية: الكاف والذال والباء مثل: كذب، ماذا زادوا في كذبذبان على كذب زادوا ذالاً، يعني: كرروا العين، وزادوا باءً، يعني: كرروا اللام، وزادوا ألفًا وزادوا نونـًا، ثلاثة وزادوا عليه أربعة أحرف، ومن ذلك مثلاً: استخراج، هذه من خرج، فالأصول: خاء وراء وجيم، ماذا زادوا في استخراج؟ زادوا الهمزة والسين والتاء، وزادوا الألف قبل الأخير، صار ثلاثي مزيد بثلاثة.

نختم بهذه الخلاصة وإن كنا تجاوزنا الوقت؛ لكي نربط الموضوع ببعضه ثم نقف.

قال: (خلاصة: ظهر بما سبق أن أقل الفعل المجرد ثلاثة أحرف، وأكثره أربعة هذا المجرد، وأقل الفعل المزيد أربعة، وأكثره ستة).

فهمنا من ذلك أن أي فعل ثلاثي مجرد وأي فعل خماسي أو سداسي مزيد والرباعي محتمل.

قال: (وأقل الاسم المجرد ثلاثة، وأكثره خمسة، وأقل الاسم المزيد أربعة، وأكثره سبعة).

نفهم من ذلك أن أي اسم ثلاثي مجرد، وأي اسم سداسي أو سباعي مزيد، والاسم الرباعي والاسم الخماسي محتملان، لا شك أن المزيد هو الأكثر حتى في الرباعي والخماسي الأكثر أنه يكون ثلاثي مزيد بحرف فصار رباعي، أو ثلاثي مزيد بحرفين صار خماسي هذا الأكثر في اللغة، لكن قد يكون مجرد رباعي، وقد يكون مجرد خماسي، وقلنا: المجرد الرباعي قليل، والمجرد الخماسي نادر.

بهذا نكون قد انتهينا من القسم الأول، وهو أبنية الأسماء وأبنية الأفعال.

وهنا نقف ونُكمل إن شاء الله بعد صلاة المغرب.

وجزاكم الله خيرًا.

والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فقد انتهينا من الكلام على القسم الأول من أقسام الصَّرْف وكان عن أبنية الأسماء والأفعال.

والآن نبدأ بالقسم الثاني: كما ذكر المُصَنِّف من قبل: كان على الميزان الصرفي.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

القسم الثاني: الميزان الصَّرْفي.



قال الشَّارح وفّقه الله:

ويُقال أيضًا: الوزن الصرفي، وسيُعرفه المُصَنِّف لنا فيقول: (وهو كلمةٌ مكونةٌ من الفاء والعين واللام على صورة الموزون).

كلمة مكونة من ثلاثة أحرف اتفق عليها الصرفيون منذ بدا هذا الفن ولم يُخالف في ذلك من أحد، وهي الفاء والعين واللام، فيأتون بهذه الأحرف على صورة الموزون، حركات وسكنات، فيقولون مثلًا في (كَتَبَ فَعَلَ) بفتحات، أما عَلِمَ فَفَعِلَ يقابلون الأصول بالفاء والعين واللام، ثم يجعلونها على صورة الموزون بالحركات والسكنات.

وإذا قلت: كُتِبَ فميزانه أو وزنه فُعِل، وإذا أردنا أن نزن كلمة (بحر) فنقول: فَعْل.

وأما كلمة بَطَل فميزانها فَعَل.

وأما كلمة كَتِفٌ فتحة كسرة على وزن فَعِل.

وأما كلمةُ رَجُل ففَعُل.

وأما كلمة: عِنَبْ وزن فِعَل.

وأما كلمةُ: عَضُد، فعلى وزن فعُل.. وهكذا.

يجب أن يكون الميزان على صورة الموزون، لأن الغرض من الميزان الصرفي أن يُعطينا صورةً واضحة وأحكامًا لهذه الكلمة، فلأنه يُعطينا أحكام الكلمة الصرفية وجب أن يكون صورةً صحيحةً عن هذه الكلمة، يعني لو قلنا مثلًا لإنسان: صِف لنا فلانًا، أو صف لنا المبنى الفلاني، ذهب إلى معلم تراثي مثلًا أو عالم مُعين، وصف لنا يحتاج إلى صفحة أو أكثر لكي يصف لنا طويل قصير عريض سمين أبيض أسمر، عيناه كذا، وأذنه كذا، وشعره كذا، فيصفه

ومع ذلك كله لن تستطيع أن تتصور الأمر على حقيقته، لكن لو صوره صورة وأرسل لك هذه الصورة لكانت أبلغ من كل وصفها السابق.

كذلك الميزان الصرفي هو صورة لكلمة تعطينا صورة للكلمة، وبهذه الصورة تختصر أحكامها الصرفية، فإذا قلت مثلًا كلمة: (كَتبَ) تقول: فعَل، إذا قلت لي فَعَلَ معنى ذلك أنك حكمت عليها بأنها كلمة مجردة، لأنك قابلتها بالفاء والعين واللام، وحكمت على الفاء بأنه حرفٌ مفتوح، وعلى العين بأنه حرفٌ مفتوح، وحكمت على الكلمة بأنها ليس فيها حروف زائدة، وأن الحروف جاءت على ترتيبها لم يتقدم حرف على حرف، وأن الحروف الأصلية كلها موجودة لم يسقط منها حرف، بدل ما تقول كل هذا الكلام قُل فقط (كتبَ) وزنه (فَعَلَ) فافهم كل هذه الأمور وأكثر.

وإذا قلت لك مثلًا كلمة: مكتوب تقول: مفْعُول، خلاص أعرف أن الكلمة ثلاثية، ليست رُباعية ولا خُماسية، وأنها ثلاثية مزيدة بحرفين، ليس بأكثر من حرفين، أو مزيدة بحرف بحرفين، وأعرف نوع هذين الحرفين ميم وواو، وأعرف مكان الحرف الزائد الأول أنه في أول كلمة، ومكان الحرف الثاني أنه بعد العين، وأعرف أن الكلمة لم يتقدم حرف فيها على حرف، وأن الكلمة كل حروفها الأصلية موجودة الكاف والفاء والعين واللام كلها موجودة مكتوب يعني لم يسقط منها حرف.. وهكذا.

فكل هذه الأحكام الصرفية تبينها فقط بأنك تذكر لي الميزان، فيقولون في تعريف الميزان: (كلمةٌ مكونةٌ من الفاء والعين واللام على صورة الموزون).

فائدة الميزان كما ذكرنا: هو معرفة الأحكام الصرفية للكلمة بصورة مختصرة، فإن قلت: عرفنا أن الميزان مُهم وهو يُعطينا تصورًا عن أحكام الكلمة الصرفية، فكيف نزن ما أهم مسألة في الميزان، المسألة التي فهمناها فهمنا الميزان إذا عرفناها أمكن أن نزن بطريقة صحيحة، قال المُصَنِّف: (ويعتمد على مُعَرَّفةً الحروف الأصلية والمزيدة في الكلمة

الموزونة) لكي تزن وزنًا صحيحًا لابد أن تعرف الحروف الأصلية، وأن تعرف الحروف المزيدة، وتُميز بينهما، لأن الحروف الأصلية لها طريقة وزن، والحروف الزائدة لها طريقة وزن أخرى.

وقد شرحنا من قبل كيفية التفريق بينهما، فعرفنا أن الحرف الأصلي: هو الذي لا يسقط في شيء من التصريفات.

والحرف الزائد أو المزيد هو الذي يسقط في شيء من التصريفات.

عرفنا الحروف الأصلية والمزيدة، إذا قلنا: (كَتَبَ) هذه حروف أصلية، لو قلنا: كاتبٌ كل الحروف أصلية إلا الألف مزيد. (مكتوب) كلها أصلية إلا الميم والواو. وإذا قلنا: (كُتَّاب) زدنا حرفين الألف وإحدى التائين، عرفنا نُفرق بين الحروف الأصلية والمزيدة.

نقول للمصنف عرفنا كيف نُفرق بين الحروف الأصلية والمزيدة يعني عرفنا هذا الأمر الذي يعتمد عليه الوزن، كيف نزِن؟ سيقول لك: فالحروف الأصلية تُقابل بالفاء والعين واللام، فالحرف الأصلي الأول يُقابل بفاءٍ، والثاني بعينٍ، والثالث والرابع والخامس بلاماتٍ، فقمرٌ فَعَلٌ، وسهَلٌ فعْلٌ، وجعفرٌ فَعْلَلٌ، وسفرجلٌ فَعَلَّلٌ.

كلم (قَمْر) هذا اسم مجرد، إذا سنقابله بالفاء والعين واللام على صورة الموزون يعني بفتحات، فنقول: قَمر على وزن فَعَلْ، تقول: قَمَرٌ فَعَلٌ، أو تقول: قَمْر فَعَل، الأمر سواء هذا نحو.

(سهلٌ) أيضًا مجرد، لكن بفتحٍ وسكون إذًا فعْلٌ.

(جَعْفَرٌ) هذه أربعة أحرف أصلية يُقابل الأول بفاء، والثاني بعين، والثالث بلام، والرابع كذلك بلام، على صورة الموزون جعْفر فَعْلَل.

(وسَفَرْجَلٌ) خمسة أحرف كلها أصلية يعني تُقابل بفاء وعين ولام ثالثة ولام رابعة ولام خامسة على صورة الموزون: سَفَرْ: فَعَلْ. جَلْ: لَلْ سَفَرْجَل: فعَلَّلْ..وهكذا. فالحروف الأصلية تُقابل بالفاء والعين واللام، على صورة الموزون.

من هذا نفهم أن قولهم: (فاء الكلمة) المراد بها يعني الحرف الأصلي الأول.

وعين الكلمة الحرف الأصلي الثاني.

ولام الكلمة يعني الحرف الأصلي الثالث أو الرابع أو الخامس، ما يصلح طالب يدرس الصَّرْف وهو ما يَعْرِفُ المراد بعين الكلمة وفاء الكلمة ولام الكلمة، فإذا سألته: ما المراد بعين الكلمة؟ يضحك يقول: الكلمة لا عين لها، كيف سيدرس الصَّرْف. هذا هو المراد بفاء الكلمة وعين الكلمة ولام الكلمة، وعرفنا كيف نزن الحروف الأصلية.

الحروف الزائدة كيف توزن؟

يقول لك المُصَنِّف: الحروف الزائدة، عرفنا الحروف الزائدة عندما تكلمنا على الأبنية، معنى حرف زائد يعني أن العرب تأتي إلى كلمة مجردة، وتزيد فيها حرفًا أو حرفين، أو ثلاثة، هذا في الأفعال، وفي الأسماء تزيد حرفًا أو حرفين أو ثلاثة، أو أربعة.

العرب إذا أرادت أن تزيد على الحروف الأصلية حرف زائد، أو أكثر كيف تُنشئ هذا الحرف الزائد من أين تأتي بالحرف الزائد؟

يقول لك: الحروف الزائدة تأتي بها العرب من إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: أن تأتي إلى حرف أصلي الفاء أو العين أو اللام، وتُكرره، إذًا فالطريقة الأولى لنشأة الحروف الزائدة تَكرار حرف أصلي، مثال ذلك: عَلِمَ أرادوا أن يزيدوا فيها حرفًا فكرروا اللام فقالوا: علَّم الزيادة هنا نشأت من تكرار حرف أصلي، يعني الفاء والعين أو اللام العين نقول: الزيادة نشأت من تكرار العين.

هذا النوع من الزيادة كيف نزنه؟ نزنه بتكرار الحرف الأصلي نفسه، يعني عَلم فَعِلَ، قالت العرب: علَّم، زادوا إحدى اللامين زادوا لام، ونزِن علَّمَ نقول: فعْ أو فَلْ نأتي بنفس اللام الزائدة لا، نكرر الحرف الأصلي نفسه الذي كررته العرب، فنقول: علَّم فعَّل قدِمَ فعِل، لكن قدَّم فعَّل، عُتُل هذه كلمة قرآنية عتُلّ كلمة ثلاثية عين وتاء ولام، ثم كررت العرب اللام، فقالوا: عتلّ كيف نزن نُكرر فعلّ.

قالوا: جلبَ وقالوا: جلْبَبَ، جَلَبَ فَعَلَ وجلْببَ فعْلَلَ.

رَكَعَ فَعَلَ، ورُكَّعٌ فُعْلٌ.

وقالوا: صمحمحٌ، الحروف الأصلي قلنا: أغلب اللغة العربية ثلاثي، مهما استطعت أن تُعيد الكلمة إلى ثلاثة أحرف فافعل، لأن الرباعي قليل والخماسي نادر، فإذا استطعت أن تُعيد للثلاثي فافعل نقول: صمحمح هذه ثلاثية من الصاد والميم والحاء، صمحَ مستعمل صمح وإلا ما هو مستعمل، قد يكون مستعملًا، وقد لا يكون مستعملًا، يعني الحروف الأصلية قد تكون مستعملة، وقد تكون غير مستعملة، فأنت مثلًا: (اسْتَخرَجَ) هذا ثلاثية من خرجَ، خرجَ مُستعمل، لكن افْتَقَر، هذا خماسي خمسة أحرف، والحروف الأصلية في افْتَقَرَ فَقَرَ ما نقول: فقرَ الرجل صار فقيرًا ما في فَقَرَ بس في افْتَقرَ، وبعضهم يقول: افْتَقَر أصله فَقَرَ.. فَقَر غير موجودة في اللغة، لكن نقول: الأصل هي فَقَر وإن كانت غير مستعمل بدلالة فَقْرٌ، فالحروف الأصلية قد تكون مستعملة، وقد تكون غير مستعملة، فصمحمحٌ أصلها صَمَح بالصاد والميم والحاء، صمحمحٌ الصاد تُقابل بالفاء، والميم تُقابل بالعين، والحاء تُقابل باللام، صَمَحْ فَعَلْ.

والحرف الرابع: صَمَحْمَا هذه الميم سبقت ميم الميم السابقة وهي حرف أصلي عين الكلمة إذًا نُكرر العين مُقابل لهذا الحرف الزائد الذي نشأ من تكرار حرف أصلي، فالميم الثانية

مقابلها عين، إذًا نقول: فعَلْعَ والحرف الأخير الحاء صَمَحْمَحْ الحاء مكررة من الحاء الأولى، الحاء الأولى تُقابل اللام فنكرر اللام، فنقول: صَمَحْمَحٌ فَعَلْعَلٌ.

وقالوا: مرْمَريس، إذا دخل الشيء بعضه في بعض، من مَرَسَ، يعني الحروف الأصلية الميم والراء والسين، مَرْمريس، فالحرف الأصلي الميم أول الكلمة، والحرف الأصلي الثاني الراء فاء الكلمة، والحرف الثالث السين آخر الكلمة مَرْمريس، الميم الأولى فاء، والراء الأولى عين، والسين الأخيرة لام، وبينهما أحرف زائدة ننظر أول حرف زائد مَرْمَ هذا مكرر من الميم الأولى، الميم الأولى تُقابل الفاء ذكرنا الفاء مرْمَ فعْفَ، مرْمَري الراء الثانية عن الأولى والأولى تُقابل العين، إذًا مَرْمري فعْفعِ. ثم جاءت الياء مكررة من حرف أصلي، هذا من النوع الثاني الذي سيأتي حروف سألتمونيها، فما وزن مَرْمريس فعْفعيل، إذا قلت: لمرمريس فعْفعيل أعرف مباشرة أنها كلمة مزيدة بثلاثة أحرف، الحرف الأول: الميم وهو مكرر من العين.

والثاني: الراء وهو مكرر من اللام.

والثالث: الياء وهو لم ينشأ من حرف أصلي.

فإن كل ذلك والحروف الأصلية كلها موجودة ولم يتقدم منها حرفٌ على حرف.

هذا النوع الأول: من الحروف الزائدة، وهي الحروف الزائدة التي تنشأ زيادتها من تكرير حرف أصلي.

النوع الثاني من الحروف الزائدة: هي الحروف التي تنشأ لا من تكرار حرفٍ أصلي، العرب تزيدها لا من تكرار حرف أصلي، تأتي بها من نفسها ليس من الكلمة تأتي بها من خارج الكلمة، هناك حروف في اللغة العربية العرب تزيدها في الكلمة، هذه الحروف تتبعها العلماء فوجدوا أنها عشرة، وسموها حروف الزيادة، الحروف التي تزيدها العرب في الكلمة، يعني تزيدها العرب في الكلمة لا من تكرار حرف أصلي، وإنما يأتون بها من خارج الكلمة، وهذه

الحروف العشرة لكي يسهل حفظها جمعوها في كلمة: (سألتمونيها) وفي لفظ: (سألتمونيها) عشرة أحرف السين، والهمزة، واللام، والتاء، والميم، والواو، والنون، والياء، والهاء والألف.

جاء بعض الطلاب إلى أحد العلماء فسأله عن حروف الزيادة فقال له: سألتمونيها، فقالوا: ما سألناك عنها من قبل، قال: سألتمونيها، ففِهم الطلاب في المرة الثالثة أنه يعني أنها مجموعة في سألتمونيها.

وسُئل أبو عثمان المازني عن حروف الزيادة؟ فقال:

هويـــت الســـمان فشـــيبنني   ومـا كنـت قِـدمًا هويـت السـمان

فقالوا: رحمك الله، نسألك في العلم وتتغزل؟ فقال: أجبتكم مرتين لو كنتم تعقلون، لأنه جمعها في قوله: (هويت السمان) وجُمعت في كلمات كثيرة (أمان وتسهيل) لكن العبارة المشهورة التي تجمع حروف الزيادة العشرة هي (سألتمونيها).

الخلاصة أن النوع الثاني من حروف الزيادة: هي الحروف التي تنشأ لا من تكرار حرف أصلي، ولكنها تنشأ من خارج الكلمة تُسمى حروف الزيادة، وهي عشرة مجموعة في (سألتمونيها) مثل: كَاتِب الألف في كاتب ليست من تكرار حرف أصلي، مثل: مكتوب الميم والواو، ومثل كتاب الألف، وهكذا.

النوع الثاني: كيف يوزن؟ يوزن بوضعه بلفظه في الميزان، يعني كتب فَعَلَ وكاتِب تُقابل الحروف الأصلية بالفاء والعين واللام، والألف من حروف (سألتمونيها) يوضع بلفظه كاتِب فاعِل مكتوب مفْعول، كتاب فِعَال، مكتبة مَفْعَلة، كتيبة فَعِيلة، كتائِب فعائِل، استكتب استْفَعَل، كُتَّاب فيه حرفان زائدان إحدى التائين من تكرار حرف أصلي، والألف من (سألتمونيها) لازم كل واحد بطريقته فنقول: كُتَّاب على وزن فُعَّال ضعفنا العين، لأن التاء من تكرار حرف أصلي، والألف بلفظها في الميزان كُتَّاب فُعَّال.

وزن (اسْتَكْبَرَ اسْتَفْعَلَ أم افْعوْعَل النغم واحد أقصد السكنات والحركات، لكن الذي يعتمد عليه الوزن معرفة الحروف الأصلية والزائدة، الحروف الأصلية في (اسْتكبرَ) الكاف، والباء، والراء، من كبُر أو كَبِرَ أو كِبْر.

والحروف الزائدة الهمزة، والسين، والتاء من حروف سألتمونيها، إذًا توضع بلفظها، ثم الحروف الأصلية الكاف والباء، والراء تُقابل بفاء وعين ولام، فوزن استكبر استْفعل، لكن اخشوشن هذه من خشُن الحروف الأصلية الخاء والشين والنون، فالخاء تُقابل بفاء، والشين تُقابل بعين، والنون تُقابل بلام، الهمزة أصلي وإلا زائد من سألتمونيها، لأنه في البدء ما يكون حرف أصلي، إذًا وضع بلفظه.

والخاء في اخْشَوْشَنَ أصلي يُقابل بالفَاء: إِف. والشين في اخشَ افْعَ، والواو في اخِشَوْ من سألتمونيها يوضع بلفظه افْعُوْ، اخْشَوْشَ الشين الثانية من تكرار الشين الأولى يعني من تكرار حرف أصلي، والشين الأولى تُقابل العين، فنكرر العين افعوعَ والنون، هي لام الكلمة افْعَوْعَلَ، وهكذا.

لو قلنا مثلًا: تخاصمَ تفعَّلَ، وإلا تفاعَلَ، النغم واحد، لكن ننظر من الحروف الزائدة والأصلية تخاصمَ من خَصَمَ، خ وصاد وميم، خصْم هذه الحروف الأصلية، تخاصمَ خاء وصاد وميم، والتاء في أول الكلمة زائدة: إن سألتمونيها طبعًا توضع بلفظها، والألف بعد الخاء أيضًا من سألتمونيها، فالميزان تَفَاعلَ، طبعًا لاشك أن النوع الثاني من الزيادة من حروف سألتمونيها هو الأكثر في الزيادة.

قال المُصَنِّف: (وأما الحروف المزيدة فلها حالتان:

إن كانت ناشئةً من تكريرِ حرفٍ أصلي فتوزن بتكرير ما يُقابلها من أحرف الميزان، فعلَّم: فعَّلَ، وَرُكَّعٌ فُعَّلٌ، وعُتُلٌّ فُعُلٌّ، ومرمريسٌ فعْفَعِيْلٌ).

وإن كانت ناشئة من حروف (سألتمونيها) فهذه توزن بذكرها بلفظها في الميزان، فأكرمَ أَفْعَلَ، وانكسرَ انْفَعَلَ، ومُكرمٌ مُفْعِلٌ، واسْتَخرجَ اسْتَفْعلَ، ومشروبٌ مفْعُولٌ.

والمراد بحروف الزيادة سألتمونيها هي الحروف التي تُزاد لا من تكرار حرفٍ أصلي، وإنما تُزاد من خارج الكلمة.

هذا ما ذكره المُصَنِّف في الميزان الصرفي.

هناك أمور لابد من زيادتها وذكرها، وإن كان المذكور هو الأصل والقاعدة في الميزان الصرفي.

هناك مسائل أيضًا نصوا عليها في الميزان الصرفي:

من هذه المسائل: أنه إذا حُذف حرفٌ أصليٌ أو أكثر، فيجب أن نحذف من الميزان ما يُقابل ذلك، الحرف الأصلي قد يُحذف لعلةٍ تصريفية، سيأتي ذكرها في (باب الإعلال والإبدال) فإذا حُذف من الكلمة حرف أصلي أو أكثر، يجب أن نحذف من الميزان ما يُقابل ذلك لأن الميزان يجب أن يكون صورةً من الموزون، فإذا قلت لكم: ما وزن وقفَ، فَعَلَ فالأمر من وقف قِفْ حرفان، ما في فَعَلَ ولا اسم على حرفين، معنى ذلك أن قِف حُذف منه حرف، والذي حُذِف من قِف الواو الموجودة في وقفَ، يعني حذفنا الفاء في الميزان فنقول: وزن قِف عِلْ إذا قلت لـ(قِفْ) على وزن عِلْ أعلم أنك تقول: إن هذه الكلمة ثلاثية، وحُذف منها الحرف الأصلي الأول.

والمُضارع من (وقَفَ يَقِف) الياء حرف مضارعة يعني زائدة، والقاف عين الكلمة، والفاء لام الكلمة، والواو فاء الكلمة محذوف، ما وزنُ يَقِف يَعِل، ولو قلنا مثلًا: قامَ سنعرف بعد قليل أنه على وزن فَعَلَ والأمر من قامَ يقومُ قُمْ، والذي حُذف من قامَ العين، فنحذف العين من قُمْ ونقول: وزن قُمْ (فُلْ).

ولو قلنا: الأمر من باعَ يبيع بِعْ على وزن (فِلْ).

والأمر من نامَ ينامُ نَمْ وزنه (فَلْ).

وزن أخذَ فَعَلَ، ووزن يأخذ (يَفْعُل). والأمر من أخذَ يأخذُ خُذْ، وزن خُذْ عُلْ حذفنا الفاء، لأن الفاء تُقابل الهمزة في أخذَ فَعَلَ حذفنا الهمزة نحذف ما يُقابلها في الميزان الفاء يبقى العين واللام على صورة الموزون خُذْ عُلْ.

لو قلنا مثلًا: قَضَى على وزن فَعَلَ كما سيأتي. يَقْضِي يَفْعِلْ.

والأمر من قضى يقضي، الأمر من معتل اللام يُبنى على حذف حرف العلة فالأمر من قضى يقضي اقِضْ بحذف حرف العلة، ووزنها (افِعْ) وإذا وصلت أكسر (اقضِ بالحق) افعِ بالفَعل، فتحذف اللام؛ لأنها تُقابل الياء المحذوفة.

قضى فَعَلَ ويقضي يَفْعِل، اجزم يقضِي بـ(لم) لم يقضِ بالحق، وزن يَقْض يَفْع، واسم الفاعل من قضى يقضي (القاضي) على وزن (الفَاعِل) وإذا نكَّرت قُلتَ: قاض، اسم منقوص تُحذف ياؤه في الرفع والجر، قاضٍ، ويبقى تنوينه، وإذا وقفت: قُلْ قاض: فاقض ما أنت قاض. وزن قاض (فَاعْ).

اقْتَضى هذه من قَضَى زدنا الهمزة والتاء، اقْتَضَى افْتَعَل يَقْتَضِي يَفْتَعِلْ، اسم الفاعل من اقتضى يقتضي المُقتضي، المُفْتَعِل، نكِّر مُقْتَضٍ مُقْتَضْ مُفْتَعْ.

فالقاعدة تقول: إذا حُذف من الموزون حرفٌ أو أكثر حذنا من الميزان ما يُقابل ذلك.

القاعدة الأخرى أيضًا في الميزان تقول: إذا اتصل بالموزون شيء فإنه يوضع بلفظه في الميزان، إذا اتصل بالكلمة الموزونة شيء ثم قلت لك: زِن الجميع الكلمة وما اتصل بها، فالكلمة عرفنا كيف توزن، وهذا الذي اتصل بها تضعه بلفظه في الميزان.

لو قلنا لك مثلًا: (فَهْم) على وزن فَعْل. وزن الفَهْم الفَعْل، كلمة فَهم الذي اتصل بها (أل) حرف التعريف، الحروف ما يدخلها تصريف، ودخلت هنا في الوزن لهذه القاعدة، لأنها اتصلت بكلمة موزونة فوضِعت بلفظها في الميزان.

ولو قلت مثلًا: خالِدْ على فاعِلْ وخالدان فاعِلان، وخالدون فاعِلون، وخالدةٌ فاعِلةٌ وخالدتان فاعِلَتان، وخالداتٌ فَاعِلَاتٌ.. وهكذا.

لو قلت مثلًا: بَحْرٌ: فَعْلٌ. انسب إليه بحريٌ: فَعْلِيٌ.

لو قلت: ذهبَ فَعَلَ. الرجلان ذهبا: فَعَلَا، ويَذْهب يَفْعَل، ويذهبان يَفعَلَان، ويَذْهَبون يَفْعلون.. وهكذا.

القاعدة الثالثة فيما يتعلق بالميزان تقول: كلُّ أَلِفٍ في كلمة موزونة فهي منقلبة عن واوٍ متحركة أو ياءٍ متحركة.

قولنا: (كُل ألف) طبعًا الألف غير الهمزة، الهمزة حرف صحيح، يعني يقبل الحركة ويقبل السكون تقول: أَ إِ أُ وأَ، مثل: عَ عِ عُ. أما الألف فنريد به الألف المدية، والألف المدية كما تعرفون لا تقع في الابتداء؛ لأنها ساكنة، تقع في وسط الكلمة، في أثناء الكلمة مثل: قام أو مثل باب، وتقع في آخر الكلمة مثل: عصا، ومثل دعا، سواءٌ كانت واقفة أو كانت نائمة، مثل: رمى هذه أمور إملائية بالإملاء بس هذه ألف على كل حال نائمة أو واقفة هي أَلِف، فالألف لا تكون أصلًا في كلمةٍ موزونةٍ ثُلاثية نزيد كلمة (ثلاثية). أي كلمة ثلاثية اسم أو فعل، وفي أَلِف اعلم أن هذه الألف منقلبة عن واو متحركة أو عن ياء متحركة، فإذا قلت مثلًا: قامَ القاف مفتوحة والميم مفتوحة، وبينهما أَلِف والألف ساكنة.

في اللفظ: هي فَعْلَ، لكن ليس من أبنية الفعل الثلاثي فَعْلَ، ما في، إما فَعَلَ، أو فَعِلَ أو فَعُلَ، فوزن قام نقول: الألف هذه منقلبة عن واو متحركة أو ياء متحركة كيف نعرفها أنها منقلبة عن ياء ننظر لبقية التصرفات، تصرفة أخرى تكشف الأصل، يقول:

والأصل يُستخرج بالتصغير والفعل والتكسير والضميرِ

كيف تستخرج الأصل؟ تُصرِّف الكلمة.

يعني هات تصرفاته الأخرى من الأفعال مُضارع، أمر، أو اجمعه جمع تكسير مثلًا يتضح ، فمضارع قامَ يَقوْم، فالأصل الواو، فالألف هذه منقلبة عن واو متحركة، قَوَمَ، هذه قومَ الأصل فيها قَوَمَ، وقَوَمَ على وزن فَعَلَ، إذًا فقام وزونها فَعَلا تزن الأصل، الذي حدث يأتي في باب الإعلال والإبدال أن الواو والياء إذا تحركتا بأي حركة وانفتح ما قبلهما ينقلبان أَلِفًا فقَوَمَ الواو متحركة وقبلها فتحة انقلبت ألف صارت قامَ، وكذلك باعَ، إلا أن الألف منقلبة عن ياء، لقولك في المضارع: يبيع، أو في المصدر بيْع، فأصلُ باعَ بَيَعَ على وزن فَعَلَ. طبعًا العرب لا تقول: قَوَمَ وبَيَعَ، هذا يسمونه أصل مهجور، لكن الصرفيون اكتشفوا هذه الأصول المهجورة بمثل هذه القواعد، كما أن الرياضيون يكتشفون الأمور المجهولات بقواعد معينة كذلك أهل اللغة اكتشفوا هذه المجاهيل بمثل هذه القواعد.

لو قلنا مثلًا: دعا مختومة بألف، هذه ألف في كلمة ثلاثية معنى ذلك أنها منقلبة عن واو أو ياء لقولهم: يدعوْ، فأصل دعا دَعَوَ مثل: ذهبَ، على وزن فَعَلَ، لكن الواو انقلبت أَلِفًا، للقاعدة السابقة صارت دَعَا.

وإذا قلنا: رَمَى، أصلها رَمَيَ يرْمِيْ ثم انقلبت.

وسَعَى أصل الألف المضارع يَسْعَى، ما تبني الأصل. المصدر: سَعْيًا جاء الأصل ياء، فأصل سَعى سَعَيَ ثم انقلبت الياء ألفًا.

ولو قلنا (بابٌ) في اللفظ الألف ساكنة يعني فَعْلٌ نقول: لا، ليس أصلها فَعْلٌ من قال: (فَعْلٌ) مثل سهلٌ وقَلْبٌ وبحرٌ خطأ، لهذه القاعدة الألف في الثلاثي تكون منقلبة عن واو أو عن ياء متحركة، ولكن ما أصل الألف في (باب) واو، ننظر في التكسير جمعه في التكسير (أبواب) بوَّب فأصل بابٌ بَوَبٌ، ثم انقلبت الواو أَلِفًا، هنا يأتي طالب منتبه يقول له: قِف هنا الآن، فالفِعل في قَامَ قلنا الألف أصلها الواو لقولهم: يقوم واضح ومقبول، والواو الأصل متحركة، ولا نقول ساكنة، لأن الأفعال الثلاثية ما في فَعْلَ.

نأتي للاسم، الاسم (بابٌ) الألف أصلها واو، لكن واو ساكنة (بَوْبٌ) أو مفتوحة (بَوَبٌ) نقول: الأسماء فيها فَعَلٌ، قالوا: لا، ليس فَعْلٌ فَعَلٌ، لماذا نقول واو متحركة؟ لو كانت الواو ساكنة لما وُجِدَ علة للقلب، ما وُجِدَ علة للإعلال، لأن الواو الساكنة تبقى ما تُعل، مثل كلمة: يَوْمٌ قَوْمٌ، ما تُعل الساكنة، والذي يُعل المتحرك المسبوقة بفتحة، فلو قلنا: إنها ساكنة بطل الإعلال، لكن نقول: مفتوحة بَوَبٌ لكي يصح الإعلال، فنقول: أصلها بَوَبٌ ثم انقلبت على القاعدة أَلِفًا صارت بابٌ.

ونَابٌ ألف فيه ثلاثي منقلبة عن ياء لقولهم في جمع التكسير أنْيَاب، فأصلها نَيَبٌ، ثم انقلبت الياء ألفًا.. وهكذا.

القاعدة الأخيرة في الميزان الصرفي: كانت في بالي قبل قليل وذهبت.

كما أن الكلمات توزن، فإن الجُمل أيضًا توزن، فذهب وزنه فعلَ، وخالدٌ فاعلٌ، ولو قيل لك: زِن ذهب خالدٌ تقول: فعلَ فاعلٌ زِن ذهب خالدٌ إلى المسجدِ، فَعَلَ فاعِلٌ إلى المَفْعَلِ.
زن قَالَ خالدٌ الحقَّ: فَعَلَ فَاعِلٌ الفَعْلَ.

وزن (وَقَى) فَعَلَ الألف منقلبة عن ياء. لقولهم في المضارع: (يقي) أصله وقيَ ثم انقلبت ألفا الوزن فَعَلَ، والمضارع يقي حذفنا الواو، فما وزن يَقِيْ يَعِلْ، والأمر من وقى يَقِي قِ قاف مكسورة فقط، الذي حذفناه من وقى الواو والياء، نقول الياء أو الألف المنقلبة عن الياء يعني حذفنا الفاء وحذفنا اللام، الذي بقي العين، فوزن قِ عِ، وكذلك وفى يفي فِ عِ.
وزن فِ بالعهد عِ بالفَعْل.

وزن قِ نفسك النارِ نفْسَك فعْلَكَ النار: الألف فيه ثلاثي، منقلبة عن واو، نيران فيها إعلال؛ لأنها هي واو وسُبقت بكسرة أصلها نوران، مثل نُوْر فالأصل نَوَرَ ثم قُلبت الواو أَلِف، فوزن النَّار الفَعْل، إذًا قِ نفسك النار فِ فعلَك الفَعْل، وهكذا.

قالوا: إن بعض العلماء أظنه النحاس نحوي أو غيره وابن كيسان وغيره نسيته، كان يُقطع بعض الكلمات ويزنها بهذه الطريقة فسمعه بعض العامة فذهبوا إلى صاحب الشرطة وقالوا: إن فلانًا عند النهر يسحرهم، فأتى وقبضوا عليه.

وآخر سمع آخر يُقطع فظنوه يسحر النهر فدفعوه في النهر.

وأعان الله أهل اللغة من العامة.

هذا ما يتعلق بالقسم الثاني: الميزان الصرفي.

انتهينا منه.

الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فقد انتهينا -بحمد الله- من القسمين الأولين:

والقسم الأول: كان عن أبنية الأسماء والأفعال.

والقسم الثاني: كان عن الميزان الصرفي.

ونبدأ الآن بالقسم الثالث:

القسم الثالث من الكتاب: كما سبق أن ذكر المُصَنِّف عن الأحكام الصرفية للفعل، وفي ذلك يقول المُصَنِّف:

قال المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

القسم الثالث: صرْف الأفعال.

ندرس في هذا القسم خمسة تقسيماتٍ صرفيةٍ للفعل:

- من حيث الصيغة إلى ماضٍ ومضارع وأمر.
- ومن حيث الصحة والاعتلال إلى صحيح ومعتل.
- ومن حيث التصرف والجمود إلى متصرف وجامد.
- ومن حيث اللزوم والتعدي إلى لازم ومتعدٍ.
- ومن حيث ذكر الفاعل إلى مبنيٍ للمعلوم، ومبني للمجهول.

❁❁❁

قال الشّارح وفّقه اللّه:

فهذه التقسيمات هي أهم التقسيمات الصرفية للفعل، وواضح أن الفعل يُقسم إليها من حيثيات مختلفة، الأفعال جميعًا نجمعها ثم نقسمها من حيث الصيغة إلى فعل ماضٍ وفعل مضارع وفعل أمر، ثم إن الأفعال كلها أيضًا نجمعها، ثم نقسمها من حيثية أخرى في النسبة إلى الصحة والاعتلال، إلى صحيحٍ ومعتل، ثم نجمعها مرة ثالثة ونقسمها من حيثيةٍ أخرى من حيث التصرف والجمود.. وهكذا.

فهذه تقسيمات مختلفة للفعل سيذكرها المُصَنِّف تقسيمًا تقسيمًا:

ابتدأ بالتقسيم الأول فقال: (من حيث الصيغة إلى ماضٍ ومضارع وأمر) الفعل من حيث الصيغة ينقسم ثلاثة أقسام، يعني أن الفعل من حيث الصيغة إما أن يكون على فَعَلَ، أو يفْعُل، أو افْعَل.

فالصيغة الأولى: فَعَلَ على اختلاف وزنها تُسمى الفعل الماضي.

والصيغة الثانية على يَفْعُل على اختلاف وزنها تُسمى الفعل المضارع.

والصيغة الثالثة: افْعَلْ على اختلاف أوزانها تُسمى فعل الأمر.

والتفريق بين الفعل الماضي والفعل المضارع وفعل الأمر التفريق بينها هذا يُدرس في النحو، وقد سبق ذلك في النحو الصغير، وخلاصته: أن الفعل الماضي يتميز بقبول تاء التأنيث الساكنة فتقول: ذهب وذهبت، والفعل المضارع يتميز بقبوله (لَم) كقولك: يذهب ولم يذهبْ.

وفعل الأمر يتميز بقبول ياء المخاطبة مع دلالته على الطلب كقولك: اذْهَبْ واذهبي.

وليس الغرض هنا التمييز بينها، فالتمييز بينها نحويٌّ، وإنما الغرض الكلام على أحكامها الصرفية من حيث بيانُ زمانها، وكيفية بنائها صياغتها وزنها.

فقال: الأول: (الفعل الماضي)، ثم سيذكر لنا زمانه وسيذكر لنا طريقةَ صياغته وبنائه، فذكر زمان الفعل الماضي فقال: (وزمانه المُضي في الأكثر: كسافرتُ أمسِ.

والاستقبال بقرينة: نحو: ﴿أتَى أمرُ الله﴾).

فالفعل الماضي قد يأتي للزمن الماضي وهذا هو الأكثر، ولهذا سُمي فعلًا ماضيًا كقولك: ذهبتُ إلى مكة، ثم عُدتُ منها، فكلا الفعلين حدث في الزمن الماضي، هذا الأكثر والأصل فيه، وقد يأتي الفعل في الماضي واقعًا في الاستقبال يعني في الزمن الواقع بعد زمن التكلم، وهذا يكون بقرينة كقوله تَعَالَى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ﴾ [النحل:١] يعني سيأتي لأن هذا في يوم القيامة. وكقوله تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾.

﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف:٥٠].وهذه كلها أفعال مستقبلة يعني القرينة نقول: إن الفعل الماضي هنا زمانه الاستقبال.

ثم بين صياغته بناءه وقال: (ويُصاغ على تسعة عشر بناءً سبق بيانها في القسم الأول).

نعم عرفنا أن الفعل يكون على تسعة عشر بناءً، وكلها كما رأيتم جاءت على صورة الفعل الماضي، لأنه الأصل في الأفعال، والمضارع والأمر كما سيأتيان هما تبعٌ للفعل الماضي،

وتسعة عشر بناءً درسناها من قبل، فمثلًا: (فَعَلَ) ذهبَ هذا الفعل الماضي، ويذهب يفْعَل، هذا مضارع ذهبَ ليس فعلًا آخر صياغة أخرى بناء آخر، لكن ليس فعلًا آخر.

(ويذْهَب) مضارع ذهبَ، واذهب ليس فعلًا ثالثًا، لكن صياغة جديدة فهو أمر ذهبَ، وهكذا فالفعل الماضي صياغته بُينت في هذه الأبنية التسعة عشر، إما على فَعَلَ أو فعِل أو فعُل، أو فعلل، أو مزيدًا على أفْعَل أو فعَّل أو فاعَل إلى آخره.

ثم انتقل إلى القسم الثاني فقال: (والثاني: الفعل المضارع) أيضًا بين زمانه وطريقة صياغته وبنائه فقال في بيان زمانه: (وزمانه بحسب المعنى والقرائن الحال كأُحبك. والاستقبال: كأنا أذهب إليه وأُخبره، والمُضي: كلم يذْهَبْ).

فالمضارع قد يقع في زمن الحال، وهذا الأصل فيه كأن تقول لمخاطبك: (أُحبكَ) يعني أُحبك الآن.

أو أقول لكم: أنا أشرحُ لكم هذا الكتاب يعني الآن.. وهكذا.

وقد يقع في الاستقبال وقوعه في الاستقبال كثير بدلالة الحال والقرائن كأن تقول: (أنا أذهب إلى محمدٍ وأُخبره، وأعود لكم بجوابه) أفعال مضارعة لكن زمانها الاستقبال، وقد يكون في المُضي وخاصةً إذا دخلت عليه (لَمْ) كقولك: (محمدٌ لم يذْهب) يعني في الزمن الماضي.

ثم بين طريقة صياغته وبنائه فقال: (ويُصاغ من الفعل الماضي بزيادة حرفٍ من أحرف المضارعة أنيتُ قبل أوله: كأذْهب ونذْهَب، ويَذهب وتذهب من ذهب).

إذًا فالمضارع له طريقةٌ قياسيةٌ مُطردة في بنائه وصياغته، فعرفنا من كلام المُصَنِّف أن المضارع يؤخذ من الماضي، يعني أن الماضي أصل المضارع.

وهذا سيُبنى عليه أحكام كثيرة صرفية ونحوية، لكن دعونا نعرف الآن طريقة صياغته وبنائه، فالمضارع يؤخذ من الماضي بزيادة حرفٍ من حروف المضارعة في أوله، وحروف

المضارعة أربعة: مجموعة في قولك: (أنيت) الهمزة، والنون، والياء، والتاء. أو (نأيْتُ) أو (نأتي) أربعة أحرف:

فالحرف الأول: الهمزة، وهذا للمتكلم مذكرًا أو مؤنثًا يقول الرجل: (أذهبُ).

وتقول الأنثى: (أذهبُ).

والنون للمتكلمين مذكرين ومؤنثين يقول الرجال: (نَذْهَبُ) وتقول النساء: (نذهب).

والياء للغائب: محمدٌ يذهبُ.

والتاء للمخاطب: يُقال: أنت تذهبُ، وللمؤنث الغائبة هندٌ تذهبٌ.

فهذه الأحرف وضعتها العرب للدلالة على المضارعة، وللدلالة على نوع الفاعل كما رأيتم.

من المسائل التي تُبنى على ذلك، والمسائل التي تُبنى عليها كثيرة، لو قلنا مثلًا: ذهبَ فِعل ماضي مبني على الفتح.

وأما يذْهَب فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

نصل واو الجماعة بذهب فنقول: (ذهبوا) فعل ماض مبني على الفتح المُقدر، وبعضهم يقول: مبني على الضم فقد تعليمًا وتسهيلًا، وإلا هو مبني على الفتح المقدر كما شرحناه في النحو الصغير.

المهم مبني على الفتح يعني أن ذهبوا مثل: ذهبَ، إلا أن ذهب مبني على الفتح الظاهر، وذهبوا مبني على الفتح المقدر.

وأما (يذهبون) فهذا مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون.

والماضي ما دخلت فيه النون.

الأمر من ذهبوا يذهبون: اذْهبوا فعل أمر مبني على حذف النون، يعني مبني على حذف النون التي كانت في المضارع، لأن المضارع أصله أمر كما سيأتي، ولهذا بنينا إعراب الأمر على المضارع، لأن الأمر أصله المضارع.

وأما الماضي لا، ليس أصله المضارع الماضي هو الأصل الأول، فلهذا يبقى على أصله مبني على الفتح على كل حال.

ثم انتقل إلى القسم الثالث من الأفعال فقال: (والثالث فعل الأمر) أيضًا يُبين زمانه وطريقة صياغته، فقال في زمانه: (وزمانه الاستقبال كاذْهَبْ) فالأمر لا يكون إلا في زمان الاستقبال لا يكون في المضي ولا في الحال.

وأما صياغته فيقول عنه المُصَنِّف: (ويُصاغ من الفعل المضارع بحذف حرف المضارعة كدحرِج من يُدحْرِج) فإن كان أوله ساكنًا وضعنا قبله همزة وصل كاذْهَب من يذْهب، فالأمر إنما يؤخذ من المضارع، وكيف يؤخذ الأمر من المضارع بطريقةٍ قياسية تأخذ المضارع وتحذف منه حرف المضارعة، فالأمر من يُدحرج دَحْرج فقط تحذف الياء، وتُبقي كل الحروف على ما كانت عليه، يُدحرِج.

(يتعلَّم) تَعَلَّم. لو قلت مثلًا: (يُفَهِّم) فَهِّمْ. لو قلت: (يَقِفْ قِفْ) وهكذا تحذف حرف المضارعة.

قال المُصَنِّف: (إلا إذا كان أول الأمر ساكنًا).

يعني لو حذفت حرف المضارعة فلما حذفت حرف المضارعة صار أول الأمر ساكنًا مثل: يذْهَب، لو حذفنا حرف المضارعة الياء صار أول الأمر الذال، والذال في يذْهَبْ ساكنة، ولا يُمكن البدء بالساكن، فنجتلب همزة وصل للتمكن من البدء بالساكن، وهذا الأصل في همزة الوصل أنها تُجذب بحرف زائد يُجذب للتمكن من النطق بالساكن، فلهذا تثبت في البدء وتسقط في الوصل لأنها لا حاجة لها في الوصل، لأن السكون الذي بعدها لا يكون في أول الكلام، فإذا قلت: يذهب، ثم حذفت الياء بُدء الأمر بالدال الساكنة فيأتي قبلها بهمزة وصل فنقول: اذْهَب.

ويكْتُب نقول: اكْتُب، ويجلِس نقول: اجْلِس.. وهكذا.

فعُلم من ذلك أن الأمر مأخوذ من المضارع، وأن المضارع مأخوذ من الماضي والأمر يؤخذان بطريقين قياسيين، هذا ما يتعلق بالتقسيم الأول، ولكل مسألة من مسائله أحكام ومسائل صرفية ونحوية تترتب عليه.

التقسيم الثاني: من تقسيمات الفعل الصرفية: تقسيم الفعل من حيث الصحة والاعتلال.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

تقسيم الفعل من حيثُ الصحة والاعتلال إلى صحيحٍ ومُعتل، الفعل من حيث الصحة والاعتلال ينقسم تسعة أقسام.

❁❁❁

قال الشارح وفقه الله:

هذا التقسيم للفعل من حيث الصحة والاعتلال يعني أن الحروف بعضُها حروف صحة، وبعضُها حروف علة، يُقال: حروف صحة أو حروف صحيحة، وحروف علة أو حروف معتلة، فحروف العلة أو الحروف المعتلة ثلاثة أحرف مشهورة معروفة، وهي الألف، والواو، والياء، مجموعة في كلمة (واي)، فهذه حروف العلة، وسُميت علة كما سيأتي في باب الإعلال والإبدال لكثرة ما يحدث فيها من تغيير وقلب وحذف كالمرض كالعلة.

وما سوى هذه الأحرف الثلاثة تسمى حروف صحة: كالفاء، والعين، والنون، والهاء.. إلى آخره، فبان من ذلك أن الهمزة حرف صحيح وليس حرف علة، إلا أنه أشبه الحروف الصحيحة بالمعتلة، لكنه حرف صحيح.

التقسيم هنا بناءً على ذلك: ففي هذا يقول المُصَنِّف: (ينقسم الفعل من حيث الصحة والاعتلال تسعة أقسام:

الصحيح: وهو الخالي من حروف العلة كَرَكَعَ وسَجَدَ.

والمُعتَل: وهو ما فيه حرف علة كوقَفَ وقَالَ وسَعَى).

والصحيح والمعتل وبقية الأقسام الحكم فيها سيكون بالنسبة إلى الحروف الأصلية دائمًا ننظر في الصَّرْف إلى الحروف الأصلية، فالحروف الأصلية في مثلًا: كَتَبَ هذه حروف صحيحة.

لو قلنا مثلًا: (كاتَبَ محمدٌ زيدًا) كَاتَبَ: هذا فعل ماضي، لكن صحيح أو معتل، نقول: صحيح، لأن الحُكم للحروف الأصلية الكاف والتاء والباء، أما الألف فحرف زائد ليس له حُكم هنا.

(قَالَ) هذا فعل مُعتل لوجود الألف المنقلبة عن الواو، وكذلك في (يقوْل) إذًا فالحكم هنا للحروف الأصلية. كذلك (قَتَلَ وقَاتَل).

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وسَالم: وهو الخَالي من حروف العلَّة، والهمزة، والتضعيف كدَخلَ ودحرَجَ).

إذًا فالسالم يكون خالي من حروف العلة، وخالي الهمزة، وخالي من التضعيف، فبان بذلك أن السالم جزءٌ من الصحيح، أنت إذا قلت: (سَجَدَ) هذا صحيح وسالم، لكن لو قلت: (أكَلَ) هذا صحيح، ليس سالم لوجود الهمزة.

لو قلت مثلًا: (مدَّ) هذا صحيح وليس بسالم لوجود التضعيف.

(وأزَّ) هذا صحيحٌ لا سالم لوجود الهمزة والتضعيف.

إذًا فالسالم جزءٌ من الصحيح لاجتماعهما في السلامة من حروف العلة، لكن يزيد السالم أنه أيضًا يخلو من حروف العلة، ومن الهمز، ومن التضعيف أيضًا.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (والمهموز: وهو ما فيه همزة كأمرَ وسألَ وقرأَ).

همزة في أول الكلمة مثل: أمر، وأكل، وأخذَ.

أو همزة في وسط الكلمة: كـ(سألَ).

أو همزة في آخر الكلمة مثل: (قرَأَ).

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (والمضعَّف). يُسمى المضعَّف ويسمى المضاعف، والمضعَّف أو المضاعف ما فيه حرفان من جنسٍ واحد، فإن كان في فِعلٍ ثلاثي سُمي مضعَّف الثلاثي، وإن كان في فِعلٍ رباعي سُمي المضعف الرباعي، فلهذا قال المُصَنِّف: (وهو نوعان: مُضعف الثلاثي، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس كمدَّ وأزَّ ودَّ).

أمدَّ: فيه دالان، لأن الذال المُشددة عن دالين كما فهمنا.

قال: (ومضعَّف الرباعي: وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس كزلزلَ ووسوسَ) الزاي الأولى فاء، والزاي الثانية اللام الأولى.

واللام: في زَلْ هذه عين الكلمة.

واللام الثانية: لام الكلمة الثانية.

إذًا الفاء كاللام الأولى، والعين كاللام الثانية: (زلْزلَ) وكذلك وسوسَ، و(دمْدمَ، وصرْصرَ) هذا مُضعف رباعي.

نحن نعرف الآن هذه المصطلحات، لأننا سنستعملها فيما بعد، إذا كان الفعل مُضعفًا ثلاثيًا فحكمه كذا، وإذا كان الفعل مُضعفًا رباعيًا فحكمه كذا حين ذاك: ما يسأل الطالب: ما معنى مُضعف ثلاثي، أو مضعف رباعي الكلمة تُستعمل بكثرة في المستقبل، فلابد من الآن تفهمها قبل أنْ نبني عليها أحكامًا ومسائل قادمة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمثال: وهو ما كانت فاؤه حرف علة كوقفَ ويئسَ).

قوله: (ما كانت فاؤه) يعني الحرف الأصلي الأول، ما تقول: أول حرف لا ما يصلح، فاؤه يعني حرفه الأصلي الأول حرف علة مثل: وقفَ وعدَ ورِثَ، مثل: يَئسَ يَبِسَ، طبعًا ولن تأتي الألف ساكنة، ولا تكن في أول الكلمة.

طيب قال: (والأجْوَف: وهو ما كانت عينُه حرف علة كقالَ وصامَ، وانقادَ).

والمراد بـ(عينه) يعني الحرف الأصلي الثاني مثل: قامَ، هذا الحرف الثاني، صامَ الحرف الثاني.

قال: (وانْقَادَ) عين الكلمة في هذه الكلمة: الرابع، وهو الألف المنقلبة عن واو، ليس الثاني، ولكن الحرف الثاني هو الحرف الأصلي، لأن (انْقَادَ) انْفَعلَ من قادَ يقودُ، هات انفعل من قادَ يقودُ ستقول: انْقَوَدَ واو متحركة قبلها فتحة تنقلب ألف، فهذه قاعدة كبيرة جدًا في اللغة،

فانقلبت الواو ألفًا فقال: (انْقَادَ) فالعين الحرف الأصلي الثاني، وهنا اعتل فنقول: انْقَاد هذا أجوف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والناقِص: وهو ما كانت لامه حرف علة: كسعى، ورمَى، وصلَّى، واهتدَى).

سعى: لامه حرف علة، ولامه ياء، انقلبت ألِفًا، ورمَى لامه ياء انقلبت ألفًا، وصلَّى: لامه ياء، واهتدَى: اللام الألف التي انقلبت عن الياء (اهْتَدَى: افْتَعَلَ) من هدَى يهدِي ثلاثي. اقلبه إلى افْتَعل اهْتَدى.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (واللِّفيف: وهو ما فيه حرفا علةٍ).

إذًا فاللفيف ما كان فيه حرفان من حروف العلة لَفيف سُمي لفيفًا لكثرة حروف العلة فيه: كالغابة اللفيف التي التفت أغصانها بعضها ببعض.

قال: (واللِّفيف: وهو ما فيه حرفا علة، وهو نوعان:

مفروقٌ: وهو ما فيه حرفا علةٍ بينهما حرفٌ صحيح كوفَى، ووقَى).

وفَى: حرف علة الواو: والياء المنقلبة ألفًا بينهما حرف صحيح الفاء.

وقَى: الواو والألف المنقلبة عن الياء بنيهما قاف، حرفا علة بنيهما حرفٌ صحيح.

(ومقرونٌ: وهو ما فيه حرفا علة متجاوران) حرفا علة لم يفصل بينهما حرفٌ صحيح، بل متجاوران مثل: هوى، وهوِيَ، وحيِيَ.

إذًا فالفعل من حيث الصحة والاعتلال ينقسم تسعة أقسام.

والمصطلحات في النحو والصرف عمومًا من أقرب المصطلحات العلمية إلى المعنى اللغوي، تعرفون المصطلحات العلمية يعني هو ما اصطلح عليه أهل هذا العلم، المصطلح هو اللفظ القليل الدال على معنىً كثير، بدل ما يأتون بهذا المعنى الكثير كل مرة يصطلحون على لفظ معين، إذا قيل: فهُم يقصدون هذا المعنى الكثير، ومصطلحات العلوم تقترب وتبتعد عن المعنى اللغوي، ولهذا دائمًا يُعرفون لغةً واصطلاحًا، المصطلحات النحوية

والصرفية من أقرب المصطلحات إلى المعاني اللغوية صحيح، يعني صحت حروفه من حروف العلة معتل يعني اعتل بعض حروفه سالم سَلم من حروف العلة والهمزة والتضعيف، مُضعف يعني فيه أكثر من حرف علة أكثر من حرف من جنسٍ واحد.

أجوَف: قامَ انظر العلة صار في جوف الكلمة يعني في وسط الكلمة.

ناقص حرف علة في آخر الكلمة، فإذا قلت مثلًا: (دعا) كأن الكلمة حرفين.

والثالث: ألف، الألف نص حرف، ليس بحرف، فلهذا يقولون: حروف المد مد طويل أو حركة طويلة، الألف يقولون: فتحة طويلة، والواو المدية ضمة طويلة، والياء المدية كسرة طويلة، يعني لا هي حركة ولا هي حرف، يعني بينهما فإذا قلت: (دعا) كأن الكلمة نقصت حرفًا، وهكذا الناقص اللفيف شرحناه قبل قليل.. وهكذا.

السؤال: الأقسام الأخيرة الأربعة داخلة في المعتل؟

الجواب: هذا سؤال مهم يقول: بعض كتب الصَّرْف تقول: إن الفعل من حيث الصحة والاعتلال ينقسم قسمين صحيح ومعتل، فالصحيح: ما سَلِم من حروف العلة، والمعتل: ما فيه حرف علة أو أكثر، ثم تأتي إلى الصحيح وتُقسمه إلى سالم ومهموز ومضعف، ثم تأتي إلى المعتل وتُقسمه إلى مثال اعتلت فاؤه، وأجوف اعتلت عينه، وناقص اعتلت لامه، ومثال فيه حرفا علة، وهذا التقسيم غير صحيح، وممن ذكر هذا التقسيم كتاب «شذى العَرْف» لكن هذا التقسيم غير صحيح، وليس هو التقسيم الذي يذكره الصرفي في كتبهم، وكأن الذي قسم بهذه الطريقة من المتأخرين والمعاصرين أراد مجرد التسهيل، لكن هذا التقسيم بهذه الطريقة يعني يُخالف مقصود الصرفيين، والصرفيون يجعلون التقسيم إلى تسعة أقسام، فالفعل (ودَّ) على تقسيم الصرفيين تقول فيه: إنه مثال للمضعف، مثال: اعتلَّت فاؤه مُضعف لوجود حرفين صحيحين.

(وأتَى) نقول: مهموز وناقص طبعًا ومعتل، لو قلنا مثلًا: (أزَّ) نقول: مهموز ومضعف، وما إلى ذلك، لكن على تقسيم بعض المعاصرين يجب أن نقول في (ودَّ) أنه مثال ولا تقول: أنه مُضعَّف، لأن عندك في البداية قسمين: صحيح، ومعتل، (ودَّ) على هذا التقسيم مُعتل، خلاص ما يمكن تنظر في أقسام الصحيح، لأن الفعل خرج منذ البداية ستنظر في أقسام المعتل فقط تقول مثال: وهذا غير صحيح، فـ(ودَّ) يأخذ أحكام المضعَّف الصرفية التي ستأتي، إذا كان الفعل مُضعفًا فله أحكام تأتي الفعل ودَّ يدخل في أحكام المضعف، وهكذا.

مثال تأخذ حكم المثال، ومضعف تأخذ حكم المضعف، لكن لو قلنا على تقسيم المعاصرين هذا فقط مثال معنى ذلك: أن في المستقبل إذا قلنا: المُضعف حكمه كذا وكذا لن يدخل ودَّ في هذا الحكم، مع أن ودَّ ونحوها تدخل، لأنها مضعفة وتدخل، يعني مثلًا في أحكام المضعف يقول لك: المضعف إذا أُسند إلى ضميرٍ متحرك تفك تضعيفه، فتقول: (ودَّ محمدٌ) لكن انسبه لتاء المتكلم تقولك (وَدِتُّ) مدَّ مدتُّ.

وودَّ أيضًا تفك تقول: وَدِتُّ معنى ذلك أنه يأخذ حكم المضعف، فإخراجه من المضعف غير صحيح، بل يأخذ حكم المضعف.

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

تقسيم الفعل من حيث التصرف والجمود إلى متصرف وجامد، الفعل من حيث التصرف والجمود ينقسم **ثلاثة أقسام**.



قال الشَّارح وفَّقه اللّه:

هذا التقسيم متصرف وجامد يقول: فلان يُصرِّف نفسه معنى ذلك أنه يوجد له أكثر من حل، أكثر من صِرفة.

كذلك بعض الأفعال تتصرف على جميع الأوجه الممكنة، والأوجه الممكنة في الفعل أن تأتي ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، هذه صور الفعل الثلاث، فأكثر الأفعال في اللغة العربية متصرفة تصرُّفًا تامًا يعني صورها تامة ماض، ومضارع، وأمرٌ:

ذهب يذهب اذْهَب، ودحرج يُدحرِج دَحْرِج.

وطَلق ينطلِقُ انْطَلِق.

واسْتَخرَج يستخرج اسْتَخْرِج.

صور تامة تقول: هذا متصرف تصرفًا تامًا.

هناك أفعال قليلة نقص منها واحد من هذه الصور بقي لها من صورتان نقص واحد فقط قليل، مثل الفعل: أوشكَ تقول: أوشكَ محمدٌ أن يُسافر.

مُضارع: يوشك محمدٌ أن يُسافر.

والأمر: لا يأتي أمر: فلا تقل: أوْشِك يا محمد أن تُسافر.

هناك أفعال نقصت صورتين بقي لها صورة واحدة، هذه يسمونها جامدة على صورة يعني لم تأت إلا على صورة جمدت على صورة واحدة إما ماضي، ما في مضارع ولا أمر، مثل: (لَيْسَ) فعل ماضي كما عرفنا في النحو لقبوله تاء التأنيث الساكنة، محمدٌ ليسَ بخيلًا، وهندٌ ليست بخيلة، يقبل تاء التأنيث الساكنة يعني فعل ماضي، مضارعه ما فيه يليس، أمره ما في

لِسْ، نقول: هذا فعل جمد على صورة الماضي جامد، هاتِ ما عندك أو هاتِ مثالًا أمر، ما ماضيه أو مضارعه؟ ما فيه، هذا جمد على صورة الأمر، فالذي له صورة واحدة نسميه جامد على هذه الصورة، والذي هل صورتان يتصرف تصرفًا ناقصًا، والذي له ثلاث صور متصرف تصرفًا تامًا، هذا التقسيم بحسب التصرف والجمود.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

التصرف التام: وهو ما أتى منه صور الفعل الثلاث، الماضي والمضارع والأمر وهو أكثر الأفعال كذهب يذهبُ اذْهَبْ.

والتصرف الناقص: وهو ما أتى منه صورتان فقط: وهو نوعان.

❁❁❁

قال الشارح وفقه الله:

قوله: (وهو نوعان بيان لواقع اللغة).

الواقع العقلي الاحتمال العقلي يعني يحتمل أكثر من هذه الصور، لكن الموجود في الواقع اللغوي فقط هذان النوعان، وهو نوعان: ما أتى منه ماضٍ ومضارعٌ دون الأمر، ككادَ يَكادُ تقول: (كادَ محمدٌ يُسافر) (ويَكاد محمدٌ يُسافر) وليس هناك: كِدْ يا محمد تُسافر، وكذلك أوشكَ كما قلنا قبل قليل، وهي أفعال ليست كثيرة.

والنوع الثاني من الناقص: التصرُّف الناقص: قال: (وما أتى منه مضارعٌ وأمرٌ، دون الماضي، وهما فعلان: يَدَعُ دَعْ، ويَذَرُ ذَرْ) تقول: محمدٌ يذَرُ الشَّر، ويا محمد ذَرْ الشر مضارع وأمر، ولكن ليس هناك ماضي، وذَرَ محمدٌ الشر.

وكذلك يدعُ ودَعْ ما في ودَعَ ماضي.

إذًا فناقص التصرف ينقصه إما أن ينقصه الأمر يعني في ماضي ومضارع مثل: كَادَ يَكادُ، وإما أن ينقصه الماضي يعني فيه مضارع وأمر في قسم ثالث ينقصه المضارع بس ما فيه هذا احتمال عقلي، لكن غير موجود في اللغة.

قال المُصَنِّف: (والجَامد: وهو ما أتى منه صورةٌ واحدة) يعني جمدَ على هذه الصورة، (هو ثلاثةُ أنواع: ما جمد على صورة الماضي كـ «لَيْسَ» و «عَسَى») ما في يعسو وعِسْ، ونِعم وبئسَ في المدح والذم تقول: محمدٌ نِعم الرجل، بس ما في محمدٌ ينعُم الرجل، أو محمد أنْعِم الرجل ما له مضارع ولا أمر.

قال الثاني: (ما جمد على صورة المضارع) وهذا نادر (كيهيط).

قالوا: ما زال محمدٌ يَهيْط يعني يصح ويُسبب جلَبة، ومنه مأخوذ هايطَ يُهايط مُهايطةً هذا معنى فصيح.

(والثالث: ما جمدَ على صورة الأمر) مثل: هات، مثَّلنا به قبل قليل، ومثل: تعال، ليس فيه ماض أو مضارع.

فهذا تقسيم الفعل إلى متصرفٍ وجامد.

ننتقل إلى التقسيم الرابع للفعل نحاول أن ننتهي من تقسيمات الفعل.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

تقسيم الفعل من حيث اللزوم والتعدي إلى لازمٍ ومتعدٍ.

الفعل من حيث اللزوم والتعدي ينقسم إلى قسمين:

اللازم: وهو الذي يرفع فاعلًا ولا ينصب مفعولًا به كقعد زيد وقامَ.

والمتعدي: وهو الذي يرفع فاعلًا، ولا ينصب مفعولًا به كسمع زيد القرآن، وقرأه، وحفظه.

وضابطهما: الاتصال بهاء الغائب، فالفعل المتعدي يتصل بها كسمعه.

واللازم: لا يتصل بها، فلا يقال فعده.

۞۞۞

قال الشارح وفقه الله:

هذا التقسيم إلى (لازم ومتعدٍ) من حيث اللزوم والتعدي.

اللزوم: يعني يلزم الشيء ويقِف عنده.

والتعدي: يعني يتعداه إلى ما بعده.

فالفعل إما أن يلزم الفاعل يعني يكتمل معناه بالفاعل ولا يحتاج إلى مفعولٍ به: جلس محمدٌ، خلاص اكتمل معنى (جلسَ).

ذهب الرجل، نجح الطالبُ، انفتح البابُ، سقطَ القلمُ، الفعل هنا تم معناه بالفاعل، وليس هناك حاجة للمفعول به، هذا نُسميه لازم.

وأما المتعدي: فهو الذي يأخذ فاعلًا، ثم يتعداه لمفعولٍ به يعني أن معناه لا يتم بالفاعل، بل لابد أن يأخذ مفعولًا به كقولك: (قرأ محمدٌ) ماذا قرأ؟ إلى الآن ما تم الفعل: **قرأ محمدٌ القرآنَ، وكتب محمدٌ الواجبَ، وفتحَ محمدٌ البابَ، وضرب محمدٌ اللِّص**.. وهكذا. فاللازم سُمي لازمًا لأنه يلزم الفاعل يعني يكتمل معناه بالفاعل.

والمُتعدي سُمي متعديًا: لأن معناه لا يكتمل بالفاعل، بل لابد أن يتعداه إلى مفعولٍ به.

يقول المُصَنِّف: (الفعل من حيث اللزوم والتعدي ينقسم إلى قسمين:

اللازم: وهو الذي يرفع فاعلًا ولا ينصب مفعولًا به كقعد زيد وقامَ.

والمتعدي: وهو الذي يرفع فاعلًا، ولا ينصب مفعولًا به كسمعَ زيدٌ القرآنَ، وقرأه، وحفظَهُ)

واضح أن هذا التقسيم الصرفي له علاقةٌ قويةٌ بالنحو: فاعل، ومفعول به، فله علاق فلهذا يُدرس أيضًا باب التعدي واللزوم في النحو، وما يتعلق بالإعراب، وهنا يُدرس ما يتعلق بتقسيم الفعل إلى هذين النوعين.

رأيتم الآن أننا في الشرح شرحنا اللزوم والتعدي بطريقة، والمصنف عرَّفهما بطريقة، نحن قلنا: اللازم يلزم الفاعل ما يحتاج مفعول به، ومتعدي ما يكتمل معناه بالفاعل حتى يأخذ مفعول به، فالمصنف قال: (اللازم يرفع فاعلًا ولا ينصب مفعولًا به، والمتعدي يرفع فاعلًا ولا ينصب مفعولًا به) هذا صحيح وهذا صحيح.

يأتي طالب ويقول: ما فهمت لا بهذا الشرح ولا بهذا الشرح، نقول: نُفهمك بشرحٍ أسهل من ذلك نُعطيك ضابطًا لفظيًا، ضابط لفظي: الضوابط اللفظية: سهلة على الطلاب قال المُصَنِّف: (وضابطهما: الاتصال بهاء الغائب.

فالفعل المتعدي يتصل بها كأسمعه.

واللازم: لا يتصل بها، فلا يقال قَعَدَهُ) ففتح يتصل بها إلغاء فتحه، هذا متعدي، وجلسَ ما نقول: جلسَه نقول: جلس عليه، لأن هذا لازم، وطلبَ طلبه، وأخذَ أخذه، وفَهِمَ فهمهُ، وعَلِمَ علِمه، وذهب ما في ذهبه، استمع استمع إليه، سمعه متعدي، لكن استمعَ لازم.

(كَرُم: ما في كَرُمه لازم، لكن أكرمَ: أكرمه مُتعدي. وكرَّم: كرَّمه. فالمتعدي يقبل هاء الغائب، واللازم لا يقبلها.

المتعـــــدي ضـــــبطه يســـــيرُ   أن يقبـــــل الهـــــاء كيســـــتعيرُ

انتهينا من تقسيم الفعل إلى متعدٍ ولازم.

قال المصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تقسيم الفعل من حيث ذِكر الفاعل إلى مبني للمعلوم، وللمجهول.

الفعل من حيثُ ذكر الفعل وعدم ذكره ينقسم إلى قسمين:

المبني للمعلوم: وهو ما ذُكر فاعلُهُ، كحَفِظَ محمدٌ القرآنَ.

والمبني للمجهول: وهو ما لم يُذكر فاعِلُهُ، وأُنيبُ عنه غيره كحُفِظَ القرآنُ.

والذي ينوب عن الفاعل أربعة أشياء:

الأول: المفعول به، ولا يكون غيره مع وجوده، نحو قُضي الأمر.

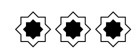
الثاني: المفعول المطلق، كجُلس جلوسٌ طويل.

الثالث: ظرف الزمان، أو ظرف المكان، كجُلس اليومُ.

الرابع: الجار والمجرور: كجُلس في البيت.

وبناء الماضي بضم أوله وكسر ما قبل آخره كحُفِظ.

وبناء المضارع بضم أوله وفتح ما قبل آخره كيُحفظ.



قال الشارح وفقه الله:

التقسيم للفعل من حيث ذِكر الفاعل وعدم ذِكر الفاعل.

عرفنا في النحو أن لكل فعلٍ فاعلًا، هذه قاعدة عقلية ولغوية، ما في فعل هكذا يقع بنفسه لكل فعلٍ فاعل، هذا متفق عليه، لكن في اللغة: قد تذكر الفاعل تُصرح بذكر الفاعل وربما لا تُصرح بذكر الفاعل لسببٍ من الأسباب، فإذا ذكرتَ الفاعل فنقول: هذا الفعل مبنيٌ للمعلوم يعني فاعله مذكور، وإذا لم تذكر الفاعل فنقول: إن الفعل مبنيٌ للمجهول يعني أن فاعله لم يُذكر.

معنى تقسيم الفعل إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول: باعتبار ذِكر الفاعل وعدم ذِكره لا باعتبار كون الفاعل معلومًا أو مجهولًا، وإنما باعتبار ذِكر الفاعل المبني للمعلوم عدم ذِكره مبني للمجهول.

لماذا لا يُذكر الفاعل؟ لأغراض بلاغية هذه بلاغة لا نحو ولا صَرْف، إما احتقارًا له، أو خوفًا عليه، أو خوفًا منه، أو تعظيمًا له أنه معلوم إلى حد ما يحتاج إلى أن تذكره، ففي أغراض كثيرة لعدم الذكر، أو أنك همُّك أن تذكر لنا الفعل الذي حدث، ولا تهتم بذكر الفاعل، ذِكر الفاعل ما له فائدة، فأغراض كثيرة تجعلك لا تذكر الفاعل، منها الجهل به ربما ما تعرفه، لكن في أغراض أخرى أيضًا، فإذا خرجت ووجدت السيارة مسروقة ما تعرف من سرقها، تقول: سُرقت السيارةُ، أخبرتنا بالفعل، لكن ما ذكرت الفاعل، لكن لو قلت: (فتحَ الحارسُ البابَ) الفعل فتحَ فاعله الحارس مذكور، لكن سُرقت السيارة لم يُذكر الفاعل، فنقول: (سُرِق) مبني للمجهول (وفتح الحارس) الباب هذا فعل مبني للمعلوم، لأن فاعله مذكور، لكن لو قلت: (**فُتِحَ البابُ**) ما ذكرت فاعله نقول: هذا مبني للمجهول.

مداخلة: لمجرد الاختصار.

الشيخ: قد يكون لمجرد الاختصار، هذا كله معاني بلاغية.

لذلك يقول المُصَنِّف: (الفعل من حيثُ ذكر الفعل وعدم ذكره ينقسم إلى قسمين:

المبني للمعلوم: وهو ما ذُكر فاعلُهُ، كحَفِظَ محمدٌ القرآنَ.

والمبني للمجهول: وهو ما لم يُذكر فاعِلُهُ، وأُنيبُ عنه غيره كحُفِظَ القرآنُ.).

وهذا الموضوع له علاقةٌ قويةٌ بالنحو في (باب الفاعل ونائب الفاعل) فالأصل في الفعل أن تذكر فاعله، فتقول: (قرأ محمدٌ القرآنَ) فِعل وفاعل ومفعول به، لكن يجوز في اللغة أن تحذف الفاعل لغرضٍ من الأغراض السابقة.

إذا حذفت الفاعل تعمل عملين:

عمل بعد الفاعل.

وعملًا قبل الفاعل.

فالعمل الذي قبل الفاعل المحذوف أن تقلب الفعل من مبنيٍ للمعلوم إلى مبنيٍ للمجهول، والفعل الذي بعد الفاعل المحذوف أن تُنيب عنه شيئًا مُنابه يأخذ إعرابه، فإذا قلت: (**قرأ محمدٌ القرآنَ**) سنحذف محمدًا ثم نأتي للفعل قبله ونقلبه من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول فنقول: قُرئ ثم نأتي للمفعول به (القرآنَ) ونضعه مكان الفاعل ونعطيه إعراب الفاعل -يعني الرفع- فنقول: القرآنُ، فتكون الجملة قُرئ القرآنُ، قُرئ القرآنُ، القرآن فاعل لا، ليس هو الذي قرأ.

طيب مفعول به لا، لأنه مرفوع، والمفعول به منصوب، لا فاعل ولا مفعول به، يُسميه النحويون نائب فاعل، مفعول به قام مقام الفاعل وأخذ إعرابه.

إذًا نريد أن نتكلم على مسألتين:

الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه، والفعل كيف نقلبه ونحوله من مبنيٍ للمعلوم إلى مبني للمجهول، قال المُصَنِّف في المسألة الأولى في الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه: (والذي ينوب عن الفاعل أربعة أشياء:

الأول: المفعول به، ولا يكون غيره مع وجوده، نحو «قُضِيَ الأمْرُ») لو صرَّحنا بالفاعل لقلنا: «قضى الله الأمرَ» حُذف الفاعل هنا لغرضٍ بلاغي وهو التعظيم كونه معلومًا فبنينا الفعل للمجهول **قُضِيَ**، وأتينا بالمفعول به، ووضعناه مكان الفاعل ورفعناه: «قُضي الأمرُ» فقضي فعل ماض مبني للمجهول (**والأمرُ**) نائب فاعل مرفوع.

قال: (الثاني: المفعول المطلق، كجُلس جلوسٌ طويلٌ)

الأصل لو صرحنا بالفاعل: (**جلسَ محمدٌ جلوسًا طويلًا**) جلوسًا: مفعول مطلق؛ لأنه مصدر منصوب بعد فِعله، احذف الفاعل حذفنا محمدٌ بنينا الفعل للمجهول جُلِسَ الذي أنبناه مناب الفاعل المفعول المطلق جلوسٌ فرفعنا، جُلِسَ جلوسٌ.

وطويلٌ: هذا نعت يتبع ما قبله في الإعراب، إن قلت: جلس محمدٌ جلوسًا فقُل: طويلًا، وإن قلت: جُلِس جلوسٌ، تقول: طويلٌ.

هنا ناب المفعول المطلق لعدم وجود المفعول به، لأنه قال: المفعول به لا ينوب غيره معه وجوده.

هنا ما في مفعول به، لان الفعل لازم (جلسَ) ما في مفعول به، فنأتي بالمفعول المطلق لكي ينوب منابَ الفاعل.

قال: (الثالث: ظرف الزمان، أو ظرف المكان، كجُلس اليومُ) الأصل جلسَ محمدٌ اليومَ، اليوم ظرف زمان منصوب، حذفنا الفاعل محمدٌ، بنينا الفعل للمجهول جُلِسَ، ثم أتينا لظرف الزمان، وأنبناه مناب الفاعل يعني وضعناه مكان الفاعل ورفعنا فنقول: جُلسَ اليومُ، فاليوم نائب فاعل لعدم وجود المفعول به.

قال: (الرابع: الجار والمجرور: كجُلس في البيت) يعني جلسَ محمدٌ في البيتِ حذفنا محمدٌ وبنينا الفعل للمجهول جُلِسَ، ثم جعلنا الجار والمجرور مناب الفاعل، هذا ما يتعلق بالأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه.

بقية كيفية بناء الفعل للمجهول كيف نقلبه نحوله من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول؟ المبني للمعلوم عرفناه من قبل فعلَ أو فِعل أو فعُل، أو بقية صيغ المجرد والمزيد.

أما بناؤه للمجهول فيقول فيه المُصَنِّف: (وبناء الماضي بضم أوله وكسر ما قبل آخره «**كحُفِظ**»).

وبناء المضارع بضم أوله وفتح ما قبل آخره كـ«يُحفظُ») معنى ذلك أنك إذا أردتَ أن تبني الفعل للمجهول فلابد أن تضم الحرف الأول على كل حال، ثم إذا كان الفعل ماضيًا تكسر ما قبل الأخير، وإذا كان مضارعًا تفتح ما قبل الأخير، ففتح فُتِح ويفتحُ يُفتحُ، ودحرجَ دُحْرِج ويُدحرِجُ يُدحرَجُ.

قلنا: دَحْرَجَ هذه أربعة حروف، نبنيه للمجهول بضم الأول ونكسر ما قبل الآخر، والثاني ما تعرضّنا له، فيبقى على نفس حركته في الفعل المبني للمعلوم السكون دحرجَ دُحرِجَ الذي لا يُذكر حكمه يبقى على حكمِهِ السابق، فهذا خلاصة بناء الفعل للمجهول، وبذلك ننتهي من القسم الثالث، وهو في الأحكام الصرفية في الفعل، يبقى لنا قسمان: الرابع وهو في صَرْف الأسماء، وصرف الأسماء طويل، قلنا: الأسماء دائمًا تغلب الأفعال والحروف في النحو والصرف، ثم القسم الأخير في الأحكام المشتركة وأملنا إن شاء الله أن ننتهي من الكتاب في الوقت المقرر وجزاكم الله خيرًا.

والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

بالأمس كنا قد انتهينا -بحمد الله وتوفيقه- من شرح ثلاثة أقسام من هذا الكتاب:

فكان الأول: عن أبنية الأسماء والأفعال.

وكان القسم الثاني: عن الميزان الصرفي.

وكان القسم الثالث: عن الأحكام الصرفية للفعل.

نبدأ اليوم إن شاء الله بالقسم الرابع: (في الأحكام الصرفية للاسم).

قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

القسم الرابع: صَرْف الأسماء.

في هذا القسم ندرس موضوعات وتقسيمات صرفية للاسم، وهي ستة:

تقسيم الاسم إلى صحيح ومُعتَل.

وتقسيم الاسم إلى مذكَّر ومؤنث.

وتقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع.

وتقسيم الاسم إلى جامد ومشتق.

والتصغير، والنسب.



قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكرنا بالأمس أن صَرْف الأسماء أكثر من صَرْف الأفعال، فاللغة أكثرها أسماء، فلهذا تجد أكثر النحو، وكذلك تجد أكثر الصَّرْف في أحكام الأسماء، فلهذا ستجدوا أن في صَرْف الأسماء طولًا، وسيدرس المُصَنِّف في هذا المختصر أهم التقسيمات الصرفية للاسم، فيقول:

إذًا سندرس هذه إن شاء الله تباعًا كل واحدٍ منها في باب، بدأ بالتقسيم الأول فقال: (تقسيم الاسم) من حيث صحةُ آخره واعتلاله إلى صحيح وشبه صحيح، ومقصور ومنقوص، وممدود.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

تقسيم الاسم من حيث صحة آخره واعتلاله.

إلى صحيح، وشبه صحيح، ومقصور، ومنقوص، وممدود.

الاسم من حيث صحة آخره واعتلاله ينقسم خمسة أقسام:

المقصور: وهو اسم معرب مختوم بألف لازمة، كالعصا، المسعى، المستشفى.

والمنقوص: وهو اسمٌ معربٌ مختومٌ بياء لازمة قبلها كسرة كالقاضي.

والممدود: وهو اسمٌ معربٌ مختومٌ بهمزة قبلها ألف زائدة كابتداء حمراء.

والشبيه بالصحيح: هو اسم معرب مختوم بياء، أو واو قبلهما سكون، كظبي، وهدي.

والصحيح: وهو ما سوى ما سبق، كرجل، جزء، مسعاة، قارئة قاضية.



قال الشَّارح وفّقه الله:

هذا التقسيم بالنسبة إلى ماذا بالنسبة إلى ماذا بالنظر إلى ماذا، يقول: بالنسبة إلى اعتلال آخر الاسم وصحته. يعني فقط ننظر إلى آخر الاسم هل هو معتل أم صحيح، على التقسيم السابق، فيأتي هنا السؤال في الفعل قسمنا الفعل إلى صحيح ومعتل، فقلنا: المعتل في الفعل ما كان فيه حرف علة في أوله أو وسطه أو آخره، والصحيح ما سلم من حروف العلة.

في الاسم جاء التقسيم الصرفي بالنظر فقط إلى الحرف الأخير دون بقية الأحرف، فلو كان حرف العلة في أول الاسم أو في وسطه مثل: (بَاب) فنقول: هذا صحيح، لأن النظر في الاسم إلى الحرف الأخير فقط، لم يُنظر إلى حرف العلة في غير آخر الاسم.

والجواب عن ذلك: لأن وجود حرف العلة في أول الاسم أو آخر الاسم لا يترتب عليه حكمٌ صرفي، هو موجود، لكن لا تترتب أحكام صرفية على ذلك، فلهذا لم يذكره الصرفيون في كتب الصَّرْف، وإنما ذكروا أقسام الاسم من حيث اعتلال آخره وصحته لأنه الذي تترتب

عليه أحكام صرفية، فالمقصور كالعصا له أحكام تختلف عن الصحيح، فمثلًا الصحيح مثل بحر، لو أردت أن تنسب إليه ما تغير شيئًا بحريٌّ، لكن المقصور مختوم بألف مثل عصا، لو أردت أن تنسب إليه له حكم صرفي خاص، تقلب الألف إلى واو، فتقول: عصويٌّ يعني يترتب على ذلك حكم صرفين فهُم يذكرون ويُقسمون في الصَّرْف بحسب ما يترتب عليه حكم صرفي، ولا يهتم بالتقسيمات التي ليس لها أثرٌ صرفي، فلهذا نعرف لماذا خصوا هنا التقسيم بناءً على الحرف الأخير هل هو صحيح أم معتل ولم ينظروا إلى بقية حروف الاسم.

إذًا فالاسم من حيث صحة آخره واعتلاله خمسة أقسام:

إذًا فالاسم من حيث صحة آخره واعتلاله خمسة أقسام ذكرها المُصَنِّف فقال: (**المقصور:** وهو اسم معرب مختوم بألف لازمة، كالعصا، المسعى، المستشفى). هذه أسماء مقصورة لأنها أسماء، ومعربة، ومختومةٌ بألف لازمة، الاسم يُخرج الفعل والحرف، الفعل مثل: سعى أو دعا، ما يُسمى مقصورًا، الحرف مثل إذا وعلى أيضًا لا يُسمى مقصورًا، المقصور هذا مصطلح خاص بالأسماء، اسم معرب يُخرج المبني مثل متى اسم استفهام وشرط، لكن مبني ما يُسمى مقصور، مختوم بألف طبعًا يُخرج غير المختوم بالألف، ألف لازمة تُخرج مثلًا المثنى، لو قلت مثلًا: (قَلما محمدٍ) قلما مختوم بألف، لكن ليست لازمة؛ لأنها في النصب والجر تنقلب إلى ياء، وكذلك: (أخا محمدٍ) تنقلب إلى واو وياء، فلهذا عرفوا المقصور كما سمعتم.

أحكامه الصرفية ستأتي.

ثم قال في النوع الثاني: (**والمنقوص:** وهو اسمٌ معربٌ مختومٌ بياء لازمة قبلها كسرة كالقاضي) القاضي: هذا اسمٌ معرب مختومٌ بياء، هذه الياء قبلها كسرة، لو جاء فعل بهذه الصورة مثل: يقضي ويهدي، لا يُسمى منقوصًا، ولو جاء اسم معرب أيضًا مختوم بياء قبلها

كسرة أيضًا لا يُسمى منقوصًا مثل: (الذي) لو كان مختومًا بياء لازمة ليس قبلها كسرة مثل: (ضبيٌ وسَعْيٌ) فلا يُسمى أيضًا منقوصًا ولا يأخذ أحكام المنقوص.

النوع الثالث: (**والممدود**: وهو اسمٌ معربٌ مختومٌ بهمزة قبلها ألف زائدة كابتداء حمراء).

اسم معرب مختومٌ بهمزة، هذه الهمزة قبلها ألف زائدة، فلو جاء فعلٌ مثل: (جاء) أو (يشاء) لا يُسمى ممدودًا، ولو جاء اسم إشارة مبني مثل (هؤلاء) لا يُسمى ممدودًا، لو كان مختومًا بهمزة، وهذه الهمزة ليس قبلها ألف مثل: خطأ لا يُسمى ممدودًا، همزة وقبلها ألف، لكن الألف هذه ليست زائدة مثل (ماءٌ) هذا ثلاثي، عرفنا نرسم الثلاثي دائمًا مجرد، لأن الألف هذه منقلبة عن واو، والدليل على أن الألف أصلها واو مثلًا جمعه على (أمْوَاه) فالألف هذه ليست زائدة منقلبة عن أصل، فـ(ما) مثلًا لا يسمى ممدودًا.. وهكذا.

النوع الرابع: (**والشبيه بالصحيح**: هو اسمٌ معربٌ مختوم بياءٍ، أو واو قبلهما سكون، كظبي، ودَلْو) شبيه بالصحيح، ولم يُقال: صحيح؛ لأنه ليس مختومًا بحرفٍ صحيح، مختوم بحرف علة واو أو ياء، ولم يُسم منقوصًا، لأن هذه الياء لم تُسبق بكسرة، والعرب عاملوه معاملة الصحيح، يعني أعربوه كما يُعربون الصحيح بضمة وفتحة وكسرة ظاهرات، يقولون مثلًا: (جاءَ غزالٌ وضبيٌ) و رأيت غزالًا وضبيًا، ومررت بغزالٍ وضبيٍ، يُعرب مثل الصحيح، ولم يتأثر إعرابه بكونه مختومًا بحرف علة، فهو مختوم بحرف علة نعم، لكنه شبيه بالصحيح؛ لأنه عُومل في الإعراب معاملة الصحيح.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**والصحيح**: وهو ما سوى ما سبق) أي اسم لا يدخل في الأقسام الأربعة السابقة فيُسمونه صحيحًا، يعني آخره صحيح مثل: (رجل) مثل (جزء) لأن الهمزة ليست مسبوقة بألفٍ زائدة، ومثل: (مسعاةٌ) هذه ألف زائدة لكن بعدها تاء مربوطة لا همزة، ومثل قارئةٌ منقوص، لكن أنِّث بالتاء، فصار غير مختوم بياء ساكنة قبلها كسرة، فيُعامل معاملة الصحيح. (وقاضيةٌ) كذلك يُعامل معاملة الصحيح، فهذا تقسيم الاسم من حيث صحة آخره واعتلاله.

ثم ننتقل للتقسيم الثاني للاسم وهو: تقسيم الاسم من حيث التذكير والتأنيث.

قال المُصَنِّف: تذكير الاسم من حيث التذكير والتأنيث (إلى مذكَّر ومؤنث)، الاسم من حيث التذكير والتأنيث ينقسم إلى مُذكر ومؤنثٍ، وهذا التقسيم كغيره من أحكام الصَّرْف، وكغيره من أحكام النحو، إنما يتعلق بموضوع النحو والصرف، وهو الكلمة والكلمات، يعني لا يتعلق بالذوات، النحو والصرف لا علاقة لهما بالذوات، وإنما يتعلقان بالكلمات التي تدل على الذوات وغير الذوات، فلهذا مثلًا نعرف الفاعل بأنه اسمٌ يُطلق على من فَعَلَ الفعل، ما نقول الفاعل من فَعَلَ الفِعل لا، اسمٌ نحن نتعامل مع هذا الاسم، وكذلك في أحكام الصَّرْف، فإذا قلنا هنا: الاسم ينقسم إلى مُذكر ومؤنث يعني هذا اللفظ إما أن يُقال عنه: مُذكر، أو يُقال عنه: مؤنث، ولا نتحدث عن الذكر والأنثى في الإنسان، الذكر والأنثى في الإنسان هذه مسألة أخرى ليست نحوية ولا صرفية، فالتقسيم هنا تقسيمٌ يتجه إلى اللفظ إلى الكلمة، هل هي مذكرة أم مؤنثة، فلهذا نقول مثلًا في (حمزة، ومعاوية) هذا اسم مؤنث مع أنه يُطلق على ذكر، ونقول في سُعاد وزينب، هذا الاسم مُذكر مع أنه يُطلق على أنثى، وهكذا، فنتنبه لذلك.

قال المُصَنِّف: الاسم من حيث التذكير والتأنيث ينقسم (إلى مذكَّر ومؤنث)، ويُميز المُذكر عن المؤنث أشياء كثيرةٌ: كالضمير، واسم الإشارة، والتصغير، والنعت كهو زيدٌ العالم وهي هندٌ العالمة، نعم التفريق بين المذكر والمؤنث يكون مثلًا بالضمير تقول: هذا رجلٌ مذكر الضمير تقول: (هو رجلٌ) و(هي امرأةٌ) رجل مذكر وامرأة مؤنث، وتقول: هو حمزةُ، وهي سعادُ، مُذكر ومؤنث، واسم الإشارة هذا بابٌ، وهذه نافذةٌ، وكذلك في التصغير، سيأتي ذلك أيضًا في التصغير، فإذا صغرت مذكرًا يبقى على تذكيره، فتصغر بابًا على بويبٌ، وإن صغَّرت مؤنثًا ثلاثيًا ليس فيه علامة تأنيث مثل هند تُعيدها إلى التأنيث اللفظي تقول في هِند هُنَيدةٌ) وتقول في عين عُيينة، وفي أُذن أُذينة، فعرفنا أن عين وأُذن هذه أسماء مؤنثة، لأن تصغيرها يُبين

أنها مؤنثة، وكذلك النعت تقول: (جاء رجلٌ عظيمٌ، وامرأةٌ عظيمةٌ، وبابٌ كبير، ونافذةٌ كبيرةٌ) وهكذا يقول:

اكتشف التأنيث بالضميري واسم إشارةٍ وبالتصغير

أشياء يعني يُبين لك هل الاسم مُذكر أم مؤنث.

بان من هذا أن النحو واللغة ما تتحدث عن الذكر على أنه ذكر، والأنثى على أنها أنثى، وإنما تتعامل مع الألفاظ الأصل في الألفاظ أنها مُذكرة، ولا تنتقل للتأنيث إلا عندما يُترك هذا الأصل، وهو التذكير.

أما إذا لم يُترك هذا الأصل فإن الكلام يبقى على التذكير، فلو كان صاحب هذا الاسم أنثى ينتقل للتأنيث، لو كان صاحب هذا الاسم ليس ذكرًا ولا أنثى نبقى على الأصل الذي يُسمى مُذكر يعنون به الأصل الأصل في اللغة: أن يأتي الاسم بلا علامة تأنيث، فأنت تقول مثلًا: الأصل أن تقول: جالسٌ قائمٌ، وأنت تقول: ذهب وقال في الأصل ما تأتي بعلامة تأنيث، تأتي بعلامة التأنيث إذا قصدت الانتقال إلى هذا الأسلوب الخاص وهو الكلام عن مؤنث، هذا أسلوب خاص، إذا لم يكن الكلام عن مؤنث، فإن كل الكلام ما سوى ذلك يبقى على الأصل الذي يُسمى المُذكر، فالمذكر ليس خاصًا بالذكر، وإنما هو الأصل في الكلام.

والتأنيث هذا أسلوب خاص لما ثبت أنه مؤنث، فلهذا الله سبحانه وتعالى يُعامل في اللغة على الأصل الذي يُسمى التذكير قال الله، الله عظيمٌ، والله عز وجل لا يوصف بتذكير ولا بتأنيث، كذلك الملائكة الكرام لا توصف، ومع ذلك يُعاملون معاملة التذكير لا لأنهم ذكور، ولكن لأن هذا هو الأسلوب الأصلي في اللغة التذكير، والتأنيث فرع خاص لما ثبت تأنيثه، والتذكير والتأنيث يكاد يكون من خصائص اللغة العربية في أكثر اللغات ما في تفريق بين المذكر والمؤنث إلا في الضمائر، لكن الكلمات نفسها ما في جالس للمذكر وجالسةٌ للمؤنث، ذهبَ للمذكر، وذهبت للمؤنث، لا هو أسلوب واحد (ذهبَ) مع المذكر والمؤنث، وجالس مع

المذكر والمؤنث، لكن التمييز يكون مثلًا بالضمير أو بأمور تتعلق بتركيب الجملة، وهذا أكثر اللغات العالمية كالانجليزية وغيرها.

اللغة العربية لا في تمييز واضح بين المذكر والمؤنث، فالمذكر هو الأصل يُسمونه التذكير أو المذكر، والمؤنث لما ثبت تأنيثه، فإذا فهمنا ذلك يعني نخرج عن الحماقات التي يذكرها بعضهم أن اللغة العربية تنحاز إلى الذكر وإلى الرجل، ما له علاقة بالرجل ولا بالأنثى، وبالذكر هي اللغة العربية الأصل في أسلوبها أن تأتي الأسماء بلا علامة تأنيث، وتأتي الأفعال بلا علامة تأنيث، والأنثى جعلوا له أسلوبًا خاصًا تمييزًا له فقط، وما لم يثبت تأنيثه يبقى على الأصل يعني حتى لو رأيت امرأةً تأتي من بعيد، لكن لم تتميز هل هي ذكر أو أنثى يقولون: رأيت شبحاً من بعيد مثلًا، كيف تعامله؟ يجب أن تعامله معاملة المُذكر لأنه مذكر هذا الأصل في اللغة أن تأتي بالكلام يدل على علامة التأنيث أن تقول: جاء أحدٌ، أو رأيت شبحًا مُخيفًا، وهكذا.

قال المُصَنِّف: (فالاسم المذكر ما كان مُسماه مذكرًا، وهو نوعان: مُذكر المعنى واللفظ: كزيدٌ وعاقلٌ، ومُذكر المعنى مؤنث اللفظ كحمزة وعلماء وجرحى).

الاسم المُذكر يُراد به ما كان مسماه مُذكرًا، هذا المُسمى هو الذات، إذا كانت ذاته مُذكرة ذكر، فأسماؤهم حينئذٍ تكون مُذكرة، سواءٌ كانت مُذكرة لفظًا ومعنىً، مثل: خالد، ومحمد، ومثل مجتهد، وعاقل، هذه الأسماء مذكرة اللفظ، ومعنى مذكرة اللفظ يعني ليس فيها علامة تأنيث.

ومُذكرة المعنى: يعني أن مسماها ذكر، وقد تكون أسماؤه مُذكرة المعنى مؤنثة اللفظ، مذكرة المعنى يعني صاحبها ذكر، مؤنثة اللفظ يعني دخلتها علامة من علامات التأنيث، مثل: رجل اسمه معاوية أو حمزة، مثل: علماء، همزة تأنيث، أو جرحى، ألف تأنيث، أو علَّامة وصفٌ للرجل، أو راوية، ونحو ذلك.

أيضًا فأسماء المذكر لابد أن تكون من حيث المعنى للذكر، أما لفظها فقد يكون مُذكرًا أيضًا، وقد يكون مؤنثًا.

والاسم المؤنث كذلك، ولهذا قال: (والاسم المؤنث: ما كان مؤنثًا يعني ذاته أنثى، وهو نوعان: مؤنث المعنى واللفظ كفاطمة وحُبلى وحسنا، ومؤنث المعنى مذكر اللفظ كهندٍ وطالق) فـ(فاطمة) لفظه مؤنث لوجود علامة التأنيث التاء، وصاحبته أنثى وحُبلى مؤنث بالألف المقصورة، وحسنا مؤنث بالألف الممدودة، ومسماها أنثى.

وأما هند فمسماه أنثى معناه أنثى، لكن لفظه مُذكر لعدم وجود علامة تانيث، وكذلك (طالق) فأسماء الأنثى ما كان لأنثى، لكن هذه الأسماء قد تكون مؤنثة لفظًا أيضًا، وقد تكون مُذكرة.

ثم قال: (والمؤنث من حيث الحقيقة والمجاز نوعان: مؤنثٌ حقيقي، وهو ما يلِد أو يبيض كفاطمة ونفساء، وناقة، ومؤنث مجازي وهو ما لا يلِد ولا يبيض كسيارةٌ وعلماء، وجرحى).

المؤنث الحقيقي ما يلد أو يبيض، فاطمة هذه تلد، ونفساء تلِد، وناقة تلد، ودجاجة تبيض، هذا مؤنث حقيقي.

والمؤنث المجازي يعني اللفظ مؤنث، لكن مسماه لا يلد ولا يبيض، لكن اللفظ في اللغة يُعامل معاملة المؤنث مثل: سيارة لفظ مؤنث، ومثل (علماء) لفظ مؤنث لوجود علامة التأنيث (وجرحى) لوجود علامة التأنيث، وسُعاد هذا مؤنث حقيقي أو مجازي، ولو ما في علامة تأنيث يُعامل معاملة المؤنث الحقيقي.

(وشمس) تقول: هذه شمسٌ، تُصغرها على شُميسة يعني مؤنث، لكن مؤنث مجازي.. وهكذا.

فإن قلتَ: والمُذكر ألا ينقسم إلى مُذكر حقيقي ومجازي؟ الجواب: نعم، المذكر أيضًا ينقسم إلى مذكر حقيقي وهو ما يُنجب، ومذكر غير حقيقي وهو الذي لا يُنجب، فمحمد وحصان يعني ذكور الإنسان والحيوان هذه مذكرات حقيقية، لكن باب وقَلم، وكرسي، هذه مذكرات مجازية، ولم يذكر المُصَنِّف ولا الصرفيون ولا النحويون أن المُذكر حقيقي ومجازي، يقولون: مؤنث

حقيقي ومجازي، المذكر ما يقولون: مُذكر حقيقي ومجازي، نقول هنا كما قلنا في أول الباب، لأن المُذكر وقسمته إلى حقيقي ومجازي لا يترتب عليه أحكام نحوية ولا صرفية، المُذكر حكمه واحد، وجوب التذكير، سواءً كان حقيقيًا أم كان مجازيًا في النحو والصرف، فتقول: ذهب محمدٌ وذهب حصانٌ، وسقط قلمٌ ما يجوز سقطت قلمٌ حتى ولو كان مُذكر مجازي، لكن المؤنث تختلف أحكامه النحوية والصرفية بين الحقيقي والمجازي، فالمؤنث الحقيقي يجب تأنيث الفعل معه: (ذهبت هندٌ) و (انطلقت ناقةٌ).

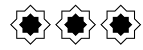
المؤنث المجازي يجوز تذكير الفعل وتأنيث الفعل معه تقول: (طلعت الشمس- أو طلع الشمسُ).. وهكذا. فهُم يذكرون ما له أثر في الأحكام النحوية والصرفية.

ثم قال المؤلف: (وللتأنيث ثلاث علامات:

الأولى: تاء التأنيث: كرقية، وذاهبة.

الثانية: ألف التأنيث المقصورة: كسلمى، وجرحى.

والثالثة: ألف التأنيث الممدودة: كحمراء وأصدقاء.



قال الشَّارح وفّقه اللّه:

أراد أن يُخبرنا بعلامات التأنيث اللفظية:

فالعلامة الأولى: (تاء التأنيث) هي علامة تأنيث لفظية، قد تدخل على مؤنث كرقية، وقد تدخل على مذكر كمعاوية.

(وألف التأنيث المقصورة) كذلك قد تدخل على مؤنث: «كحبلى».

وقد تدخل على مُذكر «كجرحى».

(وألف التأنيث الممدودة كذلك) قد تدخل على مؤنثٍ «كحسنا»، وقد تدخل على مُذكرٍ كعلماء وأصدقاء.

فإن دخلت على مؤنث وهو مؤنث في المعنى واللفظ، وإن دخلت على مُذكر فهو مؤنث في اللفظ مُذكر في المعنى.

هذا ما يتعلق بتقسيم الفعل إلى مذكر ومؤنث.

قال المُصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تقسيم الاسم من حيث الإفراد والتثنية والجمع: إلى مفردٍ ومثنى وجمع:

الام من حيث الإفراد والتثنية والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

المفرد: وهو ما دل على واحدٍ أو واحدة: كمحمدٍ، وكتاب، وسعاد، ورسالة.

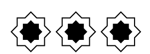
والمثنى: وهو الاسم الدال عل اثنين أو اثنتين بزيادة ألفٍ واو أو ياء ونون، كمحمدان، وكتابان، وسعادان، ورسالتان.

والجمع: وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: جمع المذكر السالم، وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون أو ياء ونون، كمحمدون، ومجتهدون.

النوع الثاني: جمع المؤنث السالم، وهو الاسم الدال على اكثر من اثنتين أو اثنين بزيادة ألف وتاء: كفاطمات، ومجتهدات، وكتيبات.

النوع الثالث: جمع التكسير: وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير لفظ مفرده، وجعله على بناء من أبنية جمع التكسير السبعة والعشرين، كقمرٌ وأقمار، وكتابٌ، وكُتب، وشمسٌ وشموس، ورجل ورجال.



قال الشّارح وفّقه الله:

والجمع ما دل على ثلاثةٍ فأكثر.

إذًا فالمفرد ما دل على واحد أو واحدة يأتي في المذكر كمحمد، وكمجتهد، ويأتي في المؤنث كهند ومجتهدتان، ومجتهدة.

والمثنى كذلك ما دل على اثنين أو اثنتين يأتي في المذكر وفي المؤنث، لكن بشرط أن يكون مختومًا بألفٍ ونون أو ياءٍ ونون، فالمذكر كمحمدان، ومجتهدان، والمؤنث كفاطمتان ومجتهدتان.

بناءً على ذلك لو وجدنا اسمًا يدل على اثنين أو اثنتين ليس مختومًا بألفٍ ونون أو ياء ونون زائدتين مثل: زوج، هذا في الصَّرْف مُفرد، لأنه لم يدل على اثنين بزيادة ألفٍ ونون أو ياءٍ ونون، يعني لا يُعامل في الأحكام الصرفية معاملة المثنى، يعني لا يُرفع بالألف مثلًا في النحو، وإنما يعامل معاملة المفرد في النسبة إليه، في تصغيره، وهكذا.

والنوع الثالث بعد المفرد والمثنى قال: (الجمع: وهو ثلاثة أنواع).

جمع مذكرٍ سالم، وجمع مؤنثٍ سالم، وجمع تكسير.

وإن شئت تقول: الجمع على نوعين:

إما جمع سالم، أو جمعٌ غير سالم.

فالجمع السالم: ما سَلِمَ فيه مفرده يعني ما سلمت فيه صورة المفرد، لم تتغير مثل: محمد محمدون، نفس المفرد، لكن أضفنا عليها لاصقة، وهي الواو والنون، أو الياء والنون، أو هند نقول في الجمع: هندات: المفرد ما تغير فقط ألصقنا به ألفًا وتاءً، هذا جمع يُسمى سالم، لأن صورة المفرد سلمت لم تتغير يسمونه جمع سالم، أو جمع سلامة، أو جمع صحيح، أو جمع صحة، بمعنى أن المفرد سالم وصحيح لم يتغير.

والجمع السالم أو الجمع الصحيح: ينقسم قسمين:

إما جمع مذكر.

وإما جمع مؤنث.

فجمع المذكر السالم: خاصٌ بالمذكر، فلهذا قال: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة ياء ونون أو ياء ونون محمد محمدون، أو مجتهد مجتهدون، لكن ما تجمع عليه مؤنثًا.

وأما جمع المؤنث السالم: فيدل على أكثر من اثنتين أو اثنين، معنى ذلك أن المذكر قد يُجمع عليه، كما أن المؤنث يُجمع عليه، فتقول في هند هندات، وفي فاطمة فاطمات، وفي مجتهدة مجتهدات، وفي سيارة سيارات، هذه مؤنثات.

وتقول أيضًا في كُتيِّب كُتيبات مع أنه مُذكر هذا كُتيبٌ، وكُتيبات، وجبل مُذكر هذا جبلٌ نُصغره جُبيل اجمع جُبيلات، فجمعت بالألف والتاء.

أو (حمام) هذا حمامٌ، هذه حمامات، هذا اصطبلٌ، واصطبلات، وما إلى ذلك، فلهذا تجد كثيرًا من المحققين من النحويين لا يُسمي هذا الجمع جمع المؤنث السالم، وإنما يُسميه المجموع بألف وتاء. يقول: ليس مختصًا بالمؤنث.

وجمهور المتأخرين يسمونه جمع المؤنث السالم نظرًا إلى أن أكثر ما يُجمع عليه المؤنث، فلا مُشاحة في الاصطلاح. هذا جمع السالم ما سلمت فيه صورة المفرد.

وأما جمع التكسير: فهو ما لم تسلم فيه صورة المُفرد يعني أصابها شيءٌ من التغيير، كرجل ورجال، رجل ثلاثة أحرف الراء مفتوحة، والجيم مضمومة رجُل، فعندما جمعناها قلنا: رِجال، الراء تغيرت من الفتح إلى الكسر، والجيم تغيرت من الضم إلى الفتح، ثم زدنا ألفًا رجال، وقلبٌ وقلوب، وطفلٌ وأطفال، ومسجد ومساجد، هذه جُموع تكسير لأن صورة المفرد فيها تغيرت يقولون: تكسَّرت يعني كأن المفرد كسرته ثم بعد ذلك أعدت تركيبه وتجميعه بطريقة تختلف عن صورة المفرد.

جموع التكسير تنقسم إلى **قسمين**:

جموع قِلة. وجموع كثرة.

فجموع القِلة في المشهور: تكون للجمع الذي بين ثلاثة إلى عشرة.

وجموع الكثرة: تكون لما فوق ذلك.

وبعضهم يقول: إن جموع القلة تكون لجمع الثلاثة إلى العشرة، وأما جموع الكثرة، فتكون للثلاثة إلى ما لا نهاية، فجموع القِلة قليلة، وهي أربعة، أفعُل وأفْعَال، وأفْعِلة وفِعْلَة، تجمع على هذه الأبنية.

أَفْعُل مثل: كَلْب وأَكْلُب. وأَفْعَال -وهذا الأكثر في جموع القلة- كـ «عَلَمْ وأعْلَام، وطِفْل وأطْفَال».

وأَفْعِلَة: كـ«سِلَاح وأَسْلِحَة».

وفِعْلَة: وهذا نادر مثل: «صَبِيْ وصِبْيَة». و«غُلام وغِلْمَة» فهذه جموع القِلة يعني إذا أردت أن تجمع ثلاثة أو أربعة إلى عشرة تستعمل هذه الجموع ، عندك خمسة من الأطفال تقول: «رأيتُ خمسة أطفال» أو تقول: «أكرمتُ أطفالًا». و«رأيتُ أَكْلُبًا» يعني رأيت قليلًا من الكِلَاب، لكن لو رأيت كثيرًا من الكِلاب تستعمل جمعًا من جموع الكثرة، وهي ما سوى هذه الأربعة كقولك: كِلَاب، إذا قلت: «رأيتُ كِلابًا» نعرف أنك رأيت أكثر من عشرة، هذا بالعموم.

فهذا ما يتعلق بالجمع، فعرفنا أن الجمع عند الصرفيين وعند النحويين إنما يُطلق على هذه الثلاثة: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجموع التكسير.

جموع التكسير: عرفنا أنها الجمع الذي تغيرت فيه صورة المفرد فلهذا ما في داعي لحصر هذه الأوزان، أي جمع لم تسلم فيه صورة المفرد فنقول: إنه جمع تكسير، لكن إن أردنا زيادة فائدة نقول: أربعة منها للقلة أفْعَال وأَفْعُل، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة، ما سوى ذلك كثرة.

لكن يُناسب هنا أن نقول: كما قلنا في المثنى هناك كلمات تدل على اثنين مثل: «زوج» لكن لا تُسمى في النحو والصرف مثنى؛ لعدم انطباق التعريف.

كذلك في الجمع: هناك كلمات تدل على أكثر من اثنين، أو أكثر من اثنتين، ومع ذلك لا تُسمى في اصطلاح النحويين والصرفيين جمعًا، إن دلت على أكثر من اثنين أو اثنتين.

وهناك ما يُسمى اسم الجنس، وهو الذي يُفرق بينه وبين مفرده بالتاء المربوطة، أو بالياء المشددة مثل: بقر، وبقرة، بقرة مفرد، وبَقر جمع، لكن ما نُسمي بقر جمع في اصطلاح النحويين والصرفيين، يسمونه اسم جنس، لأن مفرده بالتاء «بَقر بقرة» و«تمر تمرة» «تُفاح

تفاحة» «برتقال برتقالة».. وهكذا أحكامه تختلف عن أحكام الجمع، فلهذا لا يُسمى جمعًا يُسمى اسم جنس.

يأتي إنسان ويسأل يقول: ما جمع «نعناع» ؟ نقول: نعناع اسم جنس، يدل على الجمع لا يُطلق على الواحدة يُطلق على الجنس اسم جنس، واحدته «نعناعة» كذلك: «خيار» للجنس والواحدة «خيارةٌ» وهكذا، هذا يُسمى اسم جنس.

أوْ يُفرق بينه وبين مفرده بالياء المشددة مثل: «رومٌ وروميٌ، وتركٌ وتركيٌ» وهكذا.

والنوع الثاني مما يدل على جمع ولا يُسمى في الصَّرْف جمعًا: اسم الجمع، وهو اسمٌ يدل على جمع لكن ليس له مفردٌ من لفظه، مثل كلمة: جماعة، أو جَمْع، أو أمة، أو شَعْب، أو قوم، هذه كلمات تدل على أكثر من اثنين أو اثنتين ما تُسمى في الصَّرْف جمعًا، لأنها ليس لها مفرد من لفظها، وكذلك نساء ونسوة.

فهذا ما يتعلق بتقسيم الاسم من حيث الإفراد والتثنية والجمع.

ننتقل إلى التقسيم التالي: وهو تقسيمٌ مُهم وطويل وهو تقسيم الاسم من حيث الجمود والاشتقاق إلى جامدٍ ومشتق، هذا طويل وفيه أحكام صرفية كثيرة، ويترتب عليه أحكامٌ صرفيةٌ كثيرة، كذلك أحكام نحوية كثيرة، فلهذا بعض مباحثه تُدرس في النحو لأثرها النحوي.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تقسيم الاسم من حيث الجمود والاشتقاق: إلى جامدٍ ومشتق:

ينقسم الاسم من حيث الجمود والاشتقاق إلى قسمين:

الأول: الاسم المشتق، وهو الذي اشتق من غيره وهو ثمانية أنواع:

النوع الأول: اسم الفاعل.

النوع الثاني: صيغة المبالغة.

النوع الثالث: اسم المفعول.

النوع الرابع: الصفة المشبهة.

النوع الخامس: اسم التفضيل.

النوع السادس والسابع: اسم المكان واسم الزمان.

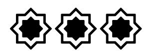
النوع الثامن: اسم الآلة.

والثاني: الاسم الجامد وهو ما لم يؤخذ من غيره، وهو نوعان:

النوع الأول: اسم الجنس.

النوع الثاني: المصدر.

وهذا الكلام على الأسماء المشتقة، والأسماء الجامدة.



قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ومعنى (مُشتق) يعني مشقوق يعني مأخوذ في أسماء تنشق من غيرها، تؤخذ من غيرها، وهناك أسماء جامدة يعني ليس لها أصل تؤخذ منه وتُشق منه هي كلمة كذا وحدها في اللغة، هي الأصل الأول لم تؤخذ من شيءٍ قبلها، فالمشتق هو الذي أُخذ من غيره شُق اشتُق من

غيره، والجامد: هو الذي لم يؤخذ من غيرِهِ، فإذا قلنا مثلًا: (جالسٌ) نقول: هذا مشتق، لأنه أُخذ من شيءٍ قبله أُخذ من جلس يجلس جلوسًا، فهو جالس، فهذا مشتق.

لكن لو قلنا مثلًا: (جِدار) هذا جامد أصلًا ما له فِعل لكي يؤخذ منه، لو قلنا مثلًا: (حِصان) ما في حَصن صار حِصانًا ما فيه، فهذه جامدة، إذًا فالمشتق يعني أُخذ من شيءٍ قبله، وبعضهم يُسهل فيقول: هو الذي أُخِذَ من فِعل، والجامد: هو الذي لم يؤخذ من غيره.

طبعًا المشتقات أكثر من الجوامد لأن المشتقات قياسية، فلهذا اللغة تحتاج إلى هذه القياسات والمضطردات لكي تنمو وتزيد.

أما الجوامد: فأغلبها سماعية سُمعت عن العرب وانتهينا (رَجُل) ما تستطيع تأتي بكلمة ثانية على فَعُل، امرأة هذه جوامد (حِصان، أسد) أَسَد فَعَل، وحِصان فِعَال، هذا سماع، هذه جوامد.

والاشتقاق: هو إن لم يكن أعظم خاصية في اللغة العربية، فهو من أعظم خصائص اللغة العربية أنها لغة اشتقاقية اللغات: إما اشتقاقية، وإما إلصاقية، وإما غير اشتقاقية ولا إلصاقية، هذا أشهر تقسيم للغات العالمية.

اللغات الاشتقاقية في القمة كذا عن علماء اللغة المُقارن يُقسمون اللغات العالمية في القمة لغة الاشتقاقية، ثم الإلصاقية، ثم اللغات التي ليست اشتقاقية ولا إلصاقية.

اللغة الاشتقاقية: يعني الذي يؤخذ بعضها من بعض بطريق الاشتقاق، يعني هناك أصل واحد مثل «كَتَبَ» ثم تأخذ من هذا الأصل كلمات كثيرة كل كلمة تدل على معنىً، فتأخذ من الماضي على فَعَلَ كَتَبَ، وعلى المضارع على «يفْعُل» والأمر افْعُل اكْتُبْ، والفاعل كاتِب، والمفعول مكتوب، ثم الاسم كِتَاب، والمصدر كِتَابة، وتأخذ كتيبة، وكُتَّاب، وكتائِب، والمكان مَكتب أو مكتبة، وهكذا تستطيع أن تأخذ من هذا الأصل كلمات كثيرة جدًا، ولو انتقلنا إلى أصل ثاني ربما العرب ما أخذت منه إلا كلمتان أو ثلاث أو أربع، ثم نحن احتجنا

إلى كلمات جديدة في هذا المعنى نستطيع أن نأخذ كلمات كثيرة جدًا لهذا المعنى، جهاز جديد يهتف نُسميه هاتِف أخذنا اسم فاعل من هَتَفَ فهو هَاتِفْ مثلًا، وسيارة تسير سميناها سيارة، فعّالة من سارَ يسير سيارةً.. وهكذا اشتقاقية، فهي تستطيع أن تُنمي اللغة وتأتي بحوائجها مهما تقدم العصر أو تغيَّر المكان.

والميزة الكبرى في الاشتقاق غير أنها تُنمي اللغة وتُثريها وتجعلها قادرة على الحياة، وهذا الذي حدث في اللغة العربية بخلاف أغلب اللغات غير الاشتقاقية ماتت في الزمان.

فائدة أخرى مهمة في الاشتقاق: أنها تجعل اللغة مترابطة يعني مهما أتيت بكلمات جديدة تكون مترابطة مع أصل اللغة وكلماتها السابقة، غير منفصلة، فلو أنك أتيت بإنسان مثلًا ما يعرف السيارة وقلت: عندنا شيء جديد سميناه سيارة يعرف أنه شيء يسير، ما يعرف شكلها الحقيقي، لكن يفهم أنها شيء يسير، من المعنى الإجمالي سيارة يعني الذي يسير بكثرة شيء جهاز جديد سميناه هاتف يَعْرِفُ أنه شيء يهتف، لأن هاتف اسم فاعل للذي يفعل الفِعل، وهكذا يعني يفهم أكثر المعنى، لكن يبقى التفاصيل.

أما اللغات غير الاشتقاقية ما تستطيع أن تنمو، يعني أكثر اللغات الإلصاقية مثلًا اللغات الإلصاقية الانجليزية وغيرها هي فيها أوجه معينة فقط جمع عندك اسم وانتهينا، اسم فاعل عندك (آر) تُلحق بالكلمة آر تصير اسم فاعل.

عندك مثلًا مصدر تُلصق أين جي، يصير مصدر مثلًا، أو تريد الماضي تُلصق إي دي يصير فعل ماضي، إلصاقية، لو تريد جمع ثاني ما في، تريد اسم فاعل ثاني ما في.

أما اللغة العربية عندك اسم فاعل وعندك صيغ مبالغة، وعندك صفة مشبهة، وعندك أوجه كثيرة، فماذا يفعلون؟ يضطرون للارتجال، عندهم الارتجال، أو يُسمى الآن المصطلحات عندك شيء جديد مخترع جديد، فعل جديد، أي شيء جديد، تقعد بالبيت وتُجمع لك حروف وتطلع كلمة جديدة ليس لها أم ولا أب في اللغة، فإذا انتشرت أدخلوها في المعجم،

وكلمة ثانية ورابعة وعاشرة ومائة وألف، مع الزمان كثرت هذه الكلمات الجديدة تسأل أكبر مختص باللغة الانجليزية ما معنى كذا يقول: ما أدري، هله ربما كلمة جديدة مصطلح جديد ما نعرف حتى نعود للمعجم وننظر هذا الذي وضعها ماذا يقصد بها، قوقل كلمة جديدة ليس لها أم ولا أب، ما تفهم حتى تعود للمعجم وتنظر ما معنى كلمة (قوقل) لكن نحن سنحرِّك مثلًا نعرف أنه شيء يُحرِّك، لكن بالتفصيل لابد أن تعرف المعنى التفصيلي، لكن إجمالي نعرف.. وهكذا.

فلهذا اللغات تتغير مع الوقت، الآن في الانجليزية يقول: إذا بقي الأمر على ما هو عليه الآن بعد جيل أو جيلين ستموت الانجليزية يعني سنحتاج أن نترجم من الانجليزية إلى الانجليزية، وهذا الذي حدث الآن رواية شكسبير الذي توفي قبل قرابة ثلاثمائة وخمسين سنة الروايات الموجودة الآن مترجمة من الانجليزية إلى الانجليزية، لأن كثير من الكلمات التي استعملها شكسبير ماتت، أو انتقل معناها، وصار معناها شيء ثاني، فالناشئة عندما يقرؤون ما يفهمون ترجموها، نحن نقرأ من ألف وأربعمائة سنة ونَفهم القرآن كلام العرب:

هل غادر الشعراء من متردم ... أم هل عرفتِ الدار بعد توهمِ

نفهم أغلب المعنى، ربما (متردمِ) نعرف أنه شيء يعني متهدم شيء قديم.. وهكذا، فاللغة متماسكة وعندها قدرة على الاستمرار والاشتقاق، أما لغتنا الاشتقاقية هذه لغات مع الوقت تموت، إن لم يكن أهلُها أقوياء يعني قوة من أهلها ليس من اللغة، فاللغة الانجليزية من أضعف اللغات لغويًا لكن قوتها من أهلها:

كم عز أقوامٌ بعز لغاتِ..

لو أن أهلها ضعفوا لذهبت مباشرة وفنيت وطلب أهلها لغة أخرى يتعلمونها، كما فنيت كثير من اللغات الأسيوية والأفريقية أكثر من سبعمائة لغة انقرضت، يقولون: المستعمل الآن قرابة ثلاثمائة لغة فقط، والبقية انقرضت ذهبت.

نعود إلى درسنا.

نحن قلنا: الاسم ليست اشتقاقية ولا إلصاقية.

قال المُصَنِّف: (تقسيم الاسم من حيث الجمود والاشتقاق: إلى جامدٍ ومشتق) وهو الذي اشتُق من غيره.

قال: (ينقسم الاسم من حيث الجمود والاشتقاق إلى قسمين:

الأول: الاسم المشتق، وهو الذي اشتق من غيره وهو ثمانية أنواع:

النوع الأول: اسم الفاعل.

النوع الثاني: صيغة المبالغة.

النوع الثالث: اسم المفعول.

النوع الرابع: الصفة المشبهة.

النوع الخامس: اسم التفضيل.

النوع السادس والسابع: اسم المكان واسم الزمان.

النوع الثامن: اسم الآلة.

هذه الأبواب في مصطلحات الصرفيين كلها أسماءٌ قد اشتُقت من غيرها، نقولك اشتقت من الفعل للدلالة على معنىً معين، فعندك مثلًا الفعل «غَسَل يَغْسِلُ غَسْلًا» نريد أن نشُق من هذا اسمًا نُطلقه على من يفعل هذا الفعل اسمٌ لفاعل هذا الفعل: «غَاسِل».

والذي وقع عليه الغَسْل مَغْسُوْل، والذي يفعل الفعل بكثرة غسَّال، والمكان الذي يُفعل فيه هذا الفِعل مَغْسِلة. واسم الآلة مِغْسَلة، هو الأصل واحد ثم نشُق منها ما نشاء.

قال: (والثاني: الاسم الجامد وهو ما لم يؤخذ من غيره، **وهو نوعان:**

النوع الأول: اسم الجنس.

النوع الثاني: المصدر) الجوامد يشمل اسم الجنس، ويشمل المصدر، وسيأتي تعريفهما.

اسم الجنس: يعني أسماء تُطلق على الجنس عمومًا، مثل: حصان لهذا الجنس من الحيوان، وكذلك أسد وأرنب إلى آخره، أو رجل لهذا الجنس، أو امرأة لهذا الجنس، هذه أسماء جنس.

والمصدر سيأتي أن المصدر هو التصريف الثالث للفعل مثل: جلس يجلس جلوسًا، المصدر جُلوس نقول: جامد يعني لم يؤخذ من غيره، لأن المصدر عند جمهور أهل اللغة هو الأصل الذي تؤخذ منه كل المشتقات، فلهذا يُسمى المصدر، فإذا كان هو الأصل الذي تؤخذ منه كل المشتقات معنى ذلك أنه هو لم يؤخذ من غيره، فلهذا صار جامدًا.

هل هناك أسماء جامدة أخرى غير اسم الجنس والمصدر؟ يوجد، كل الأسماء المبنية أسماء جامدة مثل الضمائر اسم الإشارة، الاسم الموصول كلها جامدة، ولم تُذكر هنا، لأن الكلام عليه ما يقبل التصريف، وإلا فهي من حيث الجمود جامدة.

الآن المُصَنِّف سيشرح المشتقات واحدًا واحدًا، وسيشرح الجوامد واحدًا واحدًا.

قال المُصَنِّف: (وهذا الكلام على الأسماء المشتقة، والأسماء الجامدة).

بدأ بالمشتق الأول: (اسم الفاعل:

هو اسمٌ يؤخذ من الفعل لإطلاقه على من فعَل الفعل كجالسٌ).

هذا تعريف لاسم الفاعل، اسم الفاعل هو الاسم الذي تأخذه من الفعل لإطلاقه على من فَعَلَ هذا الفعل الذي يفعل الجلوس نُسميه جالس، والذي يفعل القيام نُسميه قائم، والذي يفعل الانطلاق نُسميه مُنطلق، والذي يفعل الاستخراج نُسميه مُستخرج، هذا اسم فاعل يعني اسمٌ للفاعل الذي يفعل هذا الفعل.

كيف نصوغ اسم الفاعل، كيف نبنيه هذا الذي يهمنا في الصَّرْف، دراسة الأبنية كيف يُبنى أو كيف تُبنى الكلمة؟ قال: (يُصاغ من الثلاثي على وزن فاعلٍ كذهب فهو ذاهبٌ، ومن غير

الثلاثي على صورة الفعل المضارع مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر: كدَحْرجَ فهو مُدحرج، وأكرمَ فهو مُكرِم، وانطلق فهو مُنطَلِق).

نعم من الثلاثي صياغته واضحة على وزن فاعل ضربَ ضارِب، جلسَ جالِسْ شَرِبَ شارب، وهكذا.

من غير الثلاثي يعني الرباعي والخماسي والسداسي القاعدة واحدة، نأتي بالفعل المضارع (ينطلق، يستخرج، يُكرِم يُدحرِج) ثم نقلب حرف المضارعة ميم مضمومة مُ ونكسر ما قبل الآخر يُدحرِج مُدَحرج، يُكرم مُكْرِم، يَستخرج مُستخرِج، يَنطلق مُنطَلِق، وهكذا. هذه الصيغ العلمية.

هناك ضابط لفظي يُسهِّل الصياغة قال فيه المُصَنِّف: (وضابطُهُ أن تصوغه على فَعَلَ فهو فاعِلْ كنصر فهو ناصِر، وأقبلَ فهو مُقْبِل).

أي فِعل تصوغه بهذه الطريقة يأتيك اسم الفاعل: شَرِب فهو شارِب، أكل فهو آكِل، نصَر فهو ناصِر، انْتَصَر فهو مُنْتَصِر خرج فهو خارج، وأخرج فهو مُخرِج، وتخرَّج فهو مُتخرِّج، واسْتَخرجَ فهو مُسْتخرِج، هذه طريقة لفظية تُسهل استخراج اسم الفاعل.

أما إذا كنت تعرف طريقة صياغته علميًا فقد سبق شرحُها قبل قليل، وتُطبقها.

هذا ما يتعلق باسم الفاعل.

اسم الفاعل يُطلق على من فَعَلَ الفِعل قليلًا أو كثيرًا، يُسمى الذي يشرب كثيرًا يُسمى شارب، أو قليلًا يُسمى شارب، يدل على أنه فَعَلَ الفعل كثيرًا أو قليلًا.

أما المشتق الثاني صيغة المبالغة فيقول فيها المُصَنِّف: (صيغةُ المبالغة هي اسمٌ يؤخذ من الفعل لإطلاقه على من فعله بكثرة كسمَّاع).

إذًا اسم صيغ المبالغة أيضًا اسمٌ يؤخذ من الفعل لإطلاقه على من فعله.. إلى هنا مثل اسم الفاعل، لكن في صيغ المبالغة فعله بكثرة، فصيغ المبالغة اسم فاعل، لكنها خاصةٌ بالفاعل

الذي فَعَلَ هذا الفعل بكثرة، ولهذا تجِد أكثر النحويين يُدخلون صيغ المبالغة في اسم الفعل، إذا شرحوا اسم الفاعل وانتهوا قالوا: ومنه صيغ المبالغة، أو قالوا: يحول اسم الفاعل إلى صيغ مبالغة إذا أُريد الدلالة على كثرة الفعل، فهي في الحقيقة أسماء فاعل، لكنها خاصة بمن فَعَلَ بكثرة.

صيغ المبالغة قال فيها المُصَنِّف: (ولها خمس صيغٍ قياسية) لأن في صيغ سماعية كثيرة يعني ما تنقاس مثل «فاروق» فاعول يعني كثير الفَرْق بين الحق والباطل، مثل «صِدِّيق شرِّيْر فِعِّيل»، لكن هذه ما تَنقاس، وإن وردت في اللغة بقلة.

أما الصيغ التي استُعملت بكثرة وينقاس عليها فهي خمسة:

قال: (وهي فعَّال كهمَّاز، وشرَّاب، وضرَّاب، وقتَّال.

والصيغة الثانية: مِفْعَال كمِنْحَار) كثير النحر، مِعْطَار كثير التعطُّر، مِهماز كثير الهمز.

والثالثة: (فَعُولٌ: كرجلٌ شكورٌ) وصبور وغفور.

قال: (وفَعِيلٌ: كرجلٌ كريمٌ) هنا نصلحها إلى عَلِيم، لأن كريم كما سيأتي صفة مشبهة، فعليم يعني كثير العلم، سَميع كثير السمع، رحيم كثير الرحمة.

والصيغة الخامسة: (وفَعِلٌ: كحَذِرٌ) ومَلِكٌ، وسَئِمٌ، أنا حَذِرٌ أنا سَئمٌ، أنا مَلِكٌ على وزن فَعِل، وتدل على الفِعل الكثير. هذه صيغ المبالغة.

أما المشتق الثالث: فهو اسم المفعول، وفيه يقول المُصَنِّف:

قال المُصَنِّف: (هو اسمٌ يؤخذ من الفعل لإطلاقه على الذي وقعَ الفعل عليه: كمسموعٌ.

فاسم المفعول أيضًا مشتق مأخوذ منا لفعل، لكن أخذناه من الفعل لإطلاقه عَلى من وقع الفعل عليه يعني على مفعوله، فلهذا نقول: كل المشتقات مأخوذة من الفعل المبني للمعلوم: شَرِب فهو شَارِب، ضَرَب فهو ضارِب، ضارب من ضربَ، انْطَلَق فهو مُنطَلِق، انْطَلِقْ من انْطَلَق، وشرَّاب من شَرِب بكثرة، وضرَّاب من ضرب بكثرة.

وأما اسم المفعول فمأخوذ من الفعل المبني للمجهول، فُعِلَ، فمكسور من كُسِر، ضُرب فهو مضروب، وكُسِرَ فهو مكسور.

المسموع الذي سُمِع وليس سَمِع، فاسم المفعول يؤخذ من المبني للمجهول.

وأما صياغته فيقول فيها المُصَنِّف: (ويُصاغ من الثلاثي على وزن: مفعولٍ كَكُسِرَ فهو مَكْسور، ومن غير الثلاثي على صورة المضارع مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر: كدُحرج فهو مُدحرَج، وأُكرِم فهو مُكرَم، وافتتح فهو مُفتتَح). كذلك صياغته ليست بعيدة على اسم الفاعل، فمن الثلاثي على مفعول، شَرِبَ نقول نبنيها للمجهول «شُرِب فهو مشروب» أُكِلَ فهو مأكُوْل، ضُرِبَ فهو مضروب.. وهكذا.

من غير الثلاثي الرباعي الخماسي السداسي، نأتي بالمضارع نقلب حرف المضارعة ميم مضمومة، ونفتح ما قبل الآخِر فنقول مثلًا في يُكرم مُكرَم، وفي يُدحرَج مُدحرَج، وفي يُنطلق مُنطلَق، وفي يُستخرَج مُستخرَج.

وضابطه اللفظي قال فيه المُصَنِّف: (**وضابطه**: أن تصوغه على فُعِلَ فهو مفعولٌ، كنُصِرَ فهو منصورٌ، وزُلْزِلَ فهو مُزلزَل، وتُعلِّم فهو مُتعلَّمٌ).

وهكذا دُحرِج فهو مدحرَجٌ، وفُتح فهو مفتوح، وعُلِّمَ فهو مَعلَّمٌ، وتُعلِّم فهو مُتعلَّمٌ، واستُعلم فهو مُستعلَم، وهكذا.

وأما المشتق التالي: فهو الصفة المُشبهة: تحتاج إلى شيء من الانتباه الصفة المشبهة.

قال المُصَنِّف في تعريفها: (**الصفة المشبهة**: هي اسمٌ يؤخذ من الفعل لإطلاقه على من فعله على جهة الثبوت، كالله عليمٌ كريمٌ) هنا عليم نضرب عليها صححوها إلى «عَظيم» وسنعرف لماذا بعد قليل: (كالله عظيمٌ كريمٌ).

الصفة المشبهة في التعريف يقول: (اسمٌ يؤخذُ من الفعل لإطلاقه على من فعله). التعريف إلى هنا تعريف اسم الفاعل، لكن هنا زِدنا على جهة الثبوت، فلهذا تسأل تقول: الصفة

المشبهة مُشبهة باسم الفاعل، هي الصفة المشبهة باسم الفاعل، هي اسم فاعل، لكن ليست على صيغة اسم الفاعل، الصيغة درسناها قبل قليل كيف تُصاغ على فاعل من الثلاثي وغير الثلاثي على المضارع.

والصفة المشبهة معناها معنى اسم الفاعل تدل على من فَعَلَ الفِعل: كَريم على من فَعَلَ الكرم، وجميل على من فَعَلَ الجَمال، شُجاع على من فَعَلَ الشجاعة، أحمق على من فَعَلَ الحُمق، وهكذا هو اسمٌ يؤخذ من الفعل لإطلاقه على من فعله، لكن على جهة الثبوت.

كيف نُفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة؟ في أكثر من طريقة للتفريق: من أسهل هذه الطُّرق النظر إلى الفعل الذي أُخِذَت الصفة منه، الأفعال كما عرفنا من قبل الفعل الثلاثي يكون على فَعَلَ وفَعِل وفعُل، عرفنا ذلك.

وعرفنا في المتعدي واللازم: أن فَعَلَ يأتي متعديًا ولازمًا، مُتعديًا مثل ضربَ ضربه متعدي يقبل الهاء.

ويأتي لازمًا مثل: (جلسَ عليه) وأما فَعِلَ فيأتي متعديًا ولازمًا شَرِبَه، ولازم كفِرَح به.

وأما فعُل فلا يكون إلا لازمًا مثل: كَرُمَ، إذًا الأقسام خمسة: فَعَلَ المُتعدي، وفعل اللازم، وفَعِل المتعدي، وفَعِل اللازم، وفعُل الذي لا يكون إلا لازمًا.

الصفة المشبهة تأتي من اثنين من هذه الخمسة.

واسم الفاعل يأتي من الثلاثة الباقية.

فالصفة المشبهة تأتي من فعُل الذي لا يكون إلا لازمًا ككرُم فهو كَرِيم وشرُف فهو شريف، وحمُق فهو أحمَق، وعظُم فهو عظيم، وخضِر فهو أخضر.

وتأتي من (فَعِلَ) اللازم مثل: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وطَرِبَ فهو طَرِبٌ، وغَرِق فهو غَرِيقٌ، وخَضِرَ فهو أخْضَر، وهكذا.

ولهذا قال المُصَنِّف: (ويُصاغ باطرادٍ من فعلين:

الأول: فَعُل ككَرُم فهو كريم.

والثاني: فَعِل اللازم: كغَرِق فهو غَريق).

يبقى من الأفعال الثلاثية فَعَلَ المتعدي، وفَعَل اللازم، وفَعِل المُتعدي، هذه الثلاث يأتي منها اسم الفاعل.

لو قلنا: ضَرَبَ فهو ضَارِبْ، وجلسَ فهو جالِسْ، وشَرِبَ فهو شَارِبْ.

لكن فَرِح ما تقول: فهو فارِح، بل فَرِحٌ، وصَغُر فهو صغير، وكبُر فهو كَبير، وهكذا.

فهذا تفريط بين الصفة المُشبهة واسم الفاعل من حيثُ ما يُصاغان منه، والفرق بينهما من حيث المعنى أن الصفة المشبهة تدل على ثبوت الفعل حقيقةً أو مبالغةً.

حقيقةً كقولك: (الله عظيمٌ، الله كريمٌ).

مبالغةً كقولك: (محمدٌ كريمٌ، ومحمدٌ بطلٌ وحسنٌ).

وأما اسم الفاعل فيدل على من فَعَلَ الفِعل مطلقًا «شَرِبَ فهو شَارِب» حتى ولو لم يفعله إلا مرة واحدة، ثم انقطع بعد ذلك نقول: شارِب، فهذا الفرق بينهما من حيث المعنى.

ثم قال المُصَنِّف في بيان كيفية صياغة الصفة المشبهة، كيف تُصاغ؟ اسم الفاعل له صياغة مطردة عرفناها.

الصفة المشبهة قال: (ولها أبنيةٌ كثيرة) يعني ليس لها صياغ مطردة مثل اسم الفاعل، وإنما لها صيغ كثيرة أشهرها أفْعَل ومؤنثه فَعْلا كأحمر وحمراء، وأخضر وخضراء، هذا يكون في الألوان.

(والثالث والرابع: فَعْلان ومؤنثه فعلى، كشبعان، وشبعى) وغضبان وغضبى، هذا يقولون فيما يدل على الامتلاء: شبعان وشبعى، وغضبان وغضبى.

(وفَعِيل ككريم) وشريف.

(السادس: فَعِلٌ كفَرِحٌ) وطَرِبٌ.

(السابع: فَعَلٌ: كحَسَنٌ وبَطَلٌ

والثامن: فَعْلٌ: كسَهْلٌ) وصعبٌ.

(والتاسع: فيْعِلٌ كسيِّدٌ) وطيِّب وميِّت.

فهذه أشهر صيغ وأبنية الصفة المشبهة، فيها أبنية خاصة بالصفة المشبهة، يعني ما تلتبس باسم الفاعل، ولا تلتبس بصيغ المُبالغة، أحمر، صيغة مبالغة ما تلتبس باسم الفاعل ولا بصيغ المبالغة، وكذلك «بطل» وكذلك «سيِّد» لكن هناك صيغتان يشتبهان بصيغ المبالغة فَعِيل وفَعِل فَعِيلٌ ككريم، وفَعِلٌ كفَرِحٌ. هاتان الصيغتان موجودتان أيضًا في صيغ المبالغة، فنقول في صيغ المبالغة تكون فَعِيلٌ وفَعْلٌ من فَعَلَ اللازم أو فَعَلَ المتعدي، أو فَعِل المُتعدي.

وأما في الصفة المشبهة فتكون من فَعُل اللازم، أو فَعِل اللازم.

يعني كريم من كَرُم فعُل، إذًا هذه صفة مشبهة.

لكن (سَمِيع) من سَمِعه متعدي، يكون صيغة مبالغة.

لو قلنا: (شَرِيف) من شَرُف (وعظيم) من عظُم. هذه صفات مشبهة.

لكن لو قلنا: (عَليم، أو رحيم) هذه من عَلِمه ورَحِمَه، هذه صيغ مبالغة.

لو قلنا: فَرِحْ، هذه من فَرِح اللازم، وحَذِرْ من حذره متعدي. ومَلِك مَلكَه متعدي مبالغة.

وفَطِنْ صفة مشبهة فَطِن له ما تقول: فَطَن له، أو فَطِنه.

ورجلٌ زَمِنْ: هذا لازم، صفة مشبهة. ورجلٌ سَئِمٌ: هذا من سَئِمه متعدي، هذه صيغة مبالغة.

فنُفرق بينهما إما بالنظر إلى الفعل، أو بالنظر إلى المعنى.

نستطيع إجمالًا لا تفصيلًا أن نقول: إن الصفة المشبهة كل اسمٍ أطلق على الفعل وليس على صيغة اسم الفاعل، ولا صيغ المبالغة، أي اسم يدل على الفاعل، لكن ليس على صيغة اسم الفاعل ولا صيغ المبالغة نقول: هذه صفة مشبهة، كقول مثلًا: شُجاع، ما ذكرناها في هذه الصيغ، صيغة نادرة، لكن شُجاع الذي يفعل الشجاعة.

لو قلنا مثلًا: ربِّ العالمين الذي يرُبهم الذي يفعل الربوبية صفة مشبهة.

لو قلت: رأيتُ رجلًا أشْيَب يعني شاب من الشَّيب، هذه صفة مشبهة.. وهكذا.

فالصفة المشبهة: كلُ اسمٌ دل على الفاعل، لكن ليس على صيغة الفاعل وليس على صيغ المبالغة.

لنختم الكلام على المشتقات باسم التفضيل.

قال المُصَنِّف في المشتق التالي: (اسمُ التفضيل: هو اسمٌ على وزن أفْعَل يدل على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما فيها، كماهرٌ أعلمُ من خالدٍ).

تعريف اسم التفضيل: أنه اسم يكون على وزن أفْعَل.

وظيفته النحوية يقول: (يدل على أن ما قبله وما بعده يجتمعان في صفة من الصفات، إلا أن الذي قبله زاد على الذي بعده في هذه الصفة) محمدٌ أعلمُ من خالدٍ، وزيدٌ أسرعُ من خالدٍ، يعني أنهما مُشتركان في السرعة، لكن الأول فاق الثاني في هذه الصفة.

إن لم يشتركا في الصفة يعني واحد جالس ومحمد يركض بسرعة، هل تقول: هذا أسرع من هذا، ما يصلح لابد أن يشتركا في الصفة، فلهذا قال المتنبي:

ألـم تـر أن السيف يـنقص قـدره   إذا قيـل إن السـيف أمضىـ مـن

هو السيف أمضى من العصا صحيح، لكن العصا ما يوصف أصلًا بالمضى، أنك إذا ضربت به الشيء مضى فيه دخل فيه، فلا يصح هنا اسم التفضيل، فلهذا نفهم من قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص:٣٤] أفْصَح هذا اسم تفضيل يدل على أن هارون كان فصيحًا، وأن موسى عليه السلام كان فصيحًا، إلا أن هارون أفصح، لكن الذي لم يفهم ذلك في اسم التفضيل قال: إن الآية تدل على أن موسى لم يكن فصيحًا، ثم يأتي بإسرائيليات، وأنه أكل جمرةً إلى آخر هذا الكلام، مع أن هذا الأسلوب لغويًا يدل على أن

موسى كان فصيحًا، لأنه لا يصح أن تقول: هارون أفصح من موسى إلا إذا اجتمعا في الفصاحة، ما تأتي بإنسان عالم وإنسان جاهل وتقول: هذا أعلم من هذا.

الآن يتكلم على صياغته واشتقاقه وشروط ذلك فيقول: (ولا يُشتق إلا من فِعل ثلاثيٍّ مثبتٍ متصرفٍ تامٍ قابل للتفاوت مبنيٍ للمعلوم: كهو أفضل من فلان، وأكبر منه، وأحسنُ منه) يُسمونها شروط ما يؤخذ منه اسم التفضيل، اسم التفضيل يجب أن يؤخذ من فِعْل يعني ما يؤخذ من اسم، ما تقول مثلًا: هذا أجدَرُ من هذا من الجدار، هذا أكْرَسُ من هذا من الكُرسي ما يأتي، يؤخذ من فِعْل (ثلاثي) هذا أحسن من هذا من حسُن أكرمُ من هذا م كَرُم، لكن ما تأخذ من انطلق هذا أطلَقُ من هذا، أو هذا أخرجُ من هذا، يعني أحسن استخراجًا لابد أن يكون من ثلاثيٍ.

(مُثبتٍ) خلافه المنفي (متصرفٍ) خلاف الفعل المتصرف الفعل الجامد: ما تأخذ من (ليسَ محمدٌ بخيلًا) تقول: هذا ألْيَس من هذا، ما يأتي.

(وتامٍ) خلاف الفعل التام الفعل الناقص، وهو كان وأخواتها، ما تقول: محمدٌ أكون من زيدٍ واقفًا يعني كان واقفًا.

(وقابل للتفاوت) يعني المعنى قابل للتفاوت، لأنك تقول: هذا وهذا مشتركان، لكن هذا فات هذا يعني زاد عليه، فالمعنى لابد أن يدل على التفاوت.

يقولون: الأفعال التي لا تدل على التفاوت مثل: (مَاتَ) أو غَرِقَ، ما تقول: هذا أمْوِت من هذا، أو هذا أغْرَقُ من هذا، لأن هذين الفعلين لا يدلان على تفاوت، ليس مثل الكرم، الكرم بعضه أكرم من بعض، السرعة بعضها أكثر من بعض.. وهكذا.

(مبني للمعلوم) بخلاف المبني للمجهول، فهذه الأشياء التي لم تتوافر فيها الشروط لا يؤخذ منها اسم تفضيل، إلا أنك يمكن أن تأخذ منها اسم تفضيل إذا قَبِلْت الواسطة، هذه ما يؤخذ منها اسم تفضيل، طيب لو لها واسطة واحد يتوسط إذا قَبِلَت الواسطة يُمكن نأخذ منها اسم

تفضيل، فنقول مثلًا: العُمال استخرجوا الذهب بطريقة أفضل من العُمال الآخرين، خُذْ من استخرج تقول: ما يصح التفضيل من اسْتَخرجَ، نُرسل له واسطة وهو فِعل قابل لهذه الشروط مثل: حَسُن نقول:

هؤلاء أحسنُ استخراجًا للذهب من هؤلاء.

هؤلاء أسرعُ استخراجًا.

هؤلاء أقوى استخراجًا من هؤلاء.

هؤلاء أقوى استخراجًا.

هؤلاء أجملُ استخراجًا.

نأتي بفعل قابل للشروط، ونجعله واسطة، فإن قَبِل الواسطة صح، وإن لم يقبل الواسطة لم يصح.

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فما زلنا نشرحُ في المشتقات، وانتهينا من اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وبدأنا باسم التفضيل.

قرأنا تعريف وشروط ما تُشتق أو ما يُشتق منه اسم التفضيل.

بقي أنواع اسم التفضيل: التي ذكر المُصَنِّف أنها أربعة أنواع، وبذلك يقول:

(وهو أربعةُ أنواع: المُجرد من أل والإضافة، ويجب فيه التذكير والإفراد كماهرٌ أكبرُ منكَ، وفاطمةُ أكبرُ منك، وهُم أكبرُ منك.

والثاني: المقترن بـ«أل» وتجب مطابقته لما قبله كماهرٌ أكبر، وفاطمةُ الكُبرى، وهم الأكابر.

الثالث: المضاف إلى نكرة، ويجب فيه التذكير والإفراد كماهر أكبر رجل، وفاطمة أكبر امرأة.

الرابع: المضاف إلى معرفة، ويجوز فيه الوجهان: كفاطمة أكبر النساء، وكُبرى النساء، وهم أكبر الحاضرين، وأكابر الحاضرين.



قال الشَّارح وفّقه الله:

إذًا فاسم التفضيل له في اللغة أربع استعمالات:

الأول: أن يكون مجردًا من (أل) ومن الإضافة، لم تقترن به (أل) قبله، ولم يُضف إلى ما بعده، كقول: محمدٌ أفضلُ من غيرِهِ. فأفضل لم تقترن بـ(أل) الأفضل، ولم يُضف لاسمٍ بعده، كأن تقول: أفضلُ رجل، وإنما قُل: (أفضلُ من غيرِهِ) فحينئذٍ يجب في اسم التفضيل

التزام الإفراد فلا يُثنى ولا يُجمع، والتزام التذكير فلا يؤنث، هذا حكمٌ خاص بهذا الباب مع أن الأصل في الأوصاف السابقة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، هذه يجب أن تُطابق متبوعها، فتقول: جاء محمدٌ الفاضلُ، وجاء رجلٌ فاضلٌ، وعندٌ الفاضلةُ، وامرأةٌ فاضلةٌ، ورجلان فاضلان، ومحمدان فاضلان، وهكذا.

وتقول في الصفة المشبهة: (جاء رجلٌ جميلٌ، وامرأةٌ جميلة، ورجلان جميلان، وامرأتان جميلتان).

وتقول في اسم المفعول: جاء رجلٌ مضروبٌ، وامرأةٌ مضروبة، ورجلان مضروبان، وامرأتان مضروبتان.

ذكرنا أن اسم التفضيل له أربع استعمالات:

الاستعمال الأول: يُستعمل مجردًا من أل ومن الإضافة، فحينئذٍ نلتزم الإفراد فلا يُثنى ولا يُجمع، ويلتزم التذكير فلا يُؤنث، وهذا حكمٌ خاص به من بين الأوصاف، فتقول في اسم التفضيل: محمدٌ أفضل من غيره، وهندٌ أيضًا أفضلُ من غيرها، ما تقول: (هندٌ فُضلى من غيرها).

والمحمدان أفضل من غيرهما، والمحمدون أفضلُ من غيرهم، والهنداتُ أفضلْ من غيرهن. فيلزم اسم التفضيل الإفراد أو التذكير إذا كان مجردًا من أل ومن الإضافة.

وكذلك لو أُضيف إلى نكرة أيضًا يلزم الإفراد والتذكير، فتقول: (محمدٌ أفضلُ رجلٍ. وهندٌ أفضلُ امرأةٍ. ما تقول: هندٌ فُضلى امرأة، أفضلُ امرأةٍ، والمحمدان أفضلُ رجلين، والمحمدون أفضلُ رجالٍ، والهندات أفضلُ نساءٍ، إذًا فاسم التفضيل يلزم الإفراد والتذكير في حالتين إذا تجرد من أل أو الإضافة، وإذا أُضيف إلى نكرة.

والاستعمال الثالث: (أن يقترن «بأل» الأفضل، فحينئذٍ تجب فيه المطابقة، يجب أن يُطابق ما قبله، إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا، وتأنيثًا، فتقول: محمدٌ الأفضلُ وهندٌ الفُضلى، ما تقول:

هندٌ الأفضل، بل هندٌ الفُضلى، والمحمدان الأفضلان، ورأيتُ المحمدين الأفضلين، والهندان الفُضليان، والرجال الأفاضل، والهنداتُ الفُضليات، أو الفُضَل.

والاستعمال الرابع: أن يُضاف إلى معرفة، فحينئذٍ يجوز أن يلتزم الإفراد والتذكير، وهذا الأكثر، ويجوز أن يُطابق، يجوز فيه الوجهان فتقول: (محمدٌ أفضلُ الرِّجال، وهندٌ أفضلُ النساء التزام الإفراد والتذكير، أو هندٌ فُضلى النساء بالمطابقة، والمحمدون أفضلُ الرجال، أو المحمدون أفاضلُ الرجالِ. والهنداتُ أفضلُ النساء، أو فُضليات النساءِ.

فالخلاصة: أن اسم التفضيل يلزم الإفراد والتذكير في استعمالين:

- إذا تجرد من (أل) والإضافة.

- وإذا أُضيف إلى نكرة.

وتجب فيه المطابقة في الاستعمال إذا اقترن بـ«أل».

ويجوز فيه الوجهان إذا أُضيف إلى معرفة. قال عليه الصلاة والسلام: «ألا أُخبركم بأقربكم مني مجالسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا» فقال: «أقربُكُم». أقرَب فهذا مُفرد مذكر، وقد أُضيف إلى الضمير: «أقربكم» يعني مُضاف إلى معرفة، مع أنه قال: «أحاسنكم» جمع، والكلام عن الجمع، وقال فيه: «أحاسنكم» وهنا طابق، ولم يلتزم الإفراد أو التذكير.

وفي رواية: «أحسنُكُم» على الوجه الآخر وهو التزام الإفراد والتذكير، فيجوز في نحو ذلك أن يقال: «ألا أُخبركم بأقربكم إلي، أو بقريبكم إلي» وفي الأخير: «بأحسنكم أو بأحاسنكم».

فهذا ما يتعلق باسم التفضيل لننتقل إلى المشتق التالي وهو اسم المكان واسم الزمان.

عرفهما المُصَنِّف فقال: (هما اسمان مشتقان من الفعل لإطلاقهما على مكان الفعل وزمانه، كمطلع الفجر، ومخرج الطوارئ) فهما اسمان مشتقان أيضًا، لكن وظيفتهما ومعناهما أنهما يدلان على مكان الفعل المكان الذي وقع فيه الفعل، أو يقع فيه الفعل وعلى الزمان الذي

وقع أو يقع فيه الفِعل، (كمطلع الفجر) يعني الزمان الذي يطلع فيه الفجر، ومَخرج الطوارئ، يعني المكان الذي يقع فيه الخروج. اسم زمان واسم مكان.

صياغتهما: لصياغتهما قاعدة مضطردة بينها المُصَنِّف فقال: (ويُصاغان من الثلاثي على وزن مَفْعَل أو مَفْعِل) هذا صياغتهما من الثلاثي، من غير الثلاثي الرباعي الخماسي السداسي سيأتي الكلام عليها.

الآن نتكلم على صياغتهما من الثلاثي كيف يُصاغان من الثلاثي؟ إما على مَفْعَل، أو على مَفْعِل، فالميم مفتوحة، على كل حال، العين إما مفتوحة مَفْعَل، أو مكسورة مَفْعِل.

متى نصوغهما على مفْعَل، ومتى نصوغهما على مَفْعِل؟ ننظر إلى الفعل المضارع، المضارع قد يكون مضموم العين أو مفتوح العين، أو مكسور العين، فإن كان مكسور العين كنزلَ ينزل، أو جلس يجلس، اسم المكان واسم الزمان منهما على مَفْعِل مثل المضارِع، فتقول: (نزلَ في منزلٍ) المنزل المكان الذي يُفعل فيه النزول، وجلسَ في مجلسٍ، ما تقول: مَجْلَس. أو منزَل، مجلِس مكان الجلوس، ومنزِل مكان النزول.

وإذا كان المضارع على يَفْعَل مثل: يذهب، أو يقْطَع فاسم المكان على مَفْعَل، يذهب في مذهبٍ ويصنعُ في مصنَعٍ.

لو كان المضارع على يَفْعُل، اسم الزمان والمكان مَفْعَل أو مفعِل بسم، ما في مفَعُل، فنجعل المضارع على يَفْعُل على صيغة مفعَل، يكتب في مكتب، وهو المكان الذي يُكتب فيه.

إذًا الفعل الذي على يَفْعِل اسم الزمان والمكان منه على مَفْعِل، والفعل الذي على يَفْعَل أو يفْعُل، فاسم المكان والزمان على مَفْعَل.

بقي أيضًا مواضع أخرى سيذكرها المُصَنِّف جميعًا فقال: (فمفعَلٌ) بفتح العين يُصاغ من يفْعل كيلعب في ملعب) ومن يفْعُل كيكتب في مكتب.

قال: (ومن الفعل الناقص) أيًا كان مثل: (يسعى في مسعى). ويرمي في مرمى، ويلهو في ملهَى.

قال: (ومن الفعل المُضعَّف) عرفنا المضعف، ويريد به المضعف الثلاثي، لأن الكلام على صياغة الزمان والمكان من الفعل الثلاثي.

وعرفنا المضعف مثل: فرَّ يفرُّ في مفرٍّ، وهبَّ هبّت الريح من مهبٍّ، مهَب الريح، يعني المكان الذي تهُب منه الريح مهَب، مفَرْ زيد، أين المفر؟ يعني المكان الذي يُفرُّ منه.. وهكذا، إذًا مَفْعل يكون من المضارع الذي على يفْعَل، والمضارع الذي على يفْعُل، ومن الناقص ومن المضعف.

ومَفْعِلٌ -بكسر العين- يُصاغ من يفعِل يعني المضارع الذي على يَفْعِل مثل يجلِس في مجلِسٍ، وينزل في منزلٍ، وعرضَ يعرِضُ في معرِضٍ، معرِض السيارات وليس معرَض السيارات.

وكذلك مَفْعِل من المثال الواوي: كوقفَ في موقِفٍ، المِثال المراد بالفعل المثال ما اعتلت فاؤه الواو يعني اعتلت بالواو مثل: وَقَفَ وَوَعدَ نقول: وقفَ في موقفٍ الموقف مكان الوقوف موعد، سنجتمع في موعد فلان يعني في المكان الذي تواعدنا فيه مع فلان.. وهكذا، هذه الصياغة من الثلاثي، وصياغتهما من غير الثلاثي قال فيها المُصَنِّف: (ويُصاغان من غير الثلاثي على صورة اسم المفعول كمصلى العيد، وملتقى العائلة، ومستشفى البلد). إذًا فصياغتهما كاسم المفعول، والذي يُميز هل هو اسم مفعول أو اسم مكان أو اسم زمان هو المعنى والسياق.

فإذا قلت مثلًا: هذا مُستخرجُ الذهبُ مستخرجٌ على أيدي العُمَّال، فهذا اسم مفعول، وإذا قلتَ: هذا الجبل هو مستخرجُ الذهب يعني المكان الذي يُستخرج منه الذهب، مستشفى يعني المكان الذي يُستشفى فيه، ويُطلب فيه الشفاء، مستوصف المكان الذي تُطلب فيه وصفات الطب، مُلتقى المكان الذي يُلتقى فيه.

المصلى المكان الذي يُصلى فيه.. وهكذا. فهذا اسم المكان واسم الزمان.

اسم الزمان والمكان يجوز أن يؤنث بالتاء، فلك أن تقول مثلًا: كتبَ يكتُبُ، واسم المكان في مَكْتَبٍ أو مكتبةٍ، وتقول: مَقْبَر أو مقبرة، طيب اسم المكان من غسلَ يغسِلُ مَغْسِل أو مغْسِلَة على مَفْعِل، ومَغْسَلة صارت مفْعَلة، والفعل هنا يغسِل وليس يغسَل، فالقياس باسم المكان مغسِلة، ما تقول مغسَلة، مع أنكم مرتاحين من هذا الاسم أنتم تقولون: مصبغة.

ثم انتقل إلى المشتق الأخير وهو: اسم الآلة.

قال المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

اسم الآلة: وهو اسمٌ مشتقٌ من الفعل لإطلاقه على آلته كمنشار.

وله خمسة أبنية قياسية، وهي:

الأول: مِفْعَال، كمِصْبَاح.

الثاني: مِفْعَل كمِبرَد.

الثالث: مِفْعَلَةٌ كمِكْنَسَةٌ.

الرابع: فَعَّال كحفَّار.

الخامس: فَعّالة: كسيَّارة.

❁❁❁

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

قوله: (لإطلاقه على آلته) يعني على الآلة التي تعمل هذا العمل، كمِنْشَار المنشار الآلة التي تقوم بالنشر التي تعمل النشر.

كيف يُصاغ ويُبنى؟ قال: (وله خمسةُ أبنيةٍ قياسية) يعني أن له أبنيةً سماعيةً كثيرة، لكنها ما يُقاس عليها لأنها قليلة مثل: كأس، مثل فاروع، مثل شوكة، مثل سكين، مثل سيف، رمح، هذه كلها أدوات، لكنها لم تأتِ على صيغةٍ مُضطردة يعني كثيرة في الكلام بحيث يُقاس عليها.

اما الصيغ والأبنية التي جاءت عليها أسماء آلة كثيرة حتى صارت مطردة قياسية فهي خمسة أبنية، وهي مِفْعَالٌ كمصباحٍ، ومِفتاح آلة الفتح، ومنشارٍ آلة.

والصيغة الثانية: (مِفْعَلٌ كمِبْرَد) ومِقَصٌّ.

والصيغة الثالثة: (مِفْعَلة كمِكْنَسة) ومِغْسَلة. الآلة تُسمى مِغْسَلة، أما المكان فيُسمى مَغْسِل أو مَغْسِلة.

والصيغة الثالثة: (فَعَّال كحفَّار) وعدَّاد. حدَّاد صيغة مبالغة على من فعلُهُ، أما حفَّار هذه الآلة، طيَّار أيضًا صيغة مبالغة، نجَّار صيغة مبالغة وهي الآلة والشاشة مبالغة، نريد آلة تُسمى بفعَّال مثل عدَّاد الجهاز الذي يعُد. سبَّاك صيغة مبالغة، رشَّاش تمام.

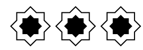
والصيغة الخامسة: (فعَّالة: كسيَّارة) وطيَّارة، ودبَّابة.

فهذه آخر المشتقات. إذًا فالمشتقات اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة. انتهينا من المشتقات.

ننتقل الآن إلى الأسماء الجامدة، وقد ذكر من قبل أن الأسماء الجامدة اسم الجنس والمصدر، سيبدأ الآن بالكلام على اسم الجنس.

قال المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

اسم الجنس: هو اسمٌ لم يؤخذ من فِعلٍ، ويدل على فردٍ شائعٍ في جنسٍ: كرجلٍ وأسد، وتمر، وأرض.



قال الشارح وفقه الله:

يقول: (هو اسمٌ لم يؤخذ من فِعل) يعني ليس له فِعل، معناه يدل على فردٍ شائعٍ في جنس، كقولك: رجُل، هذا ما له فِعل. معناه: يدل على اسمٍ شائع في جنس، لو قلت مثلًا: مُهندِس، أو قلت مثلًا: طيّار، أو طالب، هذه أيضًا تدل على فردٍ شائعٍ في جنس، طالب أي فرد من أفراد الطلاب يُسمى طالب، لكن هذا مأخوذ من فعل، ما نقول اسم جنس، لكن رجل هذا ما أُخذ من فِعل، ودل على اسمٍ، ودل على فردٍ شائع في جنس، كلمة رَجُل، كلمة ولد، كلمة امرأة، كلمة بنت، أنف، عين، وجه، يد، رِجل، كذلك أسماء الحيوانات أسد وحصان، وحِمار، هذه كلها أسماء جِنس بلد، ووادي، هذه كلها أسماء جنس، هذه أسماء جنس أو نكرة، نحن درسنا في النحو «المعرفة» والنكرة، المعرفة ما دل على معين. والنكرة: ما شاع في جنسه.

نقول: اسم الجنس يشترك مع النكرة في أشياء ويستقل عنها في شيء.

فقولك مثلًا: (قَلْم) هذا اسم جنس، فإذا أردت به مفردًا واحدًا من هذا الجنس فنكِرَة، فإذا قلت لابنك: اشْتر لي قَلَمًا، يعني تريد قلم واحد، هذه نكرة اسم شائع في الجنس اشْتر أي قلم واحد قلمًا. فهذه نكرة ليست اسم جنس، لكن متى تكون اسم جنس؟ تكون اسم جنس إذا كانت شائعة في الجنس بحيث تشمل الواحد وتشمل أكثر، وتشمل كل الأفراد، يعني يُمكن أن تُطلق على الواحد، أو على مجموعة، أو على كل الجنس، مثال ذلك: لو قلت لي مثلًا استشرتني ما رأيك أعمل في التجارة، ماذا أفعل؟ فأقول لك مثلًا بِع قلمًا، ماذا تفهم من قولي: بِعْ قلمًا أنا لا أُريد قلمًا واحدًا نكرة، وإنما بِع من هذا الجنس تبيع أقلام تبيع من جميع

أنواع الأقلام، هذا جنس هذا يُسمى اسم جنس يعني كلمة تُطلق على الجنس، بحيث تشمل واحدًا أو مجموعة كثيرة أو قليلة أو تشمل الجنس كله، هذا اسم جنس، لو قلت مثلًا: رأيتُ أسدًا فقتلته، يا الله قتلته الله يستر هذه نكرة، يعني رأيت واحدًا من هذا الجنس فقتلته، لكن لو قلت لي مثلًا: سأذهب إلى الغابة أتمشى، فأقول لك: أما تخشى أن يخرج عليك أسد؟ هنا اسم جنس، لأني لا أُريد واحد من هذا الجنس، وإنما أُريد شيء من هذا الجنس، سواءً أسد واحد، أو مجموعة أسود، أو أسود كثيرة كل ذلك يُسمى أسد يعني خرج عليك أسد يعني شيء من هذا الجنس، هذا نُسميه اسم جنس. فهذا الفرق بين **النكرة** واسم **الجنس**.

المهم أسماء الجنس كلها جوامد، والاسم الجامد الآخر قال: (المصدر) وعرفنا من قبل المصدر: وهو التصريف الثالث للفعل.

وأما **تعريفه العلمي**: فهو ما ذكره المُصَنِّف بقوله: (هو اسمٌ يدل على حدثٍ فقط: كجلوس يدل على حدث وهو الجلوس دون دَلالته على زمانه أو مكانه، أو صاحبه أو آلته).

نحن عرفنا أن اسم الجنس هذا لم يؤخذ من فِعل ما له فِعل أصلًا، وكل المشتقات السابقة هذه مأخوذة من فِعل، والمصدر أصل الفعل يعني له علاقة بالفعل، لكن قبل الفعل، والمشتقات بعد الفعل، ففي علاقة بالفعل.

الفِعل المراد بالفعل في اللغة يعني الحدث.

فالأسماء التي تدل على حدث يعني على فِعل في المعنى اللغوي يعني حدث شيء، الأسماء التي تدل على حدث، إما أن تدل على حدثٍ وزمانه، فهذا الذي يُسمى الفعل، الفعل الكلمة التي تدل على حدثٍ وزمانه، نقول: الكلمة التي تدل على حدثٍ وزمانه هذه هي الفعل مثل: جلسَ إذا قلت: جَلَسَ تدل على الحدث وهو الجلوس، وأنه حدث في الماضي. إذًا كلمة تدل على الحدث وزمان الحدث.

والكلمة التي تدل على الحدث وصاحبه، وصاحبه إما فاعله أو مفعوله، هذه يُسمونها الوصف، وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة واسم التفضيل، المشتقات الخمس الأولى.

جالسٌ الذي فَعَلَ الجلوس، فالجلوس دلَّت عليه كلمة جالس، وأن هذا فاعله، إذًا جالس دلَّت على حدث، وهو الجلوس وفاعله، فاعله يعني صاحبه هنا.

ولو قلت: (مَجْلِس) دلت على مكان الجلوس الحدث، وإذا قلت: جلوسٌ كلمة جلوسٌ تدل على الحدث وهو الجلوس، لكن جلوسٌ هل دلت على زمانه إن كان في الماضي وإلا في الحال وفي الاستقبال؟ لا. هل دلَّت على صاحبه كلمة جلوس تُطلق على من فَعَلَ الجلوس، أو وقع عليه الجلوس؟ لا. لا تدل على المكان ولا على الآلة، كلمة (جلوس) تدل على الحدث فقط، تدل على مُجرد الحدث دون دلالة على زمان الحدث، ولا صاحب الحدث فاعله ومفعوله، ولا مكان الحدث، ولا آلة الحدث.

فلهذا المصدر هو الاسم الذي يدل على مُجرد الحدث، أو يدل على الحدث فقط. هذا هو المصدر، هذا التعريف العلمي التعريف التعليمي، هو الذي قلناه قبل قليل: هو التصريف الثالث للفعل، إذا صرفت الفعل ثلاث تصريفات، فالأول ماضي والثاني مضارع والثالث المصدر، تقول: ضربَ يضرِبُ ضرْبًا، وجلس يجلس جلوسًا، وذهب يذهب ذهابًا. وخرج يخرج خروجًا، وأخرج يُخرجُ إخراجًا. وتخرَّج يتخرَّج تخرُّجًا، واستخرج يستخرج استخراجًا. هذا التصريف الثالث هو المصدر.

فهذا هو المراد بالمصدر، فلهذا قال المُصَنِّف: (**وضابطه**: أنه التصريف الثالث للفعل، كفتح يفتح فتحًا، وجلس يجلس جلوسًا، وانطلق ينطلق انطلاقًا). إذًا عرَّف المصدر وبين لنا كيف نضبطه ونُميزه، بقي الكلام على أبنيته وطريقة صياغته.

قال: (وصياغته من الثلاثي أكثريةٌ لا مضطردة) إذًا يُصاغ من الثلاثي وغير الثلاثي، أما صياغته من غير الثلاثي رُباعي خماسي سداسي فمضطردة ستأتي.

وأما صياغته من الفِعل الثلاثي: فهذه فيها كلامٌ وتفصيل، ومع ذلك فكل هذه القواعد التي في الثلاثي كلها أكثرية يعني ليست مضطردة قياسية، وإنما أكثرية، فتجد شواذ كثيرة جدًا تخرج عن هذه القواعد. لكن هذه أكثرية.

قال: (وصياغته من الثلاثي أكثريةٌ لا مضطردة) سيُبينها اعتمادًا على أبنية الفعل الثلاثي، وعرفنا من قبل أبنية الفعل أنها فَعَلَ وفَعِلَ، وفَعُل، وعرفنا أن فعُل لا يأتي إلا لازمًا. وفَعِلَ يأتي متعديًا ولازمًا. وفَعَل يأتي متعديًا ولازمًا، هذه خمسة، سيأخذها واحدًا واحدًا، فيقول: ففعَل المتعدي، وفعِل المُتعدي مصدرهما فعْلٌ، كضرب ضرْبًا، وحَمِدَ حمْدًا، وسَمِعَ سمْعًا، وأكَلَ أكْلًا، وأخذ أخذًا.

إذًا المتعدي عمومًا وعرفنا أنهما يكونان من فَعَلَ وفعِل، أما فعُل فلا يأتي إلا لازمًا، فالمتعدي من فَعَلَ ومن فعِل قياس مصدرهما «فَعْلٌ» كما قال ابن مالك في «الألفية»:

فَعْـــلٌ قيـــاسُ مصـــدر المُعـــدَّى مـــــن ذي ثلاثــــةٍ كــــرد ردَّى

إذًا فالمُعدَّى، ويكون من فَعَلَ وفعِلَ قياس مصدره فعْلٌ.

قال المُصَنِّف: (إلا إنْ دل على حِرفة، فَفِعَالة) يعني قياسه أن يكون على وزن فِعَالة، مثل: زرع زِرَاعةً، ونجَر نِجَارة.

انتهينا الآن من «فَعَلَ» اللازم. ومن «فعِلَ» اللازم. ويبقى لنا ثلاثة. بقي فَعَلَ اللازم، وفعِل اللازم، وفعُل.

قال المُصَنِّف: (وفَعُل مصدره فُعْولَة) كسَهُل سهولة، وصعُب صعوبة.

أو فَعَالة كشجُع شجاعة، وبلُغ بلاغَة.

أو فُعْلٌ كحسُن حُسْنًا. هذه أشياء سماعية.

وفَعِل اللازم: مصدره فَعَلٌ كفَرِح فرحًا، وطَرِبَ طَرْبًا، إلا إن دل على لون فَفُعْلة كخضُر خُضرَة وحُمرَة، وزُرْقَةً، أو دل على معالجة، والمراد بالمعالجة، المعالجة هذا مصطلح في النحو والصرف يُراد به الفعل الحسي لتجاوز صعوبة، الفعل الحسي الذي يقوم به الإنسان لتجاوز الصعوبة، فإن دل على معالجة فمصدره فُعولٌ كصَعِدَ صعودًا، لأن الصعود يحتاج إلى معالجة، ولَصِقَ لصوقًا.

انتهينا الآن من فَعَلَ المتعدي وفَعِل المتعدي، ومن فعُل ولا يكون إلا لازمًا، ومن فَعِل اللازم، بقي فَعَلَ اللازم، وهذا مصادره كثيرة، فلهذا قال المُصَنِّف: (وفعَلَ اللازم مصدره فعولٌ كجلسَ جلوسًا، وقعدَ قعودًا، وطلع طلوعًا، ودخل وخرج دخولًا وخروجًا) إلا إن كان معتل العين عرفنا ما معنى معتل العين، حرفه الأصلي الثاني معتل، كصام صومًا.

أو (دل على اضطراب: كغلى غيلانًا) وطاف طوفانًا.

(أو على حِفة كفِعَالة) أيضًا فِعالة هنا وهناك، كتجَر تِجَارةً.

(أو على صوتٍ أو سيرٍ) دل على صوت أو سير، ففعيلٌ يعني قياسه أن يكون على وزن فَعِيل كصهل صهيلًا، وذملَ ذميْلًا، صهلَ هذا صوت، صهيلًا، وذملَ: هذا نوع من أنواع السير فيه تمهُّل ذميلٍ، وصهلَ صهيلٌ، ونهَق نهيقًا.

(أو على صوت أو داء) يعني دل على صوتٍ أو داء فَفُعالٌ مصدره على فُعال إذا صرخ صُراخًا، ودار رأسه دوارًا في دارَ دَورَانًا، وفي دَارَ دِوارًا، دَار دَورانًا، هذا يعني إذا دَار وذهب وأتى هذا اضطراب.

لكن دَار رأسه هذا دَاء ، دار رأسه دُوارًا.. وهكذا.

إذًا فمصادر الثلاثي سماعية، وما قلناه الآن قواعد أكثرية، وستجد أشياء تُخالف ما ذكرناه.

وأما مصادر غير الثلاثي الرباعي والخماسي والسداسي فمصادر قياسية، وفي ذلك يقول المُصَنِّف: (والأفعال غير الثلاثية مصادرها قياسية). الأفعال غير الثلاثية تشمل الرُباعي،

وعرفنا أن الرباعي يكون مجردًا أو يكون ثلاثي مزيد بحرف، ويشمل الخماسي، والخماسي يشمل قد يكون ثلاثي مزيد بحرفين، أو رباعي مزيد بحرف، ويشمل السداسي، والسداسي يشمل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، والرباعي المزيد بحرفين، هذه الأشياء عرفناها وحفظناها قلنا: لابد من حفظها أبنية الأسماء والأفعال لو تجمعها في صفحة أو صفحة ونص لابد من حفظها سنحتاج إليها دائمًا في أغلب مسائل الصَّرْف.

عرفنا ذلك الآن، هذه الأبنية كلها بناءٍ له مصدر، فمثلًا الرباعي المجرد عرفنا أن بناءه فَعْلَلَ مثل دَحْرَجَ، مصدره فعْلَلَة دَحْرَجَ دحرَجةً، بعثر بعثرةً، زلزَل زلْزلةً.. وهكذا.

عندك الثلاثي المزيد بهمزة: (أَفْعَلَ) مصدره افْعَل أكرمَ إكرامًا، أقبَل إِقْبَالًا.

عندك الثلاثي المزيد بالتضعيف (فعَّلَ) مصدره تفعيل كسَّر تكسيرًا، حطَّم تحطيمًا.

عندك الثلاثي المزيد بألف (فاعَل) وزنه مُفاعلة خاصم مُخاصمة، ضارب مُضاربة، كل وزن من هذه الأبنية له مصدر، وفي ذلك يقول المُصَنِّف: (والأفعال غير الثلاثية مصادرها قياسية كفَعْلَلَ) يُريد به الرباعي المُجرد، فـ«فَعْلَلَ» مصدره فَعْلَلَة كدحْرَج دحْرَجةً.

(وأفْعَلَ) يُريد به المُصَنِّف الثلاثي المزيد بهمزة في أوله. (وأفْعَل) مصدره إفْعال كأكرمَ إكرامًا، وأقبَل إقْبَالًا، وأخرج إخراجًا، وأدخل إدخالًا، وفعَّل مصدره تفعيل ككسَّرها تكسيرًا، وحطَّم تحطيمًا، وحسَّن تحسينًا، وجمَّل تجميلًا.

(وفَاعَلَ) مصدره مُفاعلة كقاتل مُقاتلةً، وضربَ مُضاربةً، كل هذه في الرباعي «فَعْلَلَ» رُباعي مجرد، وأفْعَلَ وفعَّل وفاعل ثلاثي مزيد بحرف.

ثم قال: (والمبدوء بهمزة وصلٍ، مصدره بزيادة أَلِفٍ قبل آخره وكسر ثالثه مثل: انكسر انكسارًا، افتتح افتتاحًا، احمرَّ احمرارًا، استخرجَ استخراجًا).

انكسرَ مصدره يقول: (بزيادة أَلِف قبل آخره وكسر ثالثه) فتقول: انكسر انْكِسارًا.

قوله: (المبدوء بهمزة وصلٍ) الأفعال غير الثلاثية التي تبدأ بهمزة وصل تسعة أبنية:

الرُّباعي المجرد (فَعْلَلَ) لا يبدأ بهمزة وصل.

ثلاثي مبدوء بهمزة أفْعَلَ وفعَّل وفاعَل، ما فيها مبدوء بهمزة.

والثلاثي المزيد بحرفين عندك انْفَعل هذا المبدوء بهمزة وصل. افْتَعَل مبدوء بهمزة وصل. (افْعلَّ) ثلاثة أوزان الآن.

والثلاثي المزيد بثلاثة أحرف عند: (اسْتَفْعَلَ) مبدوء، افعوْعَل مبدوء، وإفْعَالَّ مبدوء، وافعوَّل مبدوء، وعندك الرباعي المزيد بحرف تَفَعْلَلَ، والرباعي المزيد بحرفين افعنْلَلَ مبدوء بهمزة، وافعللَّ مبدوء بهمزة، تسعة أفعال كلها قاعدتها واحدة تكسر الثالث وتزيد ألفًا قبل الأخير.

ثم قال: (والمبدوء بتاءٍ مصدره بضم رابعه: كتعلَّم تعلُّمًا، وتجَاهَلَ تجاهُلًا، وتدحْرَج تدحرُجًا).

الأفعال المبدوءة بتاء زائدة في هذه الأوزان التي قلناها قبل قليل: ثلاثة أبنية: عندك تفعَّل وتفاعَلَ، وتفعْلَلَ، هذه ثلاثة. والمبدوء بهمزة وصل تسعة صارت اثنا عشر.

والثلاثي المزيد بحرف فاعَل وفعَّل وأفْعَلَ خمسة عشر، هذه أوزان المزيد التي درسناها من قبل.

على ذلك نكون قد انتهينا من هذا التقسيم تقسيم الاسم من حث الاشتقاق والجمود إلى مشتقٍ وجامد.

فالأسماء المشتقة عندك اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة ثمانية.

والاسم الجامد: عندك اسم الجنس، والمصدر.

انتهينا من تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق.

بعد ذلك سيتكلم على حكمين صرفيين للاسم التصغير والنسب.

فيبدأ بالتصغير فيقول: (التصغير: جَعْلُ الاسم على بناءٍ من أبنيةِ التصغير الثلاثة).

التصغير: أن تقلب الاسم من لفظه ووزنه، وتجعله على بناء من أبنية التصغير الثلاثة. إذًا فالتصغير له ثلاثة أبنية سيذكرها: فُعَيل وفُعَيْعِل، وفُعَيعِيل. هذه الأوزان لم تسبق لنا من قبل في أوزان الاسم، هذه أوزان تصغير تأخذ الاسم جَبَل على فَعَل، أو بحر على فَعْل، أو كَتِف على فعِل، أو جعفَر فعْلَل، تأخذ الاسم وتجعله على بناء من أبنية التصغير الثلاثة، هذا يُسمى التصغير.

ما أغراض التصغير وفوائده؟ له فوائد وأغراض كثيرة تُدرس في البلاغة.

مثلًا: أهم غرض هو التصغير كأن تقول مثلًا: كِتاب وكُتيِّب يعني صغير لا تريد معنىً آخر.

وقد يكون التصغير للتحقير تقول: هذا أُحَيْمق، يعني أشد من أحمق، أو شُويْعِر.

وقد يكون التصغير **للتعظيم مثل**: دويهيةٌ ما هو بداهية:

دُويهيـــةٌ تصـــفرَّ منهـــا الأنامِـــلُ ....

وتقول هذا غُليمٌ دوَّخ البلاد، وقد يكون التصغير للتحبب، وهذا كثير عندما تُصغِّر اسم الأولاد مثلًا، أو أولادك وتقول: يا بني مثلًا هذا للتحبب، وأغراض أخرى أيضًا للتصغير.

طيب كيف يكون التصغير وما أبنيته؟ قال المُصَنِّف: (ويُصاغ على ثلاثة أبنيةٍ شكلية) يعني بقوله: (شكلية) لا صرفية. درسنا الميزان الصرفي وهو: يعتمد على التمييز بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة، فالأصلية تُقابل بالفاء والعين واللام. والزائدة: على نوعين، هذا ميزان صرفي.

أوزان التصغير ليست أوزان صرفية، أوزان شكلية، ومعنى أوزان شكلية يعني تنظر فقط إلى عدد الحروف وترتيب الحروف، دون النظر إلى كونها أصلية أو زائدة، هذا معنى شكلية، فيقول:\

(الأول: فُعَيْلٌ: ويُصغر عليه ما كان على ثلاثة أحرفٍ كقَلَم وقُليم).

هذا واضح أي اسم ثلاثي، والأسماء الثلاثية كما عرفناها عشرة أوزان، كلها إذا أردت أن تُصغرها تجعلها على وزن فُعيل، قَلم قُليم، وبحر بُحير، وكَتف كُتيف، وطِفل طُفَيْل. وهكذا.

(الثاني: فُعَيْعِلٌ، ويُصغر عليه ما ما كان على أربعة أحرُف، كجعفر وجُعيفر).

قوله: (ما كان على أربعة أحرف) بغض النظر عن هذه الأحرف، هل هي جميعًا أصلية، أم أنه ثلاثي مزيد بحرف، فجعر رباعي مجرد جُعيفر، وبُلبُل رُباعي مجرد، بُلَيْبل.

ولو قلت مثلًا: مسجِد، هذا ثلاثي مزيد بالميم، تقول: مُسيجد، إذا أردت مطلق التصغير يعني أنه صغير، أما إذا أردت التحقير فلا يجوز أن تُصغره.

أحْمَد أُحيمد، أحمد ثلاثي مزيد بالهمزةن وأيضًا يُصغر على فُعيعل أُحيمد، يعني لو قلنا الآن: أحمد، وزنه الصرفي أفْعَل. أُحيمد، وزنه الصرفي أُفيعل، لكن نقول هنا في الصَّرْف: وزنه فُعَيعِل، في التصغير ما ننظر إلى الحروف الأصلية، أي رُباعي يُصغر على فُعيعل.

ولو قلنا مثلًا: شاعر هذا رباعي أيضًا على فُعيْعِل شويعِر.

الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فما فكنا قد توقفنا عند الكلام على التصغير والتصغير من الأحكام التصريفية للأسماء.

ابتدأ المُصَنِّف وعرَّف الاسم المصغر: (الاسم الذي جاء على بناءٍ من أبنية التصغير الثلاثة)

ثم ذكر أبنية التصغير الثلاثة، وبين أنها ثلاثةُ أبنيةٍ شكلية:

الأول: (فُعَيْل) ويُصغر عليه ما كان على ثلاثة أحرف.

والبناء الثاني: (فُعَيْعِل) ويُصغر عليه ما كان على أربعة أحرف، سواءٌ كانت هذه الأحرف أصلية أو كان فيها حرفٌ زائد.

ثم ذكر البناء الثالث فقال: (وفُعَيْعِيلٌ) ويُصغر عليه ما كان على خمسة أحرفٍ قبل آخرها مد، كمفتاح ومُفيتيحٌ. فهذا الوزن (فُعَيْعِيل) يُصغر عليه الخماسي بشرط أن يكون قبل آخره حرف مد سواءٌ أكان ألفًا (كمِفْتاح ومُفيتيح) أو كان واوًا (كعصفور وعُصَيفِير). أو كان ياءً كـ(قِنديل وقُنَيديل).

عرفنا أن «**فُعيل**» بالثلاثي انتهينا من الثلاثي.

و«**فُعَيعِل**» للرباعي المجرد والمزيد.

بقيت الأسماء الخماسية والسداسية والسباعية.

عرفنا أن الاسم يأتي على ثلاثة أحرف، وهذا لا يكون إلا مُجردًا، وعلى أربعة يكون مجردًا ومزيدًا، وعلى خمسة، وهذا مجردٌ ومزيد، ويكون سداسيًا وسُباعيًا، وهما لا يكونان إلا مزيدين، هذا عرفناه من قبل.

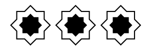
الاسم الثلاث يُصغر على فُعيل، والرباعي مجردًا أو مزيدًا على فُعيعل.

الخماسي الذي قبل آخره مد يُصغر على فعيعِيل.

بقي من الأسماء الخماسي المجرد، والخماسي المزيد، والسداسي المزيد والسباعي المزيد، كيف نُصغرها؟

قال المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والخُماسي المجرد يُحذفُ منه الحرف الخامس، ويُصغر على فُعيعلٍ أو فعيعيل كسفرجل، وسُفيريج.



قال الشارح وفقه الله:

سفرجل هذا من البقول من الورقيات، فإذا أردت أن تُصغره لابد أن تحذف حرفه الخامس، لأننا عرفنا أن التصغير لا يكون إلا لثلاثيٍ، أو رُباعيٍ، أو خماسيٍ قبل آخره مد فقط، هذه التي تُصغر.

نُريد نصغر خماسيًا مجردًا ما يُمكن، إلا أن تحذف الحرف الخامس، فيكون على أربعة أحرُف، فإذا كان على أربعة أحرف تُصغره على أيِّ أبنية التصغير، إما على فُعيعل، هذا الذي يُصغر عليه الرباعي، وإما على فُعيعيل، ليكون المد الزائد فيه فُعَيْعِيْل عِوَض عن المحذوف فتقول في سَفَرْجل تحذف اللام، سُفيرج فُعَيْعِلْ، أو سفيريج فُعَيْعِيْل. مثل ذلك فَرزدَق، والفرَزْدُق هي قِطع العجين الواحدة فرزدَقة، فَرَزْدَق خماسي مجرد، تحذف الخامس القاف فتُصغر على فُريزد أو فريزيد.

انتهينا من الخماسي المجرد بقي الخماسي المزيد، والسداسي والسباعي.

قال المُصَنِّف: (وما سوى ما سَبق تُحذف منه الأحرف الزائدة حتى يبقى على أربعة أحرف، ثم يُصغر على فُعَيْعِلٍ أو فُعَيْعِيْل كعنكبوتٌ وعُنكيب، وعنيكيب، وعَندليب وعُنيدل، وعُنيديل، ومنطلق، ومُطيلق، ومُطيليق) إذًا الخماسي المزيد والسداسي المزيد والسباعي المزيد، هذه لا يُمكن أن تُصغر، إلا أن تحذف منها حروف الزائدة حتى تعود إلى أربعة، فحينئذٍ يُمكن تصغيره إما على فُعَيْعِيْل كالرباعي، أو فُعَيْعِل ليكون المد عوضًا عن هذا

المحذوف كما قال في عَنكبوت الأصل العين والنون والكاف والباء عَنْكَب، فنحذف حينئذٍ هذه الواو ونُصغر على عُنيكب فُعَيْعِلْ أو عُنيكيب فُعَيْعِيْل.

وكذلك مثلًا: سُرادِقْ، هذه خماسي. نصغر نحذف الألف الزائدة، ثم نُصغر فنقول: سُرادِق سُريدق أو سُريديق، لو عندنا مثلًا مُستخرِج، هذا سداسي، طيب لابد أن تحذف حرفين، لكي يعود إلى أربعة، فنقول في تصغير مُستخرج مُخَيرِج أو مُخيريج. وهكذا.

فالخلاصة أن التصغير له ثلاثة أبنية شكلية يعتمد على عدد الحروف:

الأول: فُعَيْل؛ ويُصغر عليه الثلاثي مُطلقًا.

والثاني: فُعَيْعِلْ؛ ويُصغر عليه الرباعي مُطلقًا.

والخامس: فُعَيْعِيْل؛ ويُصغر عليه الخماسي الذي قبل آخره مد.

والبواقي لابد أن تحذف منها شيئًا حتى تعود إلى أربعة أحرف فيُمكن تصغيرها، فالخماسي المجرد ما في حرف أفضل من حرف، كلها حروف أصلية، فتحذف الأخير الطرف، لأن الطرف محل الحذف، وتُصغر على فُعَيْعِلْ أو فُعَيْعِيْل.

والخماسي والسداسي والسباعي المزيدات لن تحذف منها حرفًا أصليًا، وإنما ستحذف بعض الحروف الزائدة حتى تعود إلى أربعة أحرف، فيُمكن تصغيرها على فُعَيْعِيْل أو فُعَيْعِلْ هذا ما يتعلق بالتصغير التصغير سهل، لأن أبنيته شكلية ما يحتاج منك إلى أن تعرف الأحرف الأصلية من الأحرف الزائدة.

ثم النسب وهو آخر موضوع صرفي للأسماء.

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ:

النسب: هو اسمٌ زِيدَ في آخره ياءٌ مُشددةٌ تدل على النسب كحجازي.

وقاعدته العامة: إضافةُ ياءٍ مُشددة دونَ تغيير المنسوب: كعِلْم، عِلمي، ونَجْد، ونَجْدي، ونحوٌ ونَحْويٌ.

وتُحذف من المنسوب تاء التانيث: كمكة ومكي، وياء النسب: كالشافعي وشافعي.

۞۞۞

قال الشارح وفقه الله:

الاسم المنسوب: (هو الاسم الذي زِيد في آخره ياءٌ مُشددة) وظيفتها ومعناها: تدل على أنه منسوبٌ إلى هذا الاسم. فـ(حجازيٌ) تدل هذه الياء على أنه منسوبٌ إلى بلاد الحجاز، وبحريٌ هذه الياء تدل على أنه منسوبٌ إلى البحر. فهذا هو المنسوب.

طريقة النسب قال المُصَنِّف: (وقاعدته العامة) يعني هناك قواعد خاصة تأتي دراستها إن شاء الله فيما بعد. لكن الآن نكتفي بالقاعدة العامة للنسب أنك إذا أردت أن تنسب إلى اسمٍ أي اسمٍ فتُضيف ياءً مُشددة في آخره ولا تُغير فيه شيئًا، فتنسب إلى كويت كويتيٌ، وإلى نهر نهريٌ، وإلى عِلم علميٌ. وهكذا.

ثم نبه المُصَنِّف على أمرين مهمين في النسب فقال: (وتُحذف من المنسوب تاء التأنيث: كمكة ومكيٌّ، وياء النسب: كالشافعيُّ وشافعيٌّ).

هذه من القواعد الخاصة إذا أردت أن تنسب إلى اسمٍ مختوم بتاء التأنيث كفاطمة، ومكة، فإنك تحذف تاء التأنيث، ثم تنسب، فتقول في النسب إلى مكة مكيٌّ ما تقول: مكيةٌ، وإلى فاطمة فاطميٌ، وهكذا.

وأيضًا عندما تنسب إلى اسم مختوم بياءٍ مشددة ، فإنك تحذف هذه الياء المشددة، ثم تأتي بياءٍ مشددةٍ أخرى تدلّ على النسب، مثال ذلك: الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام المذهب، هو اسمه الشافعي نسبة إلى جده شافع، فالشافعي نُسب إلى شافع بياء النسب شافعيٌ.

أتباع هذا الإمام نُسبوا إليه لا إلى جدة، يعني نُسبوا إلى شافعٍ أم إلى الشافعي؟ إلى الشافعي، كيف سننسب إلى الشافعي؟ نحذف ياء النسب من الشافعي ثم نأتي بياء أخرى، ونُضيفها، فنقول: هذا إمامٌ شافعيٌ، وهكذا.

فإذا أردتَ أن تنسب مثلًا إلى السعودية ستحذف تاء التأنيث، ثم تحذف ياء النسب، ثم تأتي بياءٍ أخرى للدلالة على النسب فتقول: (سعوديٌ) إذًا فالسعودية نسبةٌ إلى سعود. وأما مواطنٌ سعوديٌ فنسبةٌ إلى السعودية. وهكذا.

وللنسب قواعد خاصة أخرى منها مثلًا: النسب إلى مكسور العين، إذا أردت أن تنسب إلى اسمٍ مكسور العين، فإن كان ثلاثيًا كمَلِكٍ، ونمر، ودُئل، فيجب عند النسب أن تقلب الكسرة فتحةً، فتقول في النسب إلى ملكٍ: (مَلَكِيٌّ) هذه أوامر مَلكية، وإلى نَمِرٍ نَمري، وإلى قبيلةِ دُئل دُؤلي، أبو الأسود الدؤلي.

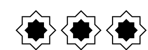
وأما إذا كان مكسور العين رُباعيًا كالنسب إلى مغرب، أو مشرِق، أو مسجد، أو تغلِب، فيجوز لك الكسر والفتح تخفيفًا، فتقول في النسب إلى مغرِب مغرِبي أو مغرَبي، وإلى قبيلة تغلب تغلبيٍ أو تغَلبيٌ، فهذه أيضًا من قواعد النسب الخاصة.

بهذا نكون قد انتهينا -بحمد الله- من القسم الرابع من الكتاب وفيه الكلام على الأحكام الصرفية للاسم، هل هناك من سؤال أو نأخذ شيئًا من القسم.

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

القسم الخامس: التصريف المُشترك.

في هذا القسم الكلام على أحكام تصريفية تعُم الأسماء والأفعال، وهي: الإمالة والإدغام، والتقاء الساكنين، وهمزة الوصل، والإعلال، والإبدال.



قال الشارح وفقه الله:

يعني الأحكام الصرفية التي تدخل على الأسماء، وتدخل على الأفعال معًا، وهي عدة أحكام، سيدرس أهمها، فلهذا قال في هذا القسم: الكلام على أحكامٍ تصريفية تعُم الأسماء والأفعال، وهي: (الإمالة، والإدغام، والتقاء الساكنين، وهمزة الوصل، والإعلالُ والإبدال).

هذا القسم من أهم الأقسام، وأهم أبوابه الباب الأخير وهو الذي يحتاج إلى شدة عناية.

فسيشرحها إن شاء الله واحدًا واحدًا، فابتدأ بالإمالة فقال:

(الإمالَة: هي نُطق الفتحة بين الفتحة والكسرة، نحو: نِعمَ.

ونُطق الألف بين الألف والياء كيخشى).

هذه الإمالة؛ وهي لغة من لغات العرب، وتُعد من اللغات الفُصحى، وهي منتشرة في عدد من قبائل العرب، وجاءت في قراءة القرآن السبعية، وهي **نوعان**:

إمالةٌ صغرى؛ وهي إمالةُ الفتحة إلى الكسرة يعني أنك لا تنطق الفتحة فتحةً، ولا تنطقها كسرةً، وإنما تنطقها بين بين، بين الفتحة وبين الكسرة، فتحة مُشرب كسرة، بين الفتحة وبين الكسرة.

مثال ذلك: نِعْمة، الميم مفتوحة. لو أردنا أن نكسرها هي ما تكسر، لكن لو أردنا أن نكسرها سنقول: نِعمِة، فالفتح مَا والكسر مِ. والإمالة بينهما، لا مَا ولا مِ، هذه إمالة أملَنا الفتحة إلى الكسرة.

والنوع الثاني: الإمالة الكُبرى، وهي إمالةُ الألف إلى الياء يعني أن الألف لا تُنطق ألفًا خالصة، ولا ياءً خالصة، وإنما بينهما، وهذا سيستدعي إمالة الفتحة التي قبل الألف، مثل: (يخشى) بالألف، لو قلبنا الألف ياءً سنقول: يخشى يخشِي، ما يُقال، لكن لو أردنا، والإمالة بينهما يخشِى، وهي تؤخذ عن قُراء القرآن المتقنين، لأنها موجودة في القراءة كثيرًا، وتؤخذ بالتلقي.

الإمالة كما قلنا موجودة عند قبائل كثيرة في العربية فصيحة، وهي ما زالت موجودة إلى الآن في كثير من الدول العربية، والجزيرة العربية، وموجودة في ليبيا، وفي لبنان بشدة، وفي عدد كبير جدًا من البُلدان.

والإمالة: هي مثل أول حرف من أحرف الانجليزية وهو: (A)ألف مُمالة، ولكي تتصور الإمالة هي موجودة في العامية في قولهم: بيت مثلًا وزيت، كيف تنطق العامة كلمة ببَيت، ما يقولون: بَ بالفتحة الخالصة، ولا بِ بالكسرة الخالصة، يقولون: بيت لا باء ولا بي، هذه إمالة. زيت ما يقولون: زَيت ولا زِيت، يقولون: زيت، إلا أن الإمالة لها مواضع وأحكام، والعامة لا يلتزمون بها، لكن أقصد هذا هو النطق نُطق الإمالة، عرفنا الإمالة وأنها صغرى بالفتحة، أو كُبرى للألف.

قال المصنف: (وتُمالُ الفتحة جوازًا في ثلاثة مواضع) واحد اثنين ثلاثة.

معنى ذلك: أن الإمالة ليست واجبة، الإمالة جائزة، وإنما تجوز في مواضع.

قراءتنا قراءة حفص لم يُمِل فيها إلا في موضعٍ واحد في قوله تعالى: (بسم الله مجريها ومُرساها) هذه إمالة، وبعض القراء يُميل بكثرة.

قال المصنف: (وتُمال الفتحة جوازًا في ثلاثة مواضع:

الأول: قبل تاء التأنيث في الوقف نحو: رَحْمة، تقول: رَحمِة). وهذا موجود أيضًا في العامية، فاطمِة عندنا يقولون: فاطمِة ما هو بفاطمَة ولا فاطِمِة فاطمِه إمالة.

الموضع الثاني: (قبل الراء إذا كُسرت ولم تُسبق بياء نحو: بِسَحرٍ). فالموضع الثاني قبل الراء لكن بشرط، ليس كالموضع الأول مُطلقًا بلا شرط، قبل الراء بشرط أن تُكسر، ولم تُسبق بياء، فإذا قُلت: بِسَحَر لك أن تُميل الفتحة التي قبل الراء، فتقول: بِسَحَر، أو بسحِر، لكن الراء لا أدري عن القراء هل تُرقق حينئذٍ أو تُفخم؟ تُفخم بالنظر إلى الفتحة، وتُرقق بالنظم، ما أدري إن كان أحد عندنا من القراء يُفيدنا.

الموضع الثالث: (قبل الألف إذا كان لها علاقةٌ بياء أو كسرٍ). وهذا يستلزم إمالة الألف بعدها، نحو: الهُدى، وملْهَى، وبايعَ، ومالِك، وباعَ.

الموضع الثالث يقول: قبل الألف الفتحة قبل الألف أيضًا تُمال، لكن لا تُمال مُطلقًا، بل بشرط أن تكون هذه الألف لها علاقة بالياء، أنها ترتبط أو تتعلق بالياء بأي صورة من الصور، مثل: الهُدى الألف أصلُها ياء، من هَدَى يهدِي، فالألف في الهُدى تُمال، الهُدَى أو الهُدِى.

الألف في ملْهَى الألف أصلها واو، ولها علاقة بالياء عندما تثنيها قلت: ملْهيان، صار لها علاقة حينئذٍ يجوز أن تُمال.

قال: (بَايعَ) الألف فيها لها علاقة بالياء، جاورت ياءً، فحينئذٍ يجوز في الألف أن تُمال، وكذلك (مالِك) الألف لها علاقة بالكسرة بنت الياء بالكسرة أو بالياء بالأم أو بالبنت.

قال: (وباعَ) الألف في (بَاعَ) أصلُها يبيع.

فهذه الإمالة لغةٌ فصيحة، وهي من الأحكام الصوتية في الصرف.

ينتقل بعد ذلك إلى حكم مشتركٍ آخر وهو الإدغام، وهو من الأحكام الصوتية في الصرف.

يقول في تعريفه:

قال المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

الإدغام: هو جعْل الحرفين حرفًا واحدًا مُشددًا واحدً كقل لي فتُنطق قُلِّي.

ويجب الإدغام في مواضع، منها:

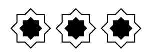
الأول: المثلان الساكن أولهما، نحو: حضَّ، قدّ دام.

الثاني: النون الساكنة قبل حروف: يرمُلون، نحو: لن يُهمِل، لن يُمكن، ومن ربَّك.

ويجوز الإدغام في مواضع منها:

الأول: المثلان المتحركان في كلمتين، نحو: جعلَ لكم، جعلّ لكم، كتبَ بالقلم، وكتبّ بالقلم.

الثاني: المثلان في آخر المضارع المجزوم، أو فِعل الأمر، كمن يرتدّ، ومن يرتدد، واغضض، وغُضَّ



قال الشارح وفقه الله:

يأتي حرفان، ثم تجعلهما حرفًا واحدًا مُشددًا في النُّطق بحيث تقف عليه، ثم تصله، وهو في الكتابة بحيث تكتبهما حرفًا واحدًا مُشددًا.

مثال ذلك: (قُلْ لِي) فـ(قُلْ) مختومة بلام ساكنة (ولِي) مبدوءة بلام متحركة، حينئذٍ تُدغم اللام الأولى في الثانية يعني تُدخلها في اللام الثانية بحيث يُنطقان نُطقًا واحدًا حرفًا واحدًا مُشددًا فتقول: (قُلّي).

يقول: (يجب في مواضع، ويجوز في مواضع). فبدأ بمواضع الوجوب فقال: (ويجب الإدغام في مواضع منها:

الأول: المِثلان الساكن أولهما نحو: حضٍّ وقدَّم). فإذا جاء مِثلان يعني حرفان من جنسٍ واحد، فإذا جاء مِثلان الأول ساكن وجب فيهما الإدغام أن تُدغم الأول في الثاني تُدخله في الثاني، فتقول: قدْ دّام، فإذا وصلت: قدَّام، ما تقول: قد دامَ، وإنما قدَّام وجوبًا.

وكذلك في (حضٍّ) وكذلك لو قلت مثلًا: قِفْ فَقط، فإذا وصلت وجب الإدغام قفَّقط. لو قلت مثلًا: قِس سُرعتك، لو وصلت يجب أن تقول: قِسِّ سُرعتك، ولا تقول: قِس سرعتك بإظهار الحرف الأول، هذا واجب في القراءة القرآنية، وواجب في لغة العرب.

والموضع الثاني لوجوب الإدغام قال: (والنون الساكنة قبل حروف يرملون، نحو: لن يُهمل، ومن ربك). قولنا: (نون ساكنة) طبعًا يشمل التنوين نون ساكنة. (قبل حروف يرملون). هنا يجب الإدغام لغةً، وإذا وجب الإدغام لغةً، وإذا وجب الإدغام لغةً هل نُغِن، هذه مسألة تجويدية، أما في اللغة: فيجب أن تُدغم، فيجب أن تقول: لن يذهبَ زيد، ولا يجوز أن تقول: لن يذهب زيد، وكذلك (من ربك) إذًا فهذان من مواضع وجوب الإدغام.

وأما مواضع جوازه فيقول: (ويجوز الإدغام في مواضع: منها المثلان المتحركان في كلمتين جعلَ لكم، وجعلَّ لكم، وكتب بالقلم، وكتبّ بالقلم)، فإذا اجتمع مِثلان، وعرفنا أن المراد بالمثلين الحرفان من جنسٍ واحد، فإذا اجتمع مثلان في كلمتين يعني الكلمة الأولى مختوم بحرف، والكلمة التالية مبدوءة بنفس هذا الحرف، جاز لك الإدغام يعن يجاز لك الإدغام، وجاز لك عدم الإدغام، كقوله: (جعلَ لكم) يجوز في اللغة وفي القراءة جعلّكم وهذا القرآن يُسمونه الإدغام الكبير إدغام أبي عمرو البصري أنه يُدغم المثلين.

ومثل ذلك لو قلت مثلًا: (كتبَ بالقلم) كتب مختوم بالباء بالقلم مبدوء بالباء، لكن أن تُظهر (كتبَ بالقلم) ولك أن تُدغم كتبْ بالقلم.

لو قلت مثلًا: العلمُ مرفرفٌ هذا مِثلان في كلمتين، لك أن تظهر العلمُ مرفرفٌ، أو تدغم فتقول: العلمْ مُرفرفٌ، كلاهما فصيح وصحيح، وإن كان الأكثر في اللغة الإظهار، إلا أن الإدغام هنا فصيحٌ جائز.

قال في الموضع الثاني لجواز الإدغام: (والمِثلان في آخر مضارعٍ مجزوم، أو فِعل أمر: كمن يرتد، ومن يرتدد، واغضض وغضَّ) المِثلان حرفان من جنسٍ واحد إذا وقعا في آخر مُضارعٍ مجزوم، أو في آخر فِعل أمر، المضارع المجزوم نعرف أن علامة الجزم السكون، والأمر نعرف أنه مبني على السكون، هذا الأصل فيهما، فيجوز لك أن تفُك ما تُدغم، وأن تُدغم كلاهما لغةٌ فصيحة. فإذا فككت قلتَ: (من يرتدد)، وإذا أدغمت قلت: من يرتدَّ) وفي الأمر تقول: اغْضُضْ وإذا أدغمت تقول: غُضَّ. وهكذا.

فالخلاصة أن الإدغام حكمٌ صوتيٌ المراد منه تسهيل النطق بجعل الحرفين حرفًا واحدًا مُشددًا يجب في مواضع، ويجوز في مواضع.

لنختم الدرس إن شاء الله اليوم بالتقاء الساكنين.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

يجب التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الأول أو حذفه في غير مواضع جواز التقائهما.

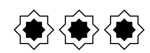
ويجوز التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: عند الوقف نحو: المؤمنون، و﴿العصر﴾.

الثاني: الكلمات المسرودة عند العد دون إعراب: كجيم، دال، ذال.

الثالث: إذا كان الساكن الأول لينًا والثاني مُشددًا. نحو: الضالين، وبيت تميم.

فإذا التقى ساكنان في غير هذه المواضع حُذف الأول إن كان مدًا، نحو: قُلْ، وبِعْ، وتدعون، وحُرك إن كان غير مد كاخرجِ الآن، و﴿قالت الأعراب﴾ ولم يذهب الرجل، ومنكُمُ الخير، ومنَ الله.



قال الشارح وفقه الله:

فالساكنان لا يلتقيان في العربية، إلا في مواضع، سيذكرها المُصَنِّف، فإذا التقى ساكنان في غير هذه المواضع يجب أن نتخلص من التقائهما، ونتخلص من التقائهما بتحريك الأول، أو حذفه، متى نتخلص بتحريك الأول، ومتى نتخلص بحذف الأول؟ سيذكر ذلك المُصَنِّف.

نُريد أن نتعرَّف الآن على المواضع التي يجوز أن يجتمع فيها ساكنان، ثم نعرف كيف نتخلص من التقاء الساكنين في غير هذه المواضع.

قال المُصَنِّف: (ويجوز التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: عند الوقف نحو: المؤمنون، و﴿العصر﴾) نعم إذا وقفت على كلمة قبل آخرها سكون، والوقف كما نعرف يكون بالسكون، فإن هذا سيؤدي إلى التقاء ساكني: (الحمد لله رب العالمين الرْحمن الرحيم) فإذا وقلت قلت: ربِّ العالمين، الياء ساكنة والنون ساكنة. هذا جائز لا إشكال فيه.

الموضع الثاني لالتقاء الساكنين: قال: (الثاني: الكلماتُ المسرودةُ عند العدِّ دون إعراب: كجيم، دال، ذال) هذا يُسمَى العَدِّ. أنت أحيانًا إذا أردت أن تذكر أكثر من شيء إما أن تقصد إلى العطف، تقصد أن تذكر الشيء، ثم تعطف عليه آخر، فحينئذٍ لابد من الإعراب، فتقول: (أكرمتُ محمدًا وخالدًا) يعني أكرمتُ محمدًا وأكرمتُ خالدًا، هذا عطف، وأحيانًا تقصد مجرد العد يعني أن تعد هذه الأشياء عدًا دون أن تعطف بعضها على بعض، كعد حروف الهجاء، ألف باء تاء ثاء جيم حاء، خاء، ما تقدر تعطف لابد أن تعدها عدًا لنا فقط، حينئذٍ لابد أن تُسكن آخرها، لأن الإعراب ما دخلها، فإذا سكَّنت آخرها وكان قبل الآخر ساكن، فهذا سيؤدي إلى التقاء ساكنين، فهذا جائز في العد، كما قلنا في جيم دال ذال راء زاي، وهكذا، أو في عد الأرقام كأن تقول: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة، اثنان التقاء ساكنان. فإذا أردت العَد ما يجوز أن تُعرب لا تقول: واحدٌ اثنان ثلاثةٌ أربعةٌ لا، هذا خطأ، لأنه ما دخلها الإعراب، العد يكون بالسكون واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة هكذا، أو تعد مثلًا ألفاظ العقود، عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، أيضًا يلتقي ساكنان وهكذا. هذا العد.

الموضع الثالث: لالتقاء الساكنين قال: (إذا كان الساكن الأول لينًا، والثاني مُشددًا. نحو: الضالين، وبيت تميم)، نعم يجوز هنا أن يلتقي ساكنان إذا كان الساكن الأول حرف لين، والساكن الثاني حرفٌ مُشدد، ومعلوم أن الحرف المُشدد مبدوء بساكن مثل الضالِّين، فالتقت الألف وهي ساكنة باللام الأولى وهي ساكنة: (الطامَّة الحاقَّة) وهكذا. أو مثلًا: بيت تميم، الياء في بيتْ ساكنة، والتاء في تميم هذا مِثلان في كلمتين يجوز أن تُظهر بيتُ تميمٍ، ويجوز أن تُدغم كما قلنا قبل قليل. فإذا أدغمت التقت الياء ساكنة في بيت بأول هذا الحرف المُشدد مُدغم بيت تميم، أو كقوله: فيه هُدىً، الهاء في (فيه) والهاء في هُدىً يجوز فيه الإظهار والإدغام (فيه هُدىً) وفيه هُدىً، هذا يؤدي إلى التقاء الساكنين، لكنه جائز، لأن الساكن الأول لين، والثاني مُشدد.

إذًا فالتقاء الساكنين جائز في هذه المواضع الثلاثة، فإذا التقى ساكنان في غير هذه المواضع وجب التخلص من التقائهما. قال المُصَنِّف: (فإذا التقى ساكنان في غير هذه المواضع، حُذف الأول إن كان مدًا، نحو: قُلْ، وبِعْ، وتدعون، وحُرك إن كان غير مد كاخْرجِ الآن، و﴿قالتْ الأعْراب﴾ ولم يذهب الرجل، ومنكُمُ الخير، ومنَ الله). نتخلص من التقاء الساكنين بالنظر إلى الساكن الأول، إن كان مدًّا فنحذفه، مثل: قالَ، وفعل الأمر من قالَ قُلْ، معروف أن الأمر يُبنى على سكون آخره، والآخر في قالَ اللام، وقبله حرف ساكن فالتقى ساكنان والساكن مد فنحذفه، فنقول: قُلْ هذا سيأتينا في الإعلال والإبدال، هذا إعلال بالحذف، وكذلك في (باعَ) إذا سكَّنت العين إما لأمرٍ أو سُبق بجازم فسكنت العين، فتحذف الساكن قبلها لالتقاء الساكنين، فتقول: بِعْ أو لم يَبِع، والأصل يبيع، أو تدعون، هذا هو الفعل تدعو، ودخلت عليه واو الجماعة، فلهذا ارتفع بثبوت النون من الأفعال الخمسة، واو الجماعة ضمير ساكن، والفعل تدعو مختوم بواو ساكنة، فالتقى ساكنان فحُذفت واو الفعل تدعون، لكن لو قلت تذهبْ ثم أدخلت واو الجماعة، تُثبت الباء تذهبون ما في التقاء ساكنين، لكن تدعو، ثم واو الجماعة يلتقي ساكنان فتحذف واو الفعل (تدعون).

الساكن المحذوف لالتقاء الساكنين، هنا محذوف في النطق هو محذوف في الكتابة، وقد نحذف حرف المد لالتقاء الساكنين في النطق، لكن يبقى في الكتابة. كقولك مثلًا: (يدعو المسلمُ ربه) فإذا وصلت فيدعو مختوم بواو الساكنة، والمسلم مبدوء بـ(أل)، ثم نحذف همزة الوصل فتكون الكلمة مبدوءة باللام الساكنة فيلتقي ساكنان فنحذف الواو، فنقول: يدْعُل العين بعدها لام المسلم، والواو حُذفت يدعو الْمسلم، لكن حُذفت في النطق دون الكتابة، ومثل ذلك يقضي القاضي يقْضِي القاضي، ومثل ذلك: (وأطيعوا الله) والوصل: وأطيعُ الله) فتحذف الواو وهكذا.

هذا إذا كان مدًا.

وإذا كان الساكن الأول غيرَ مَدْ، فإنه يثبت ولكن يُحرك بحركة، فتحة وإلا ضمة وإلا كسرة؟ الأصل في التخلص من التقاء الساكنين بالكسر: كـ(اخْرُج الآن) اخْرجْ أمر مبني على السكون (الآن) مبدوء بـ(أل) فعند الوصل ستحذف همزة الوصل، ويكون الآن مبدوء بلام ساكنة، فيلتقي ساكنان، فتكسر الجيم من اخْرُج فتقولي: اخرجي الآن اخرجي الآن.

قالتْ الطالبة، قالتِ الطالبةُ، قالتِ الأْعرابُ، لم يذهبْ الرُّجل، لم يذهبِ الْرجلُ، الأصل في التحريك يكون بالكسر.

وقد يُحرك بالضم وجوبًا، قد يُتخلص من التقاء الساكنين بالضم وجوبًا، إذا كان الساكن الأول ميم جمعٍ مُذكر بعد ضميرٍ مضموم، ميم الجمع يعني الميم التي مثلًا في مُنكم، كتابكم، دينكم، الميم ميم جمع، والكاف ضمير، فميم الجمع هذه الأصل فيها أنها ساكنة، كتابكم مُفيد، ربكم مفيد رحيم، فإذا جاءت ميم الجمع الساكنة وبعدها ساكن، فكيف نتخلص من سكونها ننظر للضمير الذي قبله إن كان مضمومًا وجب أن تُضم، يُتخلص من سكونها بالضم، مثل منكم الخير، نقول: منكمُ الخير، ما نقول: منكما أو منكمِ، منكمُ الخير، إليكُمْ نقول: خذوا إليكمُ الرجل، كُتب عليكمُ الصيام، لهمُ البُشْرى.

وقد يُتخلص بالفتح وجوبًا إذا كان الساكن الأول نونَ مِنْ حرف الجر، وبعدها أل، مثل: مِنْ الكتاب، من الكويت، منَ الكويت، مِنْ بعدها أل يُتخلص من ساكنها الأول بالفتح، إذًا فقد يُتخلص بالضم وجوبًا، وقد يُتخلص بالفتح وجوبًا.

وقد يجوز الكسر والضم يجوز أن تتخلص بالكسر أو بالضم في موضعين:

الأول: ميم الجمع إذا سُبقت بمكسور إذا سُبقت بكسرة مثل: بِهم فيهِمْ، ثم جاء بعدها ساكن، مِنْهُم الخير يجب مِنهم الخير، لكن فِيهم الخير، فيهِم الخير يجوز الضم ويجوز الكسر فيهمِ الخير أو فيهمُ الخير. الضم مثل: المسبوق بضم، والكسر إتباعًا عليهمُ الحق، عليهمِ الحق.

ويجوز الكسر والضم أيضًا: إذا كان الحرف الثاني بعدَ الساكن الثاني مضمومًا التقى ساكنان، طيب الساكن الثاني بعده ضمة مثل: اخْرُج لو قلنا مثلًا: قالتْ اخْرُجْ كيف نتخلص من سكون قالتْ لك الضم قالتُ اخْرج. أو الكسر قالتِ اخْرُج، الكسر على الأصل والضم إتباعًا لضم الثاني.

أن اقْتلوا وأنُ اقْتلوا.

إذًا فتخلص بالضم وجوبًا في موضع، وبالفتح وجوبًا في موضع، ويجوز الكسر في موضعين ما سوى ذلك يُتخلص بالكسر.

هذا ما يتعلق بالتقاء الساكنين.

الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فحياكم الله وبياكم في هذا اليوم يوم السبت الرابع والعشرين من المحرم من سنة تسع وثلاثين وأربعمائةٍ والف، ونحن في جامع براكٍ العواجي في دولة الكويت لنعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث وهو الأخير من دروس شرح الصَّرْف الصغير.

انتهينا بحمد الله من شرح القسم الأول والثاني والثالث والرابع.

وبدأنا بالكلام على شرح القسم الخامس: القسم الخامس من الكتاب كان عن الأحكام الصرفية المشتركة بين الاسم والفعل.

ذكر المُصَنِّف أن التصريف المُشترك بين الاسم والفعل فيه أحكام وأبواب.

والذي سيدرسه خمسةُ أبواب: وهي الإمالة، والإدغام، والتقاء الساكنين، وهمزة الوصل، والإعلال، والإبدال.

شرحنا منها الإمالة والإدغام والتقاء الساكنين.

نبدأ اليوم إن شاء الله تعالى بالكلام على همزة الوصل.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللهُ:

همزة الوصل: هي همزةٌ زائدة، يُتوصلُ بها إلى البدء بالساكن كاذْهب.

وهي في الكِتابة تثبتُ على كل حال، ولكنها في النُّطق تُثبت ابتداءً، وتسقط وصلًا كاذْهَب، ويا محمدُ اذْهَب.

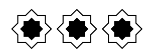
ونُميزُّ بين همزة الوصل وهمزة القطع بوضعِ حرفٍ قبلهما كالواو، فإن نطقنا بالهمزة فهي همزةُ قطع، كـ وأَكرم وأُساعد، وأُذُنٌ.

وإن لم ننطق بالهمزة؛ فهي وصلٌ، نحو: واذْهب، وانْطلق، واسْتخرج.

وهمزةُ الوصل تكون في أل من الحروف كالرجل.

وفي الأمر من الثلاثي كاذهب، وفي الماضي والأمر، والمصدر من الخماسي والسداسي كانطلَقَ، وانطلِقْ، وانطلاقًا، واستخرَج، واستخرِج، واستخراجًا.

وفي عشرة أسماءٍ سماعية، وهي: اسم، وابن، وابنُمٌ، وابنة، وامرأة، واثنان، واثنتان، وايْمُنُ، واستٌ.



قال الشَّارح وفّقه اللّه:

عرف المُصَنِّف همزة الوصل بأنها: (همزةٌ زائدة). فهمزةُ الوصل لا يُمكن أن تكون حرفًا أصليًا، بل لا تكون إلا حرفًا زائدًا، فمهما رأيت همزة وصل، فهي حرفٌ زائد، وهي لا تكون إلا في أول الكلمة، لا تأتي في أثناء الكلمة، ولا في آخر الكلمة.

وظيفتها مهمتها فائدتها النحوية: قال: (يُتوصلُ بها إلى البدء بالساكن). يعني لو تُصور وجود كلمة اسمًا أو فعلًا مبدوء بساكن، والعربية لا تبدأ بساكن، فإن العرب تتخلص من ذلك بجلْب همزة وصلٍ قبل هذا الساكن لكي يتمكنوا بعد ذلك من النطق بالساكن.

مثال ذلك: فعل الأمر من ذهبَ يذْهَب.

عرفنا عندما قسمنا الفعل إلى ماضي ومضارع وأمر أن الأمر يؤخذ قياسًا من المضارع بحذف حرف المُضارعة، فتقول في الأمر من دَحرَج يُدَحرِجُ دَحْرِج. تحذف الياء من يُدحرِج.

ولكن الأمر من ذَهَبَ يذهبُ، يكون بحذف الياء من يذْهبُ، فيكون أول الفعل حينئذٍ الذال الساكن في (يذْهَبُ) فلابد من النطق بها، فنجتلب همزة وصل قبل الذال فنقول: اذْهَب، هذه الهمزة همزة وصل.

وسميت همزة وصل؛ إما لأنها يُتوصل بها إلى النطق بالساكن، وإما؛ لأنها تُنطق في البدء وتسقط في الوصل، فهذا تعريفها، وهذه وظيفتها النحوية.

ثم قال المُصَنِّف: (وهي في الكِتابة تثبتُ على كل حال، ولكنها في النُّطق تُثبت ابتداءً، وتسقط وصلًا كاذْهَب، ويا محمدُ اذْهَب). إذًا بين حكمها الإملائي، وحكمها في النُّطق.

فأما حكمها الإملائي؛ فإنها تثبت على كل حال. يعني لا تسقط في الإملاء، إلا أنها تُرسم دون قطعة. يعني كما يقولون: ألفًا بلا همزة، مع أن كلامه ليس دقيقًا، هي همزة، لكنها تُرسم على صورة ألف بلا همزة، هم يقولون: همزة بلا قطعة، هذا الذي فوق كرأس العين يسمونه قطعة، وإلا الهمزة همزة وصل وهمزة قطع، فهمزة قطع هي التي عليها قطعة، وهمزة وصل هي التي ليست عليها قِطعة، أنتم افهموا المسألة على كل حال.

فلا تسقط همزة الوصل من الكتابة من الإملاء، وأما في النطق، فذكر أنها تثبت في البدء اذْهَب، اسمي محمد، استغفر الله، ولكنها في الوصل تسقط، في الوصل يعني مهما تقدمها شيءٌ من الكلام حرف أو اسم، أو فِعل، فتقول: واذْهب، واسمي، واسْتغفر.

أو تقول: يا محمدُ اذْهب. ما اسْمُك، يا محمد اسْتغفر الله.

ثم ذكر المُصَنِّف لنا ضابطًا نستطيع من خلاله أن نُميز بين همزة الوصل التي تُكتب في أول الكلمة بلا قطعة، وهمزة القطع التي تُكتب بقطعة.

وأول ما نُنبه عليه قبل أن نقرأ هذا الضابط هو التنبيه إلى أن همزة الوصل لا تكون إلا في أول الكلمة، يعني مهما وجدتَ همزة في أثناء الكلمة، أو في آخر الكلمة، فتعرف أنها همزة قطع، لا يُتصور فيها غيرُ ذلك.

أما التي في أول الكلمة فهي التي قد تكون همزة وصل، وقد تكون همزة قطع، فنحتاج إلى التمييز بينهما، وهذا هو الضابط في التمييز بينهما.

قال المُصَنِّف: (ونُميزُّ بين همزة الوصل وهمزة القطع بوضعِ حرفٍ قبلهما كالواو، فإن نطقنا بالهمزة فهي همزةُ قطع، كـ وأَكرم وأُساعد، وأُذُنٌ.

وإن لم ننطق بالهمزة؛ فهي وصلٌ، نحو: واذْهب، وانْطلق، واسْتخرج).

هذا ضابط صوتي سهل لو تمرن عليه الإنسان لحل له كثيرًا من إشكال هذه المسألة، أن تضع قبلَ الكلمة كلمةً أخرى، سواءٌ كانت اسمًا أو فِعلًا، أو حرفًا من الحروف، والمتعارف عليه أنهم يضعون الواو؛ لأنها تدخل على كل الكلمات.

فإذا جاءتك كلمة مبدوءة بهمزة، وتُريد أن تعرف هل هي وصل أو قطع، اجعل قبلها واوًا، كقولك مثلًا: (اسْتغفر الله) تقول: واستغفر الله، هذه همزة وصل.

كذلك قوله: (أطيعوا الله) نقول: و(أطيعوا الله). همزة قطع.

لو قلت: أنا أستغفر الله، إذا جعلت قبلها واوًا تقول: وأستغفر الله. هذه قطع.

لو قلت: اسْتغفار، نقول: واستغفار، هذه وصل.

ولو قلت: اسمي محمد، نقول: واسمي محمد وصل.

ولو قلت: أنفُ محمد، لكنا نقول: وأَنفُ محمد. وهكذا.

فهذا تفريقٌ بنيهما بالضابط، فلو تمرَّنا عليه لحل لنا كثيرًا من الإشكال، لكن الضابط قد لا يُتقنه كثيرٌ من الطلاب، فيحتاج إلى أن يُميز بينهما تمييزًا علميًا، التمييز العلمي: هو أن تعرف مواضع همزة الوصل، ومواضع همزة القطع، وهذا الذي سيذكره المُصَنِّف بعد ذلك.

فيقول: (وهمزةُ الوصل تكون في أل من الحروف كالرجل).

يُريد أن يقول: إن الحروف كل همزاتها همزات قطع، إلا «أل» فإن همزتها همزة وصل، فإذا قلت: «إلا» أو «إلا» أو «أَما» أو «إن» أو «أنَّ» أو «إنْ» أو «أَنْ» أو نحو ذلك من الحروف فكلها همزاتها همزات قطع، إلا أل، تقول: الرجل، والرجل، البيت والبيت. انتهينا من الحروف.

بقيت الأفعال وبقيت الأسماء، والأفعال كما نعرف إما ماضٍ، وإما مضارع، وإما أمر.

سنبدأ بالماضي همزاته همزات قطع أو وصل؟

قال المُصَنِّف في الموضع الثاني: (وفي الأمر من الثلاثي كاذهب).

معنى ذلك: أن الفعل الثلاثي همزاته همزات قطع، إلا الأمر منه، الفعل الثلاثي يأتي ماضيًا ومضارعه وأمره، فكل همزات الثلاثي قطع إلا الأمر، فأنتَ تقول في أكلَ وأخذَ وأمرَ، تقول: وأخذَ وأكلَ وأمرَ، هذه كلها قطع.

الأمر منه همزته وصل، فتقول مثلًا: اذهب، اجلس، اقرأ، واذهب، واجلس، واقرأ.. وهكذا.

إذًا سنقسم الفعل إلى ثلاثي ورباعي وخماسي وسداسي، التقسيم الذي درسناه في أبنية الكلمة، انتهينا من الفعل الثلاثي.

ننتقل الآن إلى الرباعي، الرباعي لن يذكره المُصَنِّف هنا أصلًا، فمعنى ذلك: أن كل همزات الرباعي قطع: أكرم، أقبلَ، أخرج، أدخل، هذه همزاته همزات قطع.

والخُماسي والسداسي يقول فيه المُصَنِّف: (وفي الماضي والأمر من الخماسي والسداسي كانطلَقَ، وانطلِقْ، وانطلاقًا، واستخرَجَ، واستخرِج، واستخراجًا).

إذًا الخماسي والسداسي ماضيه وأمرُهُ ومصدره همزاته همزات وصل.

ماضيه وأمره ومصدره، ققز للمضارع، لأن المضارع همزاته همزات قطع.

المضارع دائمًا همزاته همزات قطع، فتقول مثلًا في (انطلق وانطلق).

وفي الأمر: (وانطلِق). وفي المصدر: (وانطلاق).

أما في المضارع تقول: ينطلق ننطلق، تنطلق، وأنا أنطلِق تقول: وأنطلق همزة قطع.

كذلك في الاستخراج تقول: واستخرجَ، وفي المضارع يستخرج ونستخرج وتستخرج، وأستخرجُ أنا، وفي الأمر واستخرِج، والمصدر واستخرَاج.

ثم أتى ببقية الكلام على الأسماء فقال: (وفي عشرة أسماءٍ سماعية).

نفهم من ذلك أن همزات الأسماء قطع، إلا ما ذُكر هنا، والذي ذُكر هنا عشرة أسماء سماعية ستأتي، وذُكر مصدر الخُماسي ومصدر السداسي، مصدر الخماسي ومصدر السداسي همزاته وصل، وهذه الأسماء العشرة وما سوى ذلك همزاته قطع، مثل: أنف وأُذن.

وهذه الأسماء السماعية التي جاءت عن العرب بهمزة وصل، قال: (اسمٌ، وابنٌ، وابنم) وهي بمعنى ابن، (وابنةٌ، وامرؤٌ، وامرأةٌ، اثنان، واثنتان، وايمٌ) وهي لفظ قسم، تقول: (وايمن) الله لأفعلن كذا وكذا، (واستُن)، وهو اسم مؤخرة الإنسان للذكر والأنثى، هذا معنى اسْتٌ.

أما استعمالها في العامية لغير ذلك فليس مُطابقًا لمعناه في اللغة العربية.

فالخلاصة على ذلك: أن همزات الوصل منحصرة فيما ذُكِر، وبقية الهمزات التي في أول الكلمات ستكون همزات قطع، يعني نعُد همزات القطع كما عددنا همزات الوصل، فنبدأ بالحروف، الحروف كل همزاتها قطع إلا همزة أل، طيب ننتقل إلى الأفعال والأسماء، نأخذ الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي.

الثلاثي كل همزاته همزات قطع إلا أمر الثلاثي.

والرباعي كل همزاته همزات قطع.

والخماسي والسداسي كل همزاته همزات وصل إلا المضارع.

نضيف إلى ذلك بقية الأسماء همزاتها قطع إلا عشرة أسماء سماعية همزاتها وصل.

فأنت تُتقن التفريق بين همزة الوصل والقطع إما بالضابط، وذلك بكثرة التمرين عليه، أو بضوابط مواضع همزات الوصل وهمزات القطع.

فإن قلت: همزة القطع همزةٌ تثبت في الوصل والقطع كغيرها من الحروف حركتها ثابتة، قد تكون مفتوحة، كأنفٍ، وأذهبُ، وقد تكون مضمومة، كأُكرمُ، وقد تكون مكسورة، لكنها طبعًا لا تكن ساكنة؛ لأنه لا يُبدأ بساكن، ولكن السؤال عن حركة همزة الوصل، فهمزة الوصل في وصل الكلام تسقط، يعني تسقط هي وحركتها، فما نحتاج أن نعرف حركتها، لكن لو بدأت بهمزة الوصل ستبدأ بها ساكنة أو متحركة؟ طبعًا ستبدأ بها متحركة، تُحركها بأي حركة، إذًا فالكلام هنا على حركة همزة الوصل إذا بدأت بها.

والجواب: أن همزة الوصل تُفتح في «أل» تقول: اَلرجل، اَلبيتُ، اَلمسجد، فهمزة «أل» مفتوحة على كل حال.

وتُضم إذا كان الحرف الثالث مضمومًا، مثل: اُخرج، واُكتب، وانْطَلِق، ابْنِه للمجهول ستضم الأول، لأن المبني للمجهول تضم الأول وتضم الثالث، فتقول: اُنْطُلِق. كذلك اسْتخرج ستقول في الماضي: اُسْتُخرج، وفيما سوى ذلك يُكسر تقول: اجلِس واذهَب، وانطلِق، وانطَلق، واستخراج، واسم، وابن، واثنان.. وهكذا.

إذًا فالأكثر في همزة الوصل أن تكون مكسورةً إلا أنها تفتح مع «أل» وتُضم إذا كان الحرف الثالث مضمومًا. هذا ما يتعلق بهمزة الوصل.

مداخلة: ذكرت قبل قليل أن همزة الوصل قد تكون بلا قطعة، هنا أل مذكور فوقها قطعة؟

الشيخ: قطعة أو فتحة؟

ننظر «أل» من الحروف سؤال الأخ وجيه، يقول: «أل» من الحروف وضعناها بهمزة قطع، نعم هذه مسألة أخرى، وهي أن الحرف والفعل إذا صار علمين كلمة قد تُستعمل في معناها، مثل: الرجل، البيت، هنا الكلمة استعملت في معناها معرِّفةً اذْهب، اجلِس، استعملت في

معناها فِعل أمر، إلا أن أي كلمة في اللغة العربية قد تنقلها إلى العلمية يعني تسمي بها، يعني تجعلها علمًا اسمًا لمسمىً كمثلًا عندك شركة مثلًا تُريد أن تُسميها انطَلِق، أو مكان، أو ابن، فأردت أن تُسميه بـ«انْطَلَق» فالقاعدة في ذلك: أنك إذا نقلتَ إلى العلمية من الاسم فهمزته تبقى كما هي، لأنك نقلته من اسم إلى اسم، كما لو سميت رجلًا انْطِلاق، أو سميت امرأةً ابتسام، فتبقى همزته وصلًا جاءت ابتسام، لكن لو نقلت إلى العلمية من الفعل والحرف يعني نقلته إلى الاسمية من خارج الاسم من الفعل أو الحرف، فسميته إنْطَلَق تقطع تصير همزة قطع، تقول: جاء إنْطلقَ، رجل اسمه إنْطلقَ. وكذلك «أل» هنا عندما انفردت صارت عَلَمًا على هذا الحرف، فقُطعت همزتها، وبعضهم قد يكتبها بالوصل لكي لا تلتبس على المبتدئين، لكن نحن كتبناها على القاعدة.

مداخلة: في فرق بين اثنان ويوم الاثنين.

الشيخ: يوم الاثنين بهمزة وصل؛ لأنه علمٌ نُقل من اسمٍ، وقطعه خطأ، وهذا قد يقع فيه بعضهم، حتى إن بعض المتأخرين من المعاصرين ذكر ذلك ظنًا منه أن حكم الاسم في العلمية كحكم الفعل والحرف، وهذا ليس بصحيح، ولي في ذلك فتوى في حساب المفتي اللغوي عن أن همزة يوم الاثنين همزة وصل لا قطع.

ننتقل إلى الباب الأخير في هذا القسم وهو الإبدال والإعلال.

وقد ذكرنا من قبل أن هذا الباب هو أهم أبواب النحو، ليس هو الوحيد المُهم، بل هو أهم أبواب النحو، وهناك أبواب أخرى أيضًا مهمة، فلهذا ينبغي على الطالب أن يحرص على فَهمه جيدًا، ونحن سنذكر مبادئه، بحيث أن الطالب يفهم ما معنى الإعلال والإبدال، ويستطيع أن يتعامل معه بعد ذلك، وأن يتوسع.

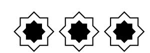
قال المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اعلم غفر الله لي ولك، أن هذا الباب هو أهمُّ أبواب الصَّرْف، وفيه تجتمع أحكام الصَّرْف، وتظهر براعة الصرفي بمعرفة أصول الكلمات، وما اعترى صورتها من تغيير، فالصرفي يَعْرِفُ به حقيقة الكلمات، وأصولها قبل التغيير، وكيف حدث التغيير؟

فالإعلالُ: تغيير أحرفُ آوي إما بطردٍ، كقلب واو القول إلى ألفٍ في قَالَ، وأصله: قَوَلَ، وهمزة في قائل وأصله: قَاوِل.

وإما بتسكينٍ كتسكين الواو فيه يَقولُ: وأصلها: يَقْوُل.

وإما بحذفٍ كحذف الواو من قُل، وأصله: قُول.



قال الشَّارح وفّقه اللّه:

كما تجد في بعض العلوم أنك تعرف مبادئ كثيرة جدًا، حتى تصِل إلى المراد من هذا العلم، وهو معرفة المجاهيل، كما في حساب الرياضيات، لابد أن تعرف جدول الضرب، والجمع، والطرح والقسمة، والضرب، مع أن هذه مبادئ حتى تصِل إلى معرفة المجاهيل، كيف تستخرج مجهولًا، وكيف تستخرج مجهولين، لكن ما تستطيع أن تعرف هذه الأمور الدقيقة، وسرد المجاهيل حتى تعرف هذه المبادئ، فلهذا لابد أن عرف هذه المبادئ، والاستفادة منها كلها سنحتاج إليه في هذا الباب، فلهذا نقول: لا يُمكن أن يكون أحدٌ صرفيًا، حتى يُتقن هذا الباب، فلهذا احرص عليه، وافتح لعقلك فيه مجالًا واسعًا عميقًا، ومرِّنه على قواعده، وخطواته، فهي متشابهة، ومتتابعة، لترى ما لا يراه غيرك من دِقة التصريف وبراعة التعليل، ومعرفةِ المجهول، يعني حاول في هذا الباب دائمًا أن تعتمد على عقلِك أن تعتمد على الفَهم لا تكن حريصًا على الحفظ، هذا يحتاج إلى فَهم، يحتاج إلى أن تُطلق لعقلك العِنان، تحاول ترى كيف الخطوات يجري بعضها خلف بعض، ثم سترى أن أغلب هذه الخطوات متشابهة،

ومكرورة في أغلب الأمثلة التي ستأتي، فأنت إذا عرفتها منذ البداية ستسير في بقية الباب لأن هذه الخطوات متشابهة ومتتابعة.

بدأ المُصَنِّف بتعريف الإعلال، وبتعريف الإبدال، وفي تعريفهما خلاف بين الصرفيين، ولكن هذا التعريف هو المشهور عند جمهور الصرفيين، وفيه يقول المُصَنِّف: (فالإعلالُ: تغيير أحرف آوي). أحرف هذا (آوي) يعني الهمزة والألف والواو، والياء، إذًا فالإعلال إنما يكون في حروف العلة الثلاثة والهمزة، نجمعها في كلمة (آوي).

والتغيير الذي يُصيب هذه الأحرف الأربعة:

- إما نقلبها إلى حرفٌ آخر.
- وإما بنقل -يعني ننتقل الحركة التي عليها إلى الساكن الذي قبلها.
- وإما بحذف -يعني نحذفها من الكلمة.

ولهذا سيقول المُصَنِّف: (فالإعلالُ: تغيير أحرفُ آوي إما بقلبٍ).

مثال ذلك قال: (كقلب واو القول إلى ألفٍ في قَالَ، وأصله: قَوَلَ، وهمزة في قائلٍ وأصله: قَاوِل).

إذا قلنا: القولُ ففاء الكلمة قاف، وعين الكلمة واو، ولام الكلمة لام.

إذًا عرفنا أن العين واو. نأتي بالماضي على فَعَلَ قَالَ بالألف، فنعرف أن الأصل كان قَوَلَ، فَعَلَ، إلا أن الواو في قَوَلَ انقلبت إلى ألف، فنقول: أصابها إعلال، أو اعتلت بقلبها ألفًا.

واسم الفاعل من الثلاثي كما درسنا يكون على وزن فَاعِلْ.

والعين في القول واو، فإذا أتيت به على وزن فَاعِل، فإنك تقول: قَاوِل، إلا أن العرب تقول: قَائل، فعرفنا أنهم قلبوا الواو إلى همزة، فنقول: هذا إعلالٌ بالقلب.

إذًا فتغيير أحرُف آوي، وإعلالها يكون إما بالقلب، وأيضًا قال: (وإما بتسكينٍ كتسكين الواو فيه يَقوُلُ: وأصلها: يَقْوُل). هذا إعلال بالتسكين.

عرفنا أن الماضي من القَول على وزن فَعَلَ قَوَلَ.

وعرفنا في أبنية الفعل الماضي أن فَعَلَ مضارعها: يَفْعُل، أو يَفْعِلُ، أو يَفْعَلُ، ما في مضارع آخر. فكان القياس أن يُقال: قَوَلَ يَقْوُلُ فَعَلَ يَفْعُلُ، مثل كَتبَ يكتُبُ، إلا أنهم في قَوَلَ قالوا: قَالَ، فأعلوه بالقلب، وأما في يَقْوُلُ كيكْتُبُ فأعلوه بالنقل، يعني كلمة (يَقْوُل) الضمة وقعت على الواو على أمها، فحدث ثِقل بسبب ذلك، فنقلوا الضمة إلى الساكن قبلها وهو حرف القاف، وأنتم تفهمون ما معنى ساكن، يعني حرفٌ خالٍ من الحركات السكون ليس بحركة، الحركات ثلاث: ضم، وفتح، وكسر.

والسكون خلو الحرف من الحركات، فلهذا في يَقْوُلُ الضمة انتقلت إلى الكاف بلا مشاكل؛ لأن القاف خالي من الحركات ما في حركة تمنع ذلك.

فالضمة انتقلت إلى القاف تمام، والواو عندما نقلنا الضمة منها، ماذا ستكون؟ ستكون حرفًا خاليًا من الحركات يعني ستكون حرفًا ساكنًا، فصارت الكلمة يَقول، الذي حدث في الكلمة إعلالٌ بالنقل، وبعضهم يقول: إعلالٌ بالنقل والتسكين. بالنقل نقلنا الحركة، والتسكين سكَّنَّا حرف العلة.

إذًا فإعلال أحرف آوي يكون إما بالقلب، وإما بالتسكين، وفي وجه ثالث: للإعلال قال: (وإما بحذفٍ كحذف الواو من قُل، وأصله: قُوْل). وقد يكون إعلالها بحذفها، كالأمر من قالَ يقولُ، وكان الأصل فيه أن يُقال فيه: قُوْل، لما درسنا من أن الأمر يؤخذُ من المضارع بحذف حرف المضارعة، فالمضارع صار يَقُول نحذف الياء، فصارت قُوْل، الياء حذفناها من المضارع لينقلب الفعل إلى فِعل أمر، ولم نأت بهمزة وصل، لم نحتج إليها لأن أول الفعل متحرك، ولماذا سكَّنا اللام، قُوْل، لأن الأمر يُبنى على السكون قُوْل أدى ذلك إلى التقاء ساكنين: الواو، واللام التي سكنت لكون الفعل أمرًا، فحذفنا الواو لالتقاء الساكنين فقالت العرب: قُلْ، الذي حدث في الكلمة إعلالٌ بالحذف.

فالخلاصة أن الإعلال تغييرٌ يُصيب هذه الأحرف الأربعة: الهمزة وحروف العلة حروف آوي، يُصيبها إما بقلبٍ، وإما بتسكينٍ، وإما بحذف. هذا الإعلال.

وأما الإبدال فيقول فيه المُصَنِّف: (والإبدال: جعْلُ حرفٍ مكان حرفٍ مُطلقًا). الإبدال أن تقلب الحرف إلى حرفٍ آخر، يقول مُطلقًا يعني أن هذا القلب غير مُختص بحروف (آوي). كما قد تقلب مثلًا الحرف الياء المُشددة في عليٍ إلى جيم، فقالوا في عليٍ: علجٍ، هذا إبدال، فالإبدال هو مُجرد قلب حرفٍ إلى حرفٍ آخر.

والإعلال: شرحناه قبل قليل. نسأل الأصوليين فنقول: ما العلاقة بين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه، وإلا عموم وخصوص مُطلق، الجواب عموم وخصوص وجهي من وجه، معنى من وجه وجهي يعني يشتركان في أشياء وينفرد كل واحدٍ منهم بشيء، هذا عموم وخصوص وجهي، أو من وجه. فيشتركان في قلب حروف آوي، حروف آوي إذا انقلبت فهو إعلال لأنه حدث في حروف آوي وإبدال؛ لأنه مجرد قلب حرف إلى حرف.

والإعلال ينفرد بتغيير حروف آوي بتسكين أو، بحذف.

والإبدال ينفرد بقلب غير حروف آوي إلى حرف آخر كقلب مثلًا التاء طاءً، بذلك فهمنا الفرق بين الإعلال والإبدال.

المُصَنِّف سيتكلم الآن على الإعلال بالقلب، والإعلال بالتسكين، والإعلال بالحذف، ثم يتكلم أخيرًا على الإبدال.

إذًا سيبدأ بالإعلال بالقلب، ومعنى الإعلال بالقلب يعني قلب حروف آوي بعضها إلى بعض، قلب الواو ياءً، قلب الهمزة ألفًا، قلب الألف ياءً. وهكذا.

فلهذا يقول المُصَنِّف: (الإعلال بالقلب: وهو قلْب أحرف آوي إلى بعضها). نعم هذه الأحرف الأربعة قد ينقلب بعضها إلى بعض، الهمزة قد تنقلب إلى ألف، أو واو أو ياء، وحروف العلة قد تنقلب إلى همزة، الألف قد تنقلب إلى واو، الواو قد تنقلب إلى ياء، الياء

قد تنقلب إلى واو، الواو والياء قد ينقلبان إلى ألف، نأخذها بالترتيب، نبدأ بالهمزة الهمزة متى تنقلب إلى حرف علة ثم العكس حروف العلة متى تنقلب إلى همزة؟ وقبل أن نبدأ بذلك سأذكر ملحوظة مهمة تُساعدنا على معرفة الإعلال، أكثر ما يُفيد في معرفة الإعلال وفهم الإعلال أمران:

الأمر الأول: الأبنية التي درسناها في القسم الأول، أبنية الأسماء والأفعال التي درسناها في القسم الأول، هذه ستفيدك كثيرًا في ضبط هذا الباب، كيف ذلك؟ هذا له تطبيقات كثيرة، من تطبيقاته مثلًا: أننا عرفنا في أبنية الفعل الثلاثي أن الفعل الثلاثي يكون على فَعَلَ وفعِل وفعُل فقط. فإذا قالت العرب قالَ وباعَ وخافَ، وهي في الظاهر ساكنة العين يعني فَعْلَ عرفنا أن فيها إعلالًا لعدم وجود فعْل في أبنية الفِعل الثلاثي.

تطبيقٌ آخر: عرفنا في أبنية الأفعال أن مُضارع الفعل الثلاثي مضارعات الفعل الثلاثي تكون إما على يفْعُل أو يفعِل، أو يَفْعَل، ما في بناء آخر، فإذا أتى فِعل مضارع على غير هذه الأبنية فنعرف أنه قَدْ أصابه إعلال، مثل: يقوْل وزنه الظاهر يَقْوْلُ يَفْعْلُ، يَبِيْعُ يَفِعْلُ، يَخَافُ يَفَعْلُ، هذه الأوزان غير موجودة في المضارع الثلاثي. إذًا نعلم أن فيها إعلالًا. هذا الأمر الأول مما يُفيد كثيرًا في معرفة الإعلال واكتشافه، وهي ضبط أبنية الأسماء والأفعال.

الأمر الثاني مما يُفيد في معرفة الإعلال وضبطه واكتشافه: حَمْل المعتل على الصحيح قياس المعتل على الصحيح، وهذا له تطبيقاتٌ كثيرة، من تطبيقاته مثلًا: أنَّ أفْعَل يعني الثلاثي المزيد بهمزة في أوله، أن أفْعَل من خرجَ أخرَج، كيف تُصرفها؟ أخرَج يُخرِجُ، إخراجًا، هذا فعل صحيح، وهكذا أي فِعل صحيح تقول: أدخَل يُدخِل إدخالًا، أكرم يُكرِمُ إكرامًا، هذا تصريف الفعل الصحيح في أفْعَل.

نأخذ أفْعَلَ من فِعل معتل مثل: قَالَ، هو نفسه أفعل سنأخذها من فِعل ثلاثي قَال نحمله على الصحيح نقيسه على الصحيح فكان القياس أن يُقال مثل: أخْرَج أقْوَلَ، ومثل يَخْرُجُ يَقْوُلُ،

ومثل إِخْرَاج إِقْوَال، لكن العرب لم تقل ذلك، وإنما قالت: بدل أخرجَ أقوَلَ. يُخرِجُ يُقْوِلُ، وإخراج إقْوَال، لكن قالت في أقْوَلَ أقَالَ، وفي يُقوِلُ يُقِيْلُ، وفي إقْوَال إقِالة.

وقالوا في (قَامَ) على القياس تكون مثل أخرج أقْوَمَ قالوا: أقَامَ، ومثل يُخْرِجُ يُقوِمُ قالوا: أقَامَ يُقيمُ، وفي إخْرَاج إقْوام قالوا: إقامة، نعرف أن أقام ويُقيم وإقامة فيه إعلال، لأنه لم يأت مثل الصحيح.

تطبيقٌ آخر على حمْل المعتل على الصحيح: اسم الفاعل، درسنا أنه من الثلاثي على وزن فاعل، وعلى الرباعي يكون على صيغة المضارع مع قلب حرف المضارعة ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر.

إذًا اسم الفاعل من الثلاثي: فاعِل من كَتبَ كاتِب، ومن خَرجَ خارِجْ.

ما اسم الفاعل من قَالَ يقولُ كان القياس قَاوِل فلما قالوا: (قائِل) عرفنا أن فيه إعلالًا.

ومن بَاعَ يبيعُ بايع فلما قالوا: بائِع عرفنا أن فيه إعلالًا.

قامَ يقومُ العين هنا واو. اسم الفاعل من أقَامَ يُقيمُ هذا رباعي أقامَ يُقيمُ فهو مُقيمٌ ياء هو واوي من قامَ يقوم، نقول: الواو انقلبت ياء، وسيأتي تفصيل هذا الإعلال إن شاء الله، لكن ذكرنا أهم طريقتين يُعينان على معرفة الإعلال واكتشافه.

الآن بعد أن عرَّف المُصَنِّف الإعلال بالقلب سيذكر أهم مواضع الإعلال بالقلب فقال: (فالهمزةُ تُقلبُ ألِفًا أو ياءً أو واوًا) يعني أن الهمزة تُقلب حرف عِلة، فالهمزة تُقلبُ ألفًا أو واوًا أو ياءً في مواضع وجوبًا، وسيقول: وفي مواضع جوازًا، فالهمزة قد تُعل وجوبًا، وقد تُعل جوازًا.

إعلالها وجوبًا قال: (كآمن، وأصله: أَأْمَن، وإيمانٌ وأصله إئمانٌ، وأُوَيْدِم، وأصله: أُأَيْدِمٌ).

هنا العلة في القلب باجتماع همزتين في كلمة، فآمنَ هذا أفعل من الأمْن كلمة أمْنٌ كلمة ثلاثية فاؤها همزة ليست ألف، وعينُها ميم، ولامُها نون. يعني مثل خرجَ فاؤها خاء، هات أفْعَل من

خرَجَ سنقول: أخْرَجَ، الهمزة في أخْرَجَ نقول: همزة أفْعَل يعني الهمزة الزائدة في وزن في بناء أفْعَلَ، والهاء في أخْرَجَ هي فاء الكلمة.

نأتي إلى كلمة (أمْنٍ) هات أفْعَلَ من أمْن، سيكون القياس أأْمَنَ مثل أخْرَجَ، اجتمعت همزتان الأولى متحركة والثانية ساكنة. فإذا اجتمعت همزتان وجب التخلص من الثانية إلا في مواضع قليلة.

وكيف يُتخلص من اجتماع الهمزتين الواقعتين في كلمة؟ يُقال: إذا كانت الثانية ساكنة، فتُقلب إلى حرف علة مناسبٍ لحركة ما قبله، وإذا كانت الهمزة الثانية متحركة كلا الهمزتين متحركة فتقلب الثانية واوًا مُطلقًا، فأأْمَن الهمزة الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، نقلب الثانية الساكنة ألفًا، لأن الألف هو المناسب للفتحة، فنقول في أفْعَل من الأمَنْ آمَنَ محمدٌ بالله، ولا يجوز أأْمَن محمدٌ بالله، الذي أصاب الكلمة إعلالٌ بالقلب، قُلبت الهمزة ألِفًا، وهذا إعلالٌ واجب.

والمصدر من أفْعَلَ يُفعل إفْعالًا: إفْعَال، أخرج يُخرج إخراج، وأكرمَ يُكرِم إكرَام.

المصدر من آمنَ يؤمنُ ستقول: إفْعَال هذا الأصل البناء، إفْعَال الهمزة همزة البناء يعني الهمزة الزائدة في البناء، والفاء الحرف الأصلي الأول في أَمْن همزة، فمصدر آمن يؤمن في الأصل إئمان، هذا الأصل المجهول، التقت همزتان: الأولى: مكسورة. والثانية: ساكنة، فوجب قلب الساكنة ياءً لتُناسب الكسرة قبلها فيقولون: إِيْمَان، كلمة أصابها إعلالٌ بالقلب قُلبت الهمزة ياءً.

قال: وأُوَيْدِم، تصغير آدم، آدم حروفها الأصلية الأُدْم يقولون وجه .... أُدْمٌ هذه الكلمة فاؤها حرف الأصلي الأول همزة.

خُذْ أفعَل من الأُدم أفْعَل من أُدْمِن ستقول: أأْدَم هذا الأصل التقت همزتان الثانية ساكنة، والأولى مفتوحة، فيجب أن نقلب الثانية الساكنة ألفًا، فنقول: آدَم، وهذا الذي قالته العرب،

إذاً وزن آدم أفْعَل من الأُدْم. تقول: كيف آدم هذا فاؤه صارت ألف؟ نقول: لا، هذه همزة انقلبت ألفًا.

آدم فَاعل في ألف هنا في اللفظ، وإلا فهي في الوزن أفْعَل.

عرفنا في التصغير أن الحرف الأول يكون مضمومًا فنقول: أُ والحرف الثاني هو فاء الكلمة وهو الهمزة في أُدْم، فنقول: أُأَيدِم، الهمزة الأولى هي همزة أفْعَل الزائدة. والهمزة الثانية: هي فاء الكلمة الحرف الأصلي الأول، أُأَ والياء الساكنة أُأَيْ هذه ياء التصغير التي تدخل في فُعَيْل و فُعَيْعِل و فُعَيْعِيْل.

أُأَيْدِم الدال عين الكلمة، والميم لام الكلمة، فالذي حدث في أُأَيْدِم اجتماع همزتين متحركتين تنقلب الثانية واوًا فيقولون: أُويدم.

كذلك لو أردت أن تجمع آدم على أفَاعِل يعني جمع تكسير على منتهى صيغ الجموع، أفَاعِل ستقول: أَأَدِم الأولى همزة أفاعل، والثانية الفاء يعني الحرف الأصلي الأول، فاجتمع همزتان متحركتان فقلبت الثانية واوًا فقالت العرب: أوادم. هذا كله من القلب الواجب.

ثم قال المُصَنِّف: (وتُقلبُ جوازًا) يعني تُقلب الهمزة إلى حرف علة جوازًا.

وتُقلبُ جوازًا في مواضع كفأسٌ وفاسٌ وذئبٌ وذيبٌ، ومؤمنٌ، وم‍ومنٌ، قلب الهمزة جوازًا إذا سكنت بعدَ حرفٍ صحيح غير الهمزة، الهمزة إذا سكنت وقبلها حرف صحيح غير الهمزة ففيها لغتان مشهورتان عند العرب التحقيق والتخفيف.

فيقولون مثلًا في كأسٍ كأسٌ وكاسٌ، فالتحقيق لغة التميميين، والتخفيف لغة الحجازيين.

وقالوا في ذِئبٍ وبِئرٍ، ذِيب وبِير، وقالوا في مؤمن، وسُئلٍ مومِن وسُول. فهذه لغتان فصيحتان معروفتان عند العرب حتى قيل إن القرآن الكريم نزل بلغة قُريش إلا في الهمز، فأكثر القراءات جاءت بالتحقيق والتخفيف موجود في القراءات. هذا ما يتعلق بإعلال الهمزة بقلبها إلى حرف عِلة.

الآن نأخذ **العكس**: عكس ذلك قلب حروف العلة إلى همزة، وفي ذلك يقول المُصَنِّف: (والألف والياء والواو تُقلبُ همزةً، كسماءٌ أصلها سماوٌ، وقائمٌ أصلها قاوِمٌ، وصحائف أصله: صحايف، ورسائل: أصله بألفين) باجتماع الساكنين.

فسماءٌ هذه مأخوذة من الفعل سما يسمو، سماءٌ على وزن فَعَالٌ من سَمَا يَسْمُو. قياسه سَمَاوٌ، والقاعدة الإعلالية تقول: إذا تطرَّفت حروف العلة بعد ألف زائدة قُلبت همزة، فقلبوا الواو همزة فقالوا: سَماءٌ قلب واجب.

نأخذ فِعَال من بنى يبني، بنايٌ تطرَّفت الياء بعد ألف زائدة فقُلبت همزة بناءٌ.

وفِعَال من كسا يكْسُو كساوٌ، ثم قُلبت الواو همزة كساءٌ.. وهكذا قاعدة مضطردة. كلما تطرَّفت حروف العلة بعد ألف زائدة تُقلب همزة.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقَائِمْ) كذلك اسم الفاعل من الثلاثي المعتل العين، مثل قَامَ قالَ وصامَ وباعَ. إذا أخذت منه اسم الفاعل ستقلب حرف العلة إلى همزة، فاسم الفاعل من قَامَ يقومُ العين واو، قياسُهُ قَاوِمٌ ثم قلبت العرب الواو همزة قائمٌ، ومن بَاعَ يبيع العين ياء قياسُهُ بايعٌ، ولكن العرب قالت: بائِعٌ. وهامَ يَهِيْمُ العين ياء فقياس اسم الفاعل هَايِمٌ، ولكن العرب تقول: هَائِمٌ.. وهكذا.

فالقاعدة الإعلالية تقول: اسمُ الفاعل من الثلاثي المُعتل العين يكون بإعلال حروف العلة، أو بإعلال العين إلى همزة.

قال: (وكصحائف وأصله صحايِف) صحائف جمع: صحيفة على وزن فَعِيْلَة، الحروف الأصلية الصاد والحاء والفاء، والياء في صحيفة حرف مد زائد.

نجمع قياسُ الجمع أن يُقال: صحايِف لأن الموجود في المفرد يَاء لا همزة، فكان القياس أن تنتقل في الجمع فيُقال في صحيفة: (صَحَايف) لكن القاعدة أن حرف العلة بعد ألف فَعائِل تُقلبُ همزة فيُقال: صَحائف لا صحايف، وسفينة وسفائن، وكبيرة وكبائر. وهكذا سواءٌ كان

حرف العلة ياءً كصحيفةٍ وصحائف، أو كان واوًا كعجوز، والجمع في القياس عَجاوِز، ولكن العرب قالت: (عَجائز) بالإعلال.

أو كان حرف العلة ألِف كـ«رسالة» فكان القياس أن يكون بألفين ألف فَعائِل، ثم بعدها ألف رسالة لكن العرب قلبوا الألف همزة فقالوا: (رَسائل) وهكذا. إذًا فحروف العلة انقلبت همزةً في هذه المواضع فنقول: اعتلَّت بقلبها همزة.

انتهينا الآن من الهمزة، سواءٌ قلب الهمزة لحرف علة، أو قلب حرف العلة إلى همزة، انتهينا من الهمزة.

بقي الآن حروف العلة، انقلابها إلى بعضها.

قال المُصَنِّف: (والألف تُقلبُ ياءً: كمصباحٍ ومصابيح، وغزالٍ وغُزيِّل).

الألف تُقلب ياءً كمصباح هذا خماسي قبل آخره ألف، نجمعه جمع تكسير قالوا: مصابيح على وزن مَفَاعِيل. كان القياس أن يُقال: (مَصَا ثم باء مكسورة، لأن الباء هي عين الكلمة من صَبَحَ صُبْح ثم ألف مِصْبَاح مَفَاعِ عين مكسورة ثم الألف ألف مصباح. لكن الذي حدث أن الألف هنا وقعت بعدَ كسرة، فقُلبت ياءً، لأن الألف يجب أن تكون ساكنة وما قبلها يكون مفتوحًا. فقالت العرب: (مَصَابِيْح) وكذلك في غَزال إذا صغَّرناها نُصغرها على فُعَيْعِلْ لأنه رُباعي. صغر غزال على فُعَيْعِلْ سنأتي بالغين فَاءً وبالزاي عينًا، فُعَيْ ثم نأتي بياء التصغير وياء التصغير ساء ساكنة، بعد ياء التصغير تأتي الألف فالألف هنا وقعت بعد ياء التصغير، وياء التصغير ياءٌ ساكنة، والياء الساكنة لها حكم الكسر، كما أن الألف لا تُسبق بسكون، والذي حدث قلبنا الألف ياءً، لأن الياء الساكنة في حكم الكسرة، فلما قلبنا الألف ياءً، وقبلها ياء التصغير الساكنة، اجتمعت ياءان من جنسٍ واحد الأولى: ساكنة، فأُدغمت في بعضهما، فقيل: غُزِّيْلٌ مثل ذلك كتاب، لو صغرته على فُعَيْعِلْ لقلت: كُتيِّبٌ، الأصل كُتَيْ ثم ألف ثم

باء، لكن الألف وقعت بعد الياء الساكنة فقُلبت الألف إلى ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء، فقيل: كُتيِّبٌ.

ثم قال المُصَنِّف: (والألف تُقلبُ واوًاك بَايع وبويع وشاعرٌ وشُويعرٌ). إعلال الألف بقلبها واوًا مثل: بَايَعَ، هذا فِعل ماضي ابنه للمجهول البناء للمجهول لابد يكون بضم الأول نضم الباء فتقع الألف حينئذٍ بعد حرفٍ مضموم، والألف لا تقبل قبلها إلا الفتحة، نقلب الألف إلى واو لتناسب الضمة، فنقول: (بُوْيِعَ) أُعلت الألف بقلبها واوًا.

وكذلك في (شَاعِر) سنصغره على فُعَيْعِلْ؛ لأنه رُباعي، فنضم الشين، فـُ فتقع ألف شاعر بعد الضم، فتنقلب إلى واو لتُناسب الضمة شُوَيْعِر. كما رأيتم أغلب القواعد مكرورة متشابهة، وقعت الألف بعد ضمة فتنقلب لتناسب، تأتي بعد قليل رُبما الواو الساكنة تقع بعد كسرة فتقلب ياء.. وهكذا.

ثم قال المُصَنِّف: (والياءُ تُقلبُ واوًا كمُوقِنٌ من اليقين، وطُوبى من الطِّيبة).

مُوقِن هذا من اليقين، اليقين يقينٌ على وزن فَعِيل يقين فاؤه ياء، والعين قَاف والياء زائدة، واللام نون يقينٌ.

هات أفْعَل من اليقين أيْقَن على القياس ما في إشكال.

المضارع من أيْقَنَ هذا رباعي، ودرسنا في حرف المضارعة أنه يكون مفتوحًا في الثلاثي والخماسي والسداسي، ويُضم في الرباعي، فنأتي بمضارع أيقنَ سنضم الحرف الأول فنقول: يُيْقِن، هذا القياس، فوقعت الياء الساكنة بعد ضمة، فالذي حدث قلبوا الياء واوًا للمناسبة يوقِن واضع أن العلة صوتية هنا، العلة في كل ذلك صوتية لدفع الثقل، إما صوتية لدفع الثقل، أو لاجتماع ساكنين.

وكذلك أُوْقِن، وتُوْقِن ونوقِن. ثم نأتي باسم الفاعل من أفْعَلَ يُفعِل فهو مُفْعِل، اسم الفاعل من أيقن يوقنُ موقِن أصله مُفْ الفاء في اليقين ياء، إذًا فالأصل مويقن، فقلبت الياء الساكنة واوًا

لتناسب الضمة فقالت العرب: مُوقِن، وكذلك طُوبى هذه مأخوذة من الطيبة طابَ يطيبُ طِيبةً، طِيْبَة يعني أن الفاء طاء والعين ياء طِيبة، فلهذا القياس أن يُقال في فُعْلًا من الطيبة أن يُقال: طُيْبَ، فوقعت الياء الساكنة بعد ضمة فقلبت واوًا للمناسبة فقالت العرب: طُوْبى.

ثم قال المُصَنِّف: (والواو تُقلب ياءً). قلب الواو ياءً كثير.

من أمثلة ذلك ما ذكره المُصَنِّف فقال: (كرضي من الرضوان، والداعي من دعا يدعو، وميزانٌ من الوزن، وملهيان، وملهيات من له يلهو).

قولهم: رضيَ هذا من الرضوان رِضْوَان الألف والنون زائدتان.

وأما الفاء في رِضوان الفاء راء، والعين ضاد، واللام واو رِضْوَان.

الفعل الماضي من الرِّضوان على فَعِل كان القياس أن يُقال: رَضِوَ، لكن العرب قالت: رَضِيَ فقلبت الواو ياءً للقاعدة الإعلالية التي تقول: الواو إذا تطرَّفت بعد كسر تُقلب ياءً أي واو متطرفة بعد كسر تُقلب ياءً مثل: رَضِيَ، وكذلك مثل الداعي، الداعي من دعا يدعو، فاللام واو، فكان قياس اسم الفاعل من دعا يدعوْ أن يُقال الدَّاعِوْ الفاعِل من دعا يدعو، لكن الواو تطرَّفت بعد كسر فأُعلت بقلبها ياءً فقيل: الداعي.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومثل ميزان) يعني كلمة ميزان، هذه مأخوذة من الوزن من وزَنَ، وزَنَ، فاء الكلمة في وَزَنَ واو.

نأخذُ مِفْعَال من الوزن اسم آلة الوزن، مِفْعَال الميم هذه زائدة في بناء مِفْعَال والحرف الثاني مِفْ هذه فاء الكلمة، فكان القياس في أخذ مِفْعَال من الوزن أن يُقال: مِوْزَان، إلا أن الواو هنا وقعت ساكنة بعد كسر فقُلبت ياءً، فقيل: ميزان.

وكذلك كلمة وقْتٌ فاء الكلمة واو، خُذْ مِفْعَال من الوقَت كان القياس أن يُقال: مِوْقَات، ولكن العرب قالت: مِيْقَات، قلبت الواو ياءً لأنها سكنت بعد كسر.

قال: (ومَلْهيان وملهياتٌ) مَلْهَى هذه مَفْعَل من لها يلهُوْ، فاللام في لهى يلهو واو، فكان القياس عندما تُثني أو تجمع أن تُعيد الألف إلى أصلها فتقول: مَلهوَان أو ملهوات، إلا أن العرب لا تُعيد الألف إلى أصلها إلا في الثلاثي، ففي الثلاثي تُعيد الألف إلى أصله في عصا تقول: عصوات، لكن الألف إذا لم تقع ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة، فإنها تقلبها ياءً، فتقول في مرمى مرميات، وهذا أصلها ياء، لكن في ملْهَى تقول أيضًا ملهيات، لأن الألف رابعة، فهذا أيضًا من مواضع إعلال الواو ياءً.

ثم قال أخيرًا: (والياء والواو يُقلبان ألفًا كقام وباعَ من يقوم ويبيع، وملهىً ومسعىً من لهى يلهو ويسعى سعيًا). فالياء والواو كلاهما يُقلبان ألفًا في قاعدةٍ إعلاليةٍ مشهورة، وأمثلتها كثيرةٌ جدًا في اللغة، وذكرناها من قبل تقول إذا تحركت الواو والياء، وانفتح ما قبلهما فإنهما يُقلبان ألفًا، إذا تحركتا يعني بأي حركة فتحة ضمة كسرة، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما يجب أن يكون الذي قبله مفتوحًا لا مكسورًا ولا مضمومًا، فإنهما يُقلبان ألفًا من تطبيقات هذه القاعدة وتطبيقاتها كثيرة جدًا مثل: قامَ هذه من يَقُوْم فالعين واو، فكان القياس أن يُقال: قَوَمَ إلا أن العرب قلبت الواو ألفًا لتحركها بعد فتح، وكذلك في صامَ يصومُ الأصل صَوَمَ، وفي قَالَ يَقُولُ الأصل قَوَلَ، وكذلك في بَاعَ الأصل ياء لقولهم: يبيعُ إذًا فكان الأصل بَايَعَ إلا أن العرب قالت: بَاعَ فقلبت الياء ألفًا لتحركها بعد فتح، وكذلك في هابَ كأن الأصل أن الألف ياء، والدليل هابَ يهابُ فانكشف الأصل، هذا المصدر هاب يهابُ هيبةً، جاء الأصل، ثم قُلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وخافَ كذلك أصل الألف في خافَ واو، لقولهم: خَوْف خافَ يخاف ما انكشف، لكن خَوْف بين أن الأصل واو، ثم انقلبت الواو ألفًا.

كذلك مِنْ تطبيقاتها: (مَلْهى ومسعى) اسم المكان واسم الزمان من الثلاثي الناقص، فمَلْهَى من لَهَى يَلْهُوْ، فكان الأصل أن يُقال: ملْهَوُن، لكن الواو تحركت بعد فتح فقُلبت ألفًا فقيل: مَلْهى. وكذلك في مسعى من سعى يسعى سعيًا فالأصل مَسْعيٌ، ثم قُلبت الياء ألفًا للقاعدة.

ومَفْعَل من رمى يرمي مَرْمَى، والأصل مرميٌ، نعم.

ومُستشفى مُستفعل من استشفى يستشفي كان الأصل مُسْتشفيٌ، ثم قُلبت اياء ألفًا فصارت مُسْتشفى وهكذا، كل هذه تطبيقات لهذه القاعدة.

وكذلك في دَعَا الأصل دعَوَ لقولهم: يدْعُو ثم قُلبت الواو ألفِا دَعا.

وكذلك في هَدَى الأصل هَدَيَ، ثم قُلبت الياء ألفًا بقولهم: يَهدِي.. وهكذا.

فتطبيقات هذه القاعدة كثيرةٌ جدًا.

وكذلك في كلمة (بَابٌ) الألف أصلها الواو لقوله في جمع التكسير أبواب، إذًا الأصل بَوَبٌ، ثم قُلبت الواو ألفًا.

وكذلك نَار الأصل نَوَرٌ لقولهم: نَوْر ثم قُلبت الواو أَلِفًا.

وكذلك نَاب أصل الألف ياء لقولهم في التكسير: أَنْيَاب إذًا الأصل نَيَبٌ، ثم قُلبت الياء أَلِفًا، وهكذا. فتطبيقاتها كثيرةٌ جدًا، وقد ذكرنا في الميزان الصرفي قاعدةً لذلك تقول: إن الألف في الثلاثي القابل للتصريف منقلبةٌ عن واو متحركة أو ياء متحركة، وشرحنا ذلك، فبهذا ينتهي كلام المُصَنِّف على الإعلال بالقلب، لننتقل بعد ذلك إلى الإعلال بالتسكين.

الإعلال بالتسكين عرفه المُصَنِّف فقال: (هو تسكين أحرف العلة بنقل حركتها إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، وقلبها إلى حرف علةٍ يُناسب الحركة المنقولة كقالَ أصله يقْوُلُ) إذًا فالإعلال بالتسكين كما قال المُصَنِّف: (هو تسكين أحرف العلة) كيف نُسكِّن أحرف العلة؟ قال: بنقل حركتها إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، ثم قد يتبع ذلك النقل بحرف العلة إلى حرف علةٍ آخر يُناسب هذه الحركة، وقد لا نحتاج إلى ذلك، مثال ذلك: يَقُوْمُ أو يَقُوْلُ

هذا مضارع قَالَ، فكان القياس فيه أن يكون مثل كَتَبَ يكتب فيُقال: قَوَلَ يَقْوُلُ، أما قَوَلَ، فأُعِل بقلب الواو ألفًا، وأما يَقْولُ فأُعِل بنقل ضمة حرف العلة الواو إلى الساكن قبلها القاف يَقْ وتسكين حرف العلة هو أصلًا سيسكن على كل حال لأن حركته نُقلت.

هنا سيبقى حرف الواو كما هو دون القلب لأن الواو تناسب الضمة، فنقول: يَقُولُ.

وأما أفْعَل من قَامَ فهو في القياس أَقْوَمَ.

هنا سننقل حركة الواو سَنُعِل الواو بنقل حركتها إلى الساكن قبلها، ننقل الفتحة من الواو إلى القاف، فسنقول: أَقَوْ، ثم وقعت الواو الساكنة بعد فتحة نقلبها حينئذٍ إلى ألف لمناسبة الفتحة فنقول: أقَامَ يعني هنا أعللناها بالتسكين، وأعللناها بالقلب، المضارع من أقامَ كان القياس أن يقول مثل أخرجَ يُخرِجُ أقْومَ يُقْوِمَ، فقالوا: أقام أعلوها بالتسكين والقلب.

ويُقْوِمُ أيضًا سننقل كسرة الواو إلى القاف، فصارت نُقِ. والواو نُقِوُ فوقعت الواو بعد الكسرة فنقلب الواو إلى ياء، فصارت نُقِيْمُ يعني أن الواو هنا أُعلت بالتسكين، ثم أُعلت بالقلب.

فهذا معنى الإعلال بالتسكين.

قال المُصَنِّف: (ومن مواضعه:

الأول: المضارع المعتل العين. كيقوم أصله: يَقْوُمُ، ويُقيمُ، أصله: يُقْوِمُ).

شرحنا ذلك نبني يُقيمُ للمجهول كان الأصل أن نقول مثل: يُخرِجُ وبناؤه للمجهول يُخرَجُ.

كذلك كان القياس هنا يُقْوِمُ وقياسُه للمجهول يُقْوَمُ، فقالوا في المبني للمعلوم: يُقيم، وفي المبني للمجهول يُقْوَم ننقل الفتحة من الواو إلى القاف، ثم نقلب الواو إلى ألف لمناسبة الفتح فنقول: يُقَامُ أُعلت بالتسكين والقلب، كذلك مثلًا لو قُلْنا في بَاعَ، ويَبِيْعُ، الأصل بَيَعُ يَبْيعُ بَيَعَ أُعلت بالقلب بَاعَ. ويَبْيعُ ننقل الكسرة من الياء إلى الباء، فنقول: يَبِيْعُ هكذا قالت العرب إعلالها بنقل الحركة فقط.

ابنِ يَبيع للمجهول كان القياس يبْيعُ ويُبيعُ، لكن يُبيَعُ ننقل الحركة من الياء إلى الباء، ثم نقلب الياء إلى الفًا لتناسب الفتحة فنقول: يُبَاعُ. وهكذا.

الموضع الثاني للإعلال بالتسكين قال: (ومَفْعَلُ من المعتل العين) عندكم مَفْعل هنا غير مشكولة يعني كل الحركات أيًا كانت حركاتها مَفْعل أو مُفْعِل أو مُفعَل من المعتل العين، معتل العين يعني مثل قَامَ أو صامَ أو نامَ، أو قَالَ فِعل معتل العين، نأخذ مُفْعَل من قامَ اجعل قامَ الذي هو قَوَمَ على مَفْعَل، فكان القياس أن يُقال: مَقْوَم، سَنُعِله بالتسكين سننقل فتحة الواو إلى القاف مَقَا ثم نقلب الواو ألفًا لتناسب الفتحة فنقول: مَقامًا.

نأخذ مُفْعَل، سنقول في مُفْعَل: مُقْوَم، سيحدث لها ننقل الفتحة إلى القاف، ونقلب الواو ألفًا فنقول: مُقَام أقام زيدٌ مُقَامًا، مَفعل من النور مَنْوَر، ثم نُعِل بنقل الفتحة إلى النون وقلب الواو ألفًا فنقول: مَنَار، وكذلك مَنَارة هي مؤنث مَنار، أصل منارة مَنْوَرة، ثم إن فتحة الواو نُقلت إلى النون، فقُلبت الواو ألِفًا، فصارت مَنَارة.

قال المُصَنِّف في الموضع الثالث من مواضع الإعلال بالتسكين الثالث: (وإِفْعَال، واستفعال مصدرين معتلي العين، كأقامَ إقامةً، أصله أقْوَمَ إقْوَامًا، واستقامَ استقامةً، أصلُهُ: اسْتَقْوَمَ استقوامًا).

إفْعَال واستفعال هذا مصدر معتلي العين، فإفْعَال هذا مصدر أفْعَلَ إِفْعَالًا، أكرمَ إكرامًا، أخرج إخراجًا، فإذا أخذت أفْعَل من مُعتل العين كقَام، فالقياس كما عرفنا أن يُقال: أقْوَمَ يُقْوِمُ إِقْوَامًا.

أَقْوَمَ صارت أَقَامَ، ويُقْوِمُ صارت يُقِيْمُ، وإقْوَام فتحة الواو إقْوَا سننقلها للقاف، ثم إن الواو ستقلب ألفًا، وبعدها ألف إفْعَال الواو التي هي العين في قامَ يقومُ إفْعَال، العين الواو انقلبت إلى ألف، وبعدها ألف إفْعَال الذي حدث اجتمع ساكنان الذي حدث حذفنا الألف الأولى لالتقاء الساكنين، فعوَّضت العرب عن هذا المحذوف بتاء مربوطة في آخر الكلمة فقالوا في

إعلال إقْوَام إقامة، أصل إِقامة إقْوَام، فتحة الواو نُقِلت إلى القاف صار إِقَا، والواو قُلِبَت ألف إِقَا، فوقعت بعدها ألف إِفْعَال، فحذفت الأولى اللساكنين فَصارت إِقَام، ثم عِوَّض عن المحذوف بتاء مربوطة فصارت إقِامة.

وكذلك أفْعَل من قَال تقول: أَقَالَ يُقيلُ إِقالةً، والأصل أقْوَلَ يُقْوِلُ إقْوالًا.

الدرس الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فكنا قد توقفنا في أثناء الكلام عن الإعلال والإبدال، فبعد أن عرَّف المُصَنِّف الإعلال والإبدال بدا بالكلام على الإعلال بالقلب، وانتهينا من شرح كلامه.

ثم انتقل إلى الإعلال بالتسكين.

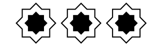
وعرَّفه، وذكر أهم مواضعه، فالموضع الأول: مُضارعُ معتل العين.

والموضع الثاني: مَفْعَل، أو مُفْعِل، أو مُفْعَل من معتل العين.

والموضع الثالث: إفْعَال واسْتِفْعال من معتل العين. وهذه المواضع شرحناها بقي الموضع الرابع.

قال المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

الموضع الرابع من الإعلال بالتسكين: ومفعولٌ من الثلاثي المعتل العين، كمَقُول، أصله: مَقْوُولٌ، ومَبِيْعٌ، أصله: مَبْيُوعٌ.



قال الشارح وفقه الله:

الموضع الرابع: مفعول معتل العين يعني اسم المفعول من معتل العين، اسم المفعول كما درسنا صياغته من قبل يكون من الثلاثي على وزن مَفْعُول كقولك: ضُرِبَ فهو مضروب، وشُرِبَ فهو مشروب. فإذا صيغ من معتل العين كقَال أو قَام، أو بَاع، أو صَام، أو نحو ذلك، فيحدث فيه إعلال، فننظر إلى قياسه والإعلال الذي أصابه.

فاسم المفعول من قَال يكون على مَفْعُول فقياسه مَقْوُوُل الضمة هنا وقعت على الواو، فتُعل بنقلها فننقل الضمة من الواو إلى الساكن قبلها وهو القاف، فتسكن الواو فيُقال: مَقُوْ. فالواو التي هي مَفْعُو سكنت، لأن ضمتها نُقلت إلى الساكن قبلها، فيقع بعدها واو مَفْعول، مفْعُول.

نُعيد: اسم المفعول من قَالَ يَقُولُ سيكون اسم مَفْعُول من معتل العين، واعتلاله في قَالَ يَقُوْل سيكون من حرف الواو، لأن عين الفعل واو، فنصوغه قياسًا على مَفْعُول فيكون مَقْوُوُل الميم ميم مَفْعُول، والقاف مَقْ هذه فاء الكلمة الحرف الأصلي الأول، مَقْوُول والواو المضمومة هذه عين الكلمة الحرف الأصلي الثاني الواو في يَقُوْل، والواو الثانية مَقْوُوُل هذه الواو الزائدة من مَفْعُول، ثم اللام لام الكلمة الحرف الأصلي الثالث، فالإعلال الذي يُصيبها أن الضمة التي على الواو مَقْوُو الضمة سننقلها إلى القاف، فستكون القاف مضمومة والواو بعدها ساكنة مَقُوْل، ثم يأتي واو مَفْعُول فتجتمع واوان ساكنتان:

الواو الأولى: عين الكلمة التي نقلنا ضمتها.

والواو الثانية: واو مَفْعُول التقى عندنا ساكنان نتخلص على القياس بحذف الساكن الأول قيل الأول وقيل : الثاني المهم نتخلص من التقاء الساكنين بالحذف، فتبقى الكلمة على واو ساكنةٍ واحدة فيُقال: (مَقُوْلٌ) فـ (مَقُوْلٌ) أصابها من إعلال بالتسكين، وإعلالٌ بالحذف، خلاص النقل تبع التسكين، التسكين يعني أن ننقل الحركة فيسكن الحرف هو تسكين ونقل، أي تسكين نقل، فمَقُوْل فيها إعلالان: تسكين، وحذف.

وكذلك اسم المفعول من بَاعَ يبيع العين هنا ياء، فالقياس أن يُقال في مَفْعوْل من بَاعَ يَبِيْع مَبْيُوْع الميم ميم مَفْعُول، والباء فاء الكلمة، والياء عين الكلمة، والواو واو مَفْعُول، يعني الواو التي زِيدت في مَفْعُول.

ستعتل الكلمة بالنقل يعني سننقل ضمة الياء يُوْع إلى الباء، فتسكن الياء فتكون الكلمة مَبُيْ فتسكن الياء التي عين الكلمة، وبعدها واو مَفْعُول الساكنة فيجتمع ساكنان، فيحذف أحدهما، الذي حُذِف قيل: الواو، وقيل: الياء، لكن هذا من مُرجحات أن المحذوف الثاني الواو، فحذفنا الواو فبقيت الياء الساكنة فصارت الكلمة مَبُيْعٌ الكلمة فيها ثِقل، فَقُلِبت الضمة كسرةً لموافقة الياء فقيل: مَبِيْعٌ، فالإعلال الذي حدث في الكلمة إعلال بالتسكين، وإعلال بالحذف، وكذلك بقلب الحركة لموافقة الياء، وكذلك مَفْعُول من كل معتل العين.

لو أخذت اسم مَفْعُول من صَامَ يَصُوْمُ فالقياس مَصْوُوْمٌ، ثم تصير مَصُوْم.

اسم المفعول من هَابَ يَهِيب مَهْيوب، ثم تكون بعد الإعلال مَهِيْبٌ.. وهكذا. فهذا هو الإعلال بالتسكين.

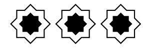
لننتقل إلى النوع الثالث وهو الأخير من أنواع الإعلال: وهو الإعلال بالحذف.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

الإعلال بالحذف: هو حذف حرفٍ من أحرُف آوي من الكلمة لعلةٍ صرفية.

ومن مواضعه: حذف الهمزة من مضارع أفْعَلْ، ووصفِهِ المبدوء بميم، كأكرَمَ، يُكرِمُ، وتُكرِمُ، وأكرِمُ، ونُكرِمُ، ومُكرِمٌ، ومُكرَمٌ.

الثاني: حذف فاء المثال الواوي من مُضارعه وأمره، كوقف يقف قفِ.



قال الشارح وفقه اللّه:

قوله: (الإعلال بالحذف: هو حذف حرفٍ من أحرُف آوي من الكلمة لعلةٍ صرفية). هناك بعض العلل الصرفية تستوجب حذف حرف من حروف العلة، كما ذكرنا من قبل أن اجتماع الساكنين قد يوجب حذف حرف العلة السابق، هذه تُسمى علة صرفية.

قال: (**ومن مواضعه**: حذف الهمزة من مضارع أفْعَلْ، ووصفِهِ المبدوء بميم، كأكرَمَ، يُكرِمُ، وتُكرِمُ، وأكرِمُ، ونُكرِمُ، ومُكرِمٌ، ومُكرَمٌ).

أفْعَل يعني الثلاثي المزيد بهمزة في أوله، فلما زِيدت همزة في أوله صار رُباعيًا، وقياس الرُّباعي كما في فَعْلَلَ دحرَجَ بعثَرَ زلزلَ أن يُقال في ماضيه: فعْلَلَ. وفي مُضارعه يُفَعْلِلُ، وفي اسم الفاعل من فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ مُفَعْلِلْ، واسم المفعول مُفَعْلَل كما تقول: دحرجَ يُدحرِجُ مُدَحْرِجٌ ومُدحرَج، وبعثر يُبعثِر مُبَعْثِرٌ ومبَعْثَر.. وهكذا. كان هذا القياس في الرباعي حتى في فعَّل ثلاثي مزيد بالتضعيف يبقى على هذا القياس، تقول: علَّم يُعلِّمُ فهو مُعلِّم ومُعلَّم، وكذلك فَاعَل الثلاثي المزيد بألف تقول: خاصمَ يُخاصِمُ مخاصِمْ ومُخاصم.

أما الثلاثي المزيد بهمزة مثل: أكرمَ أدْخَل أخرَجَ، أقْبَل، فماضيه على وزن أفْعَلَ، تقول: أكرَمَ وقياس مضارعه أن يكون على يُفَعِلُ فنقول في مضارع أكرم على القياس يؤكرِم يُدحرِجُ

يُؤكْرِمُ المبدوء بالياء، والمبدوء بالتاء تُؤكْرِمُ والمبدوء بالنون يُؤكْرِمُ، والمبدوء بهمزة المتكلم أُؤكرِمُ.

واسم الفاعل كان قياسه أن يُقال فيه: مُفَعْلِل مُدحْرِج، فنقول فيه من أكرمَ مؤكْرِم، واسم المفعول مُفَعْلَل مُدحْرَج يُقال فيه: مؤكْرَم إلا أن الفاء من مُضارع أكرَم، ومن وصفه المبدوء بالميم يعني اسم الفاعل اسم المفعول يكون بحذف الهمزة، فنقول في مُضارع أكرَمَ يُكرِم لا يؤكْرِم، نحذف الهمزة ما نقول: يؤكْرِم. وحذفنا الهمزة فقط في مضارع أفعلَ قالوا: لأنه في المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، كأُكرم يؤدي إلى اجتماع همزتين، فصار هذا ثقيلًا، فحذفوا الهمزة الثانية تخلُّصًا من هذا الثقل فقالوا: أُكْرِمُ، ثم حملوا البقية على هذا المضارع المبدوء بالهمزة، فقالوا: نُكرِم ويُكرِم وتُكرِم.

وقالوا في اسم المفعول: مُكْرِم لا مؤكرِم، وفي اسم المفعول مُكرَم لا مؤكرَم، وهكذا.

وكذلك لو قلت مثلًا: أخرجَ ما تقول: يُؤخْرِجُ مثل يُدحرِجُ، وإنما تقول: يُخْرِجُ وأُخرِجُ ونُخرِجُ، اسم الفاعل ما تقول: مُؤخرج مثل مُدحرِج، تقول: مُخرِج، وهكذا. فهذا موضع من مواضع الحذف، والمحذوف فيه الهمزة.

الموضع الثاني من مواضع الإعلال بالحذف: قال: (**الثاني**: حذف فاء المثال الواوي من مُضارعه وأمره، كوقَفَ يَقِفُ قِفْ). حذف فاء المراد بالفاء الحرف الأصلي الأول.

المراد بـ(المثال). الفعل الذي اعتل فاؤه. (الواوي) يعني أن فاءه واو مثل: وقفَ وزَنَ ورِثَ وعَدَ، هذا مثال واوي، القاعدة الإعلالية هنا: أن فاءه تُحذَف في المضارع والأمر، فمضارع وقفَ يَقِفُ، وكان مضارعه في القياس أن يكون مثل جلسَ يجلِسُ اجلس، نزلَ ينزِلُ انْزِل فيُقال: وقَفَ يوْقِفُ اوقِف، ولكن العرب حذفوا فاء المثال الواوي في المضارع فلا يقولون: يَقِف، ومن الأمر لا يقولون اوْقِف يقولون: قِفْ، والتعليل في ذلك: قالوا أن الواو هنا وقعت بين عدوتيها، الفتحة والكسرة، فهي في القياس يَوْقِف، فوقعت ساكنةً ضعيفة بين الفتحة

قبلها، والكسرة بعدها، فحُذِفت فقيل: يَقِف، وكذلك وعدَ قياسُهُ أن يُقال: وعَدَ يَوعِدُ اوْعِد، لكن حذفوا الواو من المضارع والأمر فقالوا: وعَدَ يعِدُ عِدْ، وكذلك وزَنَ يزِنُ وزِنْ، ورِثُ يرِثُ ورِثْ. وهكذا. فهذا ما يتعلق بالإعلال بالحذف.

فإن قلتَ: هل من هذا الحذف: (وفَى يَفِي فِ بالعهد) فالجواب: نعم، لأن (وفَى) مثالٌ واوي ففي المضارع سنحذف فاؤه الواو، فنقول: يَفِي وكان قياسه يَوْفِي.

وفي الأمر: كان القياس أوْفِ إلا أن أمر الناقص يكون بحذف حرف العلة من آخره، أوْف.

ثم حُذِف الفاء إعلالًا كما ذكرنا هنا، فذهبت الحاجة إلى همزة الوصل، همزة الوصل ما جُلبت إلا للساكن، فبقي فَعَلَ الأمر فِ بالعهد، ففي حذفنا الفاء قبله، لأنه مثال واوي، وحذفنا لامه لأن الأمر يُبنى على حذف حرف العلة.

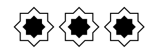
فهذا ما يتعلق بالإعلال بالقلب، وبالتسكين، وبالحذف.

لننتقل بعد ذلك إلى الإبدال: كما ذكر المُصَنِّف في التعريف المشهور عنه أنه قلب حرفٍ إلى حرفٍ آخر.

أما قلْبُ أحرف آوي، فهذه سبقت في الإعلال وانتهينا منها، إذًا فالكلام هنا سيكون عن قلْب بقية الحروف غير أحرُف آوي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

الإبدال: ومنه قلب تاء افْتَعَل إذا كان ياء أو واوًا إلى تاء، ثم تُدغم في تاء افْتَعَل: كاتَّعد، أصله: اوْتَعد.



قال الشارح وفقه الله:

هذا الوزن افتعل يقع فيه ثلاثة إبدالات، هذا أحدها، وسيأتي الثاني والثالث، فهذا الإبدال، في افْتَعَلَ يكون لفائه يعني للحرف الأصلي الأول بأن نقلب الفاء إلى تاء، إذا قلبنا الفاء إلى تاء، الذي بعده في هذا البناء افْتَعَلَ بعده تاء، القلب هنا واضح أنه للمناسبة، متى نقلب فاء افْتَعَلَ إلى تاء؟ يقول: إذا كانت فاؤه ياءً أو واوًا، فإن الواو والياء يُقلبان إلى تاء، فإذا قُلب إلى تاء ساكنة وبعدها تاء حدث بينهما إدغام مثل افْتَعَلَ من الفعل وعَدَ لو قلت: (وعد محمدٌ زيدًا) هات افْتَعَلَ من وعدَ كان في القياس أن يُقال: أُوْتَعدَ، ثم نقلب الواو إلى تاء، ثم تندغم في التاء التالية فيُقال: اتَّعدَّ فلانٌ مع فلان.

كذلك (افْتَعَلَ) من وصَلَ كان القياس أن يُقال: إِوْتَصَل، فافتعل هنا وقعت واوًا، فحكمها أن تُقلب تاءً وتُدغم في التاء التالية فيُقال: بدل أوْتَلَ اتَّصَل، وهكذا.

الإبدال الثاني وهو أيضًا يقع في افْتَعَلَ قال: وقلْب تاء افْتَعَلَ إذا كان فاؤه حرفًا مُطبقًا إلى طاء كاصطلح أصله اصتلحَ أيضًا افْتَعَلَ إبدال آخر في افْتَعَلَ، لكن الإبدال هنا لا يُصيب الفاء، وإنما يُصيب التاء، التاء هذه تُقلب إلى طاء، متى تقلب الفاء إلى طاء؟ إذا كان الفاء قبله يعني الحرف الأصلي الأول حرفًا مُطبقًا حرف إطباق، حروف الإطباق أربعة، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والضاء، تُسمى حروف الإطبال، مثل: افْتَعَلَ من الصُّلح.

نأخذ افْتَعَلَ من صلحَ، سنقولك اصتلح، الإبدال هنا نقول: نُبدل التاء إلى طاء، لأن فاء الكلمة صاد حرف مُطبق، فنقول: اصطلح واضح أنها سبب المناسبة.

هات (**افْتَعَلَ**) من صبر سنقول في القياس: اصتبر، ثم نقلب التاء طاءً فنقول: اصْطَبَر.

هات (**افْتَعَلَ**) من الضرب من ضربَ تَرَبَ اضترب، هذا القياس، لكن العرب أبدلت التاء إلى طاء، فقالت: اضْطرب، يُقال: اضطرب القوم إذا ضرب بعضهم بعضًا، واضطرب الأمر إذا دخل بعضه بعضًا، وضرب بعضه بعضًا.

الإبدال الثالث: وهو أيضًا في هذا البناء بناء (**افْتَعَلَ**) قال: وقلب تاء (افْتَعَلَ) إذا كان فاؤه دالًا، أو ذالًا، أو زايًا، إلى دال، كازدان أصله استان.

أيضًا افْتَعَلَ تُقلب تاؤه إلى دال إذا كان الفاء الحرف الأصلي الأول دالًا أو أختها، ذالًا، أو بنت عمتها زايًا. فإذا كانت الفاء دالًا، أو ذالًا، أو زايًا، فإن التاء حينئذٍ ستقلب إلى دال والسبب أيضًا المناسبة، مثل: افْتَعَلَ من الزينة من زَانَ يزينُ القياس فيه أن يُقال: استزان، ثم نقلب التاء دالًا لأن فاء الكلمة زاي، فيُقال: ازدان.

هات (افْتَعَلَ) من دانَ يدينُ كان القياس أن يُقال: إدتان، ثم نقلب التاء إلى دال، فتكون دال مفتوحة وقبلها دال ساكنة فاء فيدغمان في بعضهما فيُقال: إدَّان.

هات (افْتَعَلَ) من ذَكَرَ سيُقال: إذْتَكَر، ثم نقلب التاء إلى دَال، فيُقال: إذْدَكَرَ محمدٌ، وهنا جاء أيضًا وجهٌ آخر في السماع، وهو أن تُقلب الذال التي هي الفاء دالًا، ليحدث الإدغام فيُقال: ادَّكر. وهذه كلمة قرآنية.

إذًا فوزن ادَّكَر افْتَعَلَ من الذِّكر، أصلها قبل الإعلال اذْتكر، ثم صارت إذْدكر، وهذه مستعملة في اللغة، ثم صارت إدَّكر، يعني إذْدَكر فيها إبدال واحد، وإدَّكر فيها إعلالان التاء في افْتَعَلَ انقلبت إلى دال، والذال في إذتكر انقلبت إلى دال، فهذا كله إبدال.

أيضًا من الإبدال إبدال النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء، الذي يُسمى في التجويد القلب، ويُسميه بعضهم الإقلاب، وتسميته إقلابًا خطأ لغوي، لأنه ليس في اللغة أقلبَ ليُقال: أقلبَ يُقلب إقلابًا، وإنما الذي في اللغة قَلَبَ يقلب قلبًا، فهذا من أخطاء بعض أهل التجويد

المتأخرين، فالنون إذا سكنت وبعدها باء فإنها تُقلب ميمًا، كقولهم: (مِنْ بعد) تقول: منبعد، منْ بعدك، ممبعدك، وتقول: إنْ باع زيدٌ أَبِيع، فتقلب وتقول: إم باعَ زيدٌ أبيع. ونحو: (مِنْبر) يُقال: فيه: (مِمبر) ما تُنطق النون بالقلب.

قال المُصَنِّف: (ومن الإبدال قلب بعض الحروف في اللهجات القليلة كالكسكسة والكشكشة في كاف المؤنث وكالكعجعجة كاللهم اقبل عملج).

بعض اللهجات العربية القديمة القليلة جاء فيها قلْب حرف إلى حرف آخر، فمن هذه اللهجات القليلة ما يُسمى بالكسكسة وهي خاصةٌ بكاف المؤنث الموقوف عليها، كقولك للأنثى: السلام عليك، أو ما اسمُك، أو من أبوك، ونحو ذلك.

والمراد بالكسكسة إما قلبُ كاف المؤنث الموقوف عليها سينًا، فيُقال: السلام عليس، أو إتباع كاف المؤنث الموقوف عليها سينًا فيُقال: السلام عليكس، أو قلب كاف المؤنث الموقوف عليها بين الكاف والسين، فيُقال: السلام عليتس.

وأما الكشكشة فهي أيضًا خاصةٌ بكاف المؤنث الموقوف عليها، وفيها الأوجه الثلاثة السابقة، إما قلْبُ الكاف شينًا فيُقال: السلام عليش، أو إتباع الكاف شينًا فيُقال: السلام عليكش، أو قلبها بين الكاف والشين فيُقال: السلام عليش، فهذه لهجات قديمة حدث فيها مثل هذا القلب، وهذه اللهجات العربية القديمة يُنتابه فيها إلى أمرين:

الأول: أنها ليست بفصاحة كلام جمهور العرب، وإنما هي لُغيات قليلة خاصةٌ ببعض العرب، والأمر الثاني: أنه لا يجوز أن تُعامل كمعاملة كلام جمهور العرب يعني ما تُجاز كما يُجاز بقية كلام العرب، وإنما يُقال: هذه قليلة، فيجب أن تكون قليلة، ولا تُجاز بإطلاق لكل العرب، وإنما تُجاز قليلًا، أو تُجاز لمن كان يتكلم أهله بهذه اللهجة، أو لمن كان أسلافه يتكلمون بهذه اللهجة، لكن لا يجوز أن يُقال: أنها جائزة جوازًا مُطلقًا، كما يجوز كلام جمهور العرب.

ومن هذه اللهجات القديمة ما يُسمى بالجعجعة وهي قلْبُ الياء جيمًا، كقولهم في عليٍ: علجٍ، وكقولهم في عملي عملِج.

فهذا ما تيسر شرحه في هذا الكتاب الصَّرْف الصغير.

وفي آخره نقول: اللهم اقبل أعمالنا، واجعلها خالصةً لوجهك، وانفعنا بها في الدنيا والآخرة، اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا وزدنا عِلمًا، إنك على كل شيء قدير.